استبعاد نصف أعضاء مجلس الشعب من قوائم الحزب الوطنى

جريدة حزب الأحرار
١٩ ش الجمهورية ـ القاهرة
ت: ٩١٠٤٢٢/٩٠٩٧٠٦/٩٠٩٠٤٥
الطباعة : مطابع الأهرام
التوزيع : مؤسسة الأهرام
الاشتراكات عن سنة :
جمهورية مصر ٦٠٠ قرش
دول عربية ١٠٠٠ قرش
أوربا وأمريكا ٤٠٠٠ قرش

الأحرار

رئيس مجلس الإدارة
مصطفى كامل مراد
رئيس التحرير
وحيد غازى

العدد ٣٠٢

* حرية سياسية ـ عدالة اجتماعية *

● الخميس ١٢ ابريل ١٩٨٤ ميلادية — ١٠ رجب ١٤٠٤ هجرية — السنة السابعة — ٨ صفحات — « ١٠ قروش » ● AL AHRAR

نجيب — عبد الناصر — السادات
قادة ثورة ٢٣ يوليو

عدد خاص
كل خميس

□□□□□□

أعضاء الحزب الوطنى يتهمون الحكومة بالتزوير فى الانتخابات

اتهم أعضاء الحزب الوطنى ، حكومة الحزب بالتزوير فى انتخابات المجالس الشعبية بالقاهرة ! ! .

تصدر محكمة القضاء الادارى يوم الاحد القادم « ١٥ ابريل الحالى » حكمها فى الدعوى التى اقامها بعض أعضاء الحزب الوطنى ضد الحكومة .

كان الحزب الوطنى قد رفض ترشيح عدد من اعضائه القياديين فى قوائم انتخابات المجالس المحلية التى أجريت فى نوفمبر الماضى

لجأ الاعضاء الى حزب الامة وتقدموا للترشيح ضمن قوائمه فى دائرة مصر القديمة والمعادى .

اجريت الانتخابات وفازت قوائم الحزب الوطنى وسقطت قائمة حزب الامة .

اقام الاعضاء ـ الذين لجأوا لحزب الامة وسقطوا ـ دعوى أمام محكمة القضاء الادارى

اتهم الاعضاء فى دعواهم حكومة الحزب الوطنى بالتزوير فى الانتخابات مما أدى الى سقوطهم .

اكد الاعضاء فى عريضة الدعوى حدوث تلاعب فى اجراءات الانتخابات وعدم مطابقة كشوف الناخبين لكشوف من أدلوا بأصواتهم .

استقطب الحزب الوطنى رافعى الدعوى .. وأعادهم الى صفوف الحزب أملا فى تنازلهم عن الدعوى .

قبل الاعضاء العودة الى الحزب الوطنى ورفضوا التنازل عن الدعوى وهى : دياب رمضان أبو لبدة ومحمد عبد العال ومنسى عبد المعز : وسليمان الغرباوى : وفاطمة سليمان : وسرور رزة : وحمدى يونس .


مصطفى كامل مراد

سلسلة مؤتمرات يعقدها حزب الاحرار

يعقد حزب « الاحرار » سلسلة مؤتمرات سياسية بمختلف المحافظات اعتبارا من بعد غد السبت .

تبدأ المؤتمرات بمحافظة الجيزة بعد غد ـ السبت ـ وفى مصر القديمة بالقاهرة يوم ١٦ ابريل وفى الاسكندرية يوم ١٨ ابريل .

ويعقد الحزب مؤتمرا يوم السبت ٢١ ابريل بمحافظة الشرقية

يحضر المؤتمرات مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار وقيادات الحزب .

٦٠ ٪ من موافقات التليفون .. لا تنفذ

٦٠ ٪ من موافقات لجان التليفونات لم يتم تنفيذها حتى الان !

هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية اكدت أن عدم تنفيذ موافقات اللجان يرجع الى عدم توافر خطوط تليفونية !

الخائفون من التغيير

بدأت أحزاب المعارضة فى طرح برامجها الانتخابية التى توضح رؤيتها لمشاكل المجتمع المصرى ، والحلول التى يطرحها كل حزب لمواجهة المشاكل المزمنة . ذلك لكى يستطيع كل مواطن المقارنة بين برامج الاحزاب ، ويختار منها الاقرب الى فكره وبالتالى يسانده فى الانتخابات .

فالمواطن لا يمكنه المفاضلة بين حزب وآخر ، الا من خلال دراسة البرنامج الذى يعلنه كل حزب .

ولكن بعض كتاب الحكومة يعتبرون ان طرح البرنامج الانتخابى ، عمل انتهازى ، تستهدف من خلاله أحزاب المعارضة كسب أصوات الناخبين .

كما يقرر هؤلاء الكتاب ان الحلول التى تطرحها المعارضة فى برامجها لا تخرج عن كونها « نشر انتخابى » .. ذلك لان حكومة الحزب الوطنى قدمت كل الحلول الممكنة .. « وليس فى الامكان افضل مما كان » .

وأحزاب المعارضة المصرية لم تخترع بدعة تقديم برامج انتخابية توضح رؤيتها لحل مشاكل الجماهير ، وانما الاحزاب فى كل الدول الديمقراطية تعمل ذلك ، فهذا حق الجماهير على الاحزاب ، وواجب الاحزاب تجاه الجماهير .

أما القول بأن أحزاب المعارضة تسعى الى كسب أصوات الناخبين ، فهو ليس اتهاما يوجه الى المعارضة .. والا لما كان هناك أى مبرر لاجراء الانتخابات ، بل لوجود الاحزاب أصلا .

والقول بأن حكومة الحزب الوطنى قدمت كل الحلول بحيث لم تعد فى قدرة أى حزب معارض ان يقدم حلولا جديدة .. يؤدى الى قتل آمال المواطنين ، واشاعة اليأس فى نفوسهم ، ودفع الجماهير الى اتخاذ مواقف سلبية مما يدور على الساحة السياسية .

ويبدو ان هذا هو المطلوب من جانب كتاب الحكومة .. حتى يستمروا فى مناصبهم الى الابد .

المحافظة ترفض عرض الميزانية على المجلس المحلى

رفضت محافظة الدقهلية عرض الموازنة العامة لصندوق رصف الطرق بالمحافظة على أعضاء المجلس المحلى

كان ثلاثة من أعضاء المجلس قد تقدموا بسؤال حول لائحة وميزانية صندوق رصف الطرق .

□□□□□□

المفتاح
رمز حزب الأحرار

فى انتخابات مجلس الشعب
الاحد ٢٧ مايو ١٩٨٤

□□□□□□

السبطاسى : توقيت الانتخابات « لعبة جديدة » للحزب الوطنى

السبطاسى

اكد مراد السبطاسى السكرتير العام لحزب الاحرار وعضو مجلس الشورى أن الحزب الوطنى لم يختر التوقيت المناسب لاجراء الانتخابات .

قال السكرتير العام أن توقيت الانتخابات سيؤدى الى حرمان طلاب المدارس الثانوية والجامعات والمدرسين من المشاركة فى الادلاء بأصواتهم مما يهدر نصف مليون صوت .

أضاف السبطاسى قائلا ـ « ان اختيار هذا التوقيت يعتبر لعبة جديدة من « ألاعيب » الحزب الوطنى ، هدفها أن تفقد أحزاب المعارضة أصوات الاساتذة والطلاب ، لادراك الحزب الوطنى .

ان المثقفين من أبناء الشعب المصرى يتعاطفون مع أحزاب المعارضة ويؤيدونها .

حمدى السيد يهدد بالانسحاب من اجتماع النقابة بسبب المشاكل

هدد حمدى السيد نقيب الاطباء يوم الجمعة الماضى ، بالانسحاب من اجتماع الجمعية العمومية لنقابة الاطباء .

احتج نقيب الاطباء على ما اثاره الاعضاء حول بعض المشاكل النقابية .

أعلن النقيب أنه سيقوم بانهاء الاجتماع اذا لم يتوقف الاطباء عن الحديث عن المشاكل .

انتخابات الاطباء غدا
١٠ مرشحين لمنصب النقيب و ٦٧ لمجلس النقابة

تجرى غدا الجمعة انتخابات نقابة الاطباء حيث يقوم ٥٨ ألف طبيب ـ على مستوى الجمهورية ـ بانتخاب النقيب و ٦ من أعضاء النقابة .

تقدم للترشيح لمنصب النقيب ١٠ من كبار الاطباء وفى مقدمتهم وزير سابق ورئيس جامعة القاهرة ، ووكيل أول وزارة الصحة .

تؤكد المؤشرات اشتداد المنافسة بين وزير الصحة السابق وبين رئيس جامعة القاهرة للفوز بمنصب النقيب .

تقدم ٦٧ مرشحا من الاطباء الشبان لمجلس النقابة ، حيث سيجرى انتخاب ٦ فقط من بين المتقدمين .

وتشير الدلائل الى اشتداد المنافسة بين المرشحين ، حيث ينادون جميعا بالتغيير ، واعادة النظر فى قانون نقابة الاطباء .

الحوادث اليومية التى يروح ضحيتها تلاميذ المدارس ، لم تمنع فوضى المرور فى شوارع القاهرة .. الصورة للتلاميذ اثناء محاولة لعبور شارع طولون وسط سيل السيارات . دون وجود اشارات أو جندى ينظم المرور

مفاجأة فى قوائم ترشيحات الحزب الوطنى
استبعاد ٥٠ ٪ من أعضاء مجلس الشعب

علمت « الاحرار » ان لجنة الترشيحات بالحزب الوطنى استبعدت نحو ٥٠ فى المائة من اعضاء مجلس الشعب الحاليين من قوائم مرشحى الحزب فى الانتخابات القادمة

عثمان — منصور حسن

طلب المهندس عثمان أحمد عثمان استبعاد اسمه من قوائم المرشحين بالاسماعيلية الا أن لجنة الترشيحات أصرت على وضع عثمان أحمد عثمان على رأس قائمة الحزب بالاسماعيلية.

أعيد منصور حسن وزير الاعلام الاسبق الى قوائم الحزب بالشرقية بعد أن كانت لجنة الترشيحات قد استبعدته من هذه القوائم .

انهم يبيعون اسطوانات الغاز ليلا

مخازن توزيع اسطوانات الغاز بمدينة السنبلاوين تصر على بيع انابيب الغاز للمواطنين ليلا بعيدا عن اعين مفتشى التموين ..

. اسطوانة الغاز تباع للمواطنين هناك بسعر ١٥٠ قرشا للواحدة فى حين ان وزارة التموين قد حددت سعر الاسطوانة بـ ٦٥ قرشا فقط !! □

سعر علف الماشية ارتفع بنسبة ٤٥ ٪

.. ارتفع سعر « طن التبن » المخصص لعلف الماشية الى ٥٠ جنيها بعد أن كان سعره ٣٥ جنيها فقط

بلغت نسبة الزيادة ٤٥ ٪

أدى ارتفاع سعر « التبن » الى ارتفاع أسعار اللحوم بجميع المحافظات

٢٠٠ جنيه غرامة للمسئولين بكفر الشيخ

كتب جمال عبد المقصود :

أصدرت محكمة جنح كفر الشيخ قرارا بتغريم المسئولين بوحدة الصيانة والانتاج بديوان المحافظة ٢٠٠ جنيه لكل منهم بسبب اهمالهم .

كانت المحكمة قد أدانت المسئولين بالاهمال الجسيم الذى أدى الى ضياع ٨٠ ألف جنيه من أموال وحدة الصيانة بالمحافظة .

أصدر جابر خليل رئيس المحكمة قرارا بتغريم كل من عماد الدين محمود مدير الوحدة ، ومحمد رشاد عبد المعبود مدير التشغيل ، ومحمد العاصى والسعيد شاكر رئيسا الحسابات ٢٠٠ جنيه .

رفع أسعار الكساء الشعبى بنسبة ٥٠ ٪
بدء العمل بالأسعار الجديدة فى جميع فروع القطاع العام

كتب ـ محمد المنياوى :

رفعت وزارة التموين أسعار ملابس الكساء الشعبى « بمشروع كساء العاملين بالدولة » بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ و ٥٠ ٪ .

بدأ تنفيذ الاسعار الجديدة من أول شهر مارس الماضى فى جميع فروع « محلات القطاع العام » !

ارتفع ثمن البالطو الرجالى من ١٢ جنيها الى ١٧ جنيها ، والبدلة الرجالى من ١٣ الى ١٩ جنيها !

وارتفع ثمن البدلة الرجالى الصيفى من ١١ جنيه الى ١٦ جنيه ، والفستان الحريمى من ٤ر٥ جنيه الى ٩ جنيهات!

كما ارتفع ثمن قميص النوم الحريمى الى ٥ جنيهات وربع الجنيه بعد أن كان ثلاثة جنيهات وربع ، وأصبح ثمن القميص المستورد الرجالى ٤ جنيهات ونصف بعد ان كان ثلاثة جنيهات وربع فقط □

أكدت محكمة شمال القاهرة بطلان عقود بيع اراضى الفضاء التى لم يصدر بشأنها قرار تقسيم من الجهات الرسمية قبل التصرف فيها بالبيع ..

كان المواطن محمد شوقى الخضرى قد اشترى قطعة أرض فضاء بمنطقة المطرية من شركة مصر للتجارة وتقسيم الاراضى .. نص عقد البيع على تسليم المشترى قطعة الارض بعد شهرين من تاريخ تحرير العقد ..

امتنعت الشركة عن تسليم قطعة الارض بحجة عدم صدور قرار تقسيم رسمى للارض .

أسرع المشترى واستصدر حكما بصحة ونفاذ عقد بيع قطعة الارض .. عرضت الشركة على المشترى ثمن الارض فرفض ..!!

أسرع المواطن باقامة دعوى أمام محكمة شمال القاهرة لتعويضه بمبلغ ١٠ آلاف جنيه لما أصابه من اضرار جسيمة .. نتيجة حرمانه من الانتفاع بقطعة الارض !

انتدبت المحكمة خبيرا لمعاينة قطعة الارض موضوع النزاع .. أكد الخبير أن عقد البيع وارد على أرض غير مقسمة تقسيما رسميا ..!!

انتهت المحكمة الى اصدار حكمها برئاسة المستشار محمد السيد صالح ببطلان عقد البيع ورفضت تعويض المشترى لعدم تحققه من صدور قرار باعتماد تقسيم قطعة الارض التى اشتراها ..

كيف تختار الاحزاب مرشحيها لمجلس الشعب

(ص ٣)

رفض دعوى تعويض ضد نقيب المحامين

رفضت محكمة شمال القاهرة دعوى التعويض التى تقدم بها « محاسب قانونى » ضد نقيب المحامين بالقاهرة يطالبه فيها بتعويض ١٠٠ ألف جنيه.

كان عصمت أبو المكارم « محاسب قانونى » قد اقام دعوى تعويض ضد أحمد شنن .

أكد أبو المكارم ـ فى عريضة دعواه ـ ان أحمد شنن قد تشهر به ـ اثناء دفاعه فى احدى القضايا ـ مما ترتب عليه انعدام الثقة بينه وبين عملائه .

رفضت المحكمة برئاسة المستشار جميل قلدس بشاى دعوى المحاسب القانونى . وقالت ان قانون المحاماه سمح للمحامى أن يسلك الطريق التى يراها ناجحة للدفاع عن موكله

أصحاب الأعمال يعترضون على علاوة القطاع الخاص

سعد محمد أحمد

احتج عدد من أصحاب المنشآت بالقطاع الخاص ، على صرف العلاوة الجديدة التى تنوى الحكومة صرفها للعاملين بهذا القطاع اعتبارا من يوليو القادم .

أكد أصحاب المنشآت ان زيادة اجور العاملين بهذا القطاع ستؤدى الى ارتفاع الاسعار بسبب زيادة تكلفة الانتاج .

هكذا من الاصل



يقدمها: محمود فوزى

نصف الأراضي الخصبة .. مهملة

بينما الجوع يهدد معظم سكان العالم

كثير من الدول تتهم الزيادة السكانية بانها السبب في الجوع الذى يعانى منه الشعب وذلك باستمرار انخفاض نصيب الفرد من الاراضى الزراعية — لو صح ذلك لكان انتشار الجوع أكثر في البلاد التي بها عدد أكبر من السكان بالقياس الى كل فدان منزرع — الواقع يغاير ذلك تماما — فى رسالة للدكتور ليندكت ستافيس من جامعة كورنيل عام ١٩٧٦ قال ان المقارنة بين الهند والصين مثل واضح على ذلك . فالصين لا تملك الا نصف الاراضى الزراعية بالنسبة للفرد بالمقارنة للهند . ومع ذلك فقد توصل الشعب الصينى فى عشرين سنة فقط الى القضاء على كل اثر للجوع بينما لايزال الملايين يجوعون في الهند (نشرت ذلك مؤسسة الابحاث العربية) .

هناك دول كثيرة تعاني من الجوع الشديد لمعظم السكان ومع ذلك فهناك مساحات كافية من الاراضي المزروعة تكفي لسد جميع الاحتياجات . وفي بوليفيا مثلا نجد أن كل فرد من الشعب نصيبه أكثر من نصف فدان من الاراضي المزروعة فعلا ومع ذلك يعاني معظم البوليفيين من الجوع الشديد وطبقا لبيانات كتاب الانتاج السنوي لمنظمة الاغذية والزراعة عام ١٩٧٧ يعتبر نصيب الفرد من الارض الزراعية في بوليفيا أكثر بكثير من نصيب الفرد من الارض الزراعية في فرنسا — وفي نفس الوقت هناك من الاراضي القابلة للزراعة في بوليفيا عشرة افدنة تقريبا لكل فرد من السكان ، وكما جاء أيضا في كتاب الانتاج السنوي لمنظمة الاغذية والزراعة عام ١٩٧٤ وعن رسالة للدكتور هورج مورجستروم عام ١٩٧٧ فان البرازيل تمتلك نسبة من الاراضي الزراعية لكل فرد من الشعب أكثر من نصيب الفرد من الاراضي الزراعية في الولايات المتحدة الامريكية ومع ذلك ارتفعت نسبة سوء التغذية بالبرازيل في السنوات الاخيرة من ٤٥ في المائة الى ٧٢ في المائة — وعند مقارنة كوبا بالمكسيك نجد أن نصيب الفرد من الاراضي المزروعة في المكسيك اكثر من نصيب الفرد منها في كوبا ومع ذلك يعاني معظم سكان الريف في المكسيك من سوء التغذية ، أما كوبا — التي بها نصيب اقل من الاراضي المزروعة للفرد من السكان — فلا يعاني أحد فيها من الجوع — .

وطبقا لما جاء في كتاب الدكتور سمير أمين عن (التقدم والمدنية في افريقيا) عام ١٩٧٢ — صفحة ٤٧ ، ٤٨ — أن هناك جنوب الصحراء الكبرى بعض الدول التي تعاني من اشد حالات الجوع المزمنة في العالم مع أن هناك — في هذه الدول من الاراضي الزراعية — ما يقارب فدانين ونصفا لكل فرد أي اكثر بكثير عن نصيب الفرد من الاراضي الزراعية في الولايات المتحدة الامريكية أو الاتحاد السوفيتي — وست أضعاف نصيب الفرد من الاراضي الزراعية في الصين — وهذه الدول الثلاث لا تعاني من الجوع اطلاقا .

ومع ذلك هناك في أمريكا اللاتينية دول تتميز بكثافة عالية نسبيا من السكان وجوع واسع الانتشار مثل هايتي والدومنيك وكذلك نسبة قليلة نسبيا من الاراضي المزروعة الا أن هذه الدول (طبقا لاحصائيات منظمة الاغذية والزراعة بكتابها السنوي عام ١٩٧٤) بها أراضي شاسعة قابلة للزراعة والتي اتفق عديد من الخبراء على صلاحيتها الجيدة للزراعة الا أن هذه الاراضي متروكة مراعي لان كبار الملاك الزراعيين بهذه الدول يستخدمونها لرعاية مواشيهم .

ان سوء استخدام موارد الانتاج الغذائي — قد يكون هو السبب في الجوع وليس الازدحام السكاني — فقد ثبت — استنادا الى ماجاء في كتاب (مشاكل الغذاء العالمي) عام ١٩٦٧ للحكومة الامريكية — انه لا يزرع من الاراضي الزراعية الا الا نصف مساحات الاراضي القابلة للزراعة في العالم — وان سوء استخدام الارض في معظم البلدان المتخلفة يجعل انتاجها من الحبوب مثلا اقل من نصف انتاج الحبوب في البلاد المتقدمة — الصناعية .

ان التكثيف الزراعي للاراضي المزروعة فعلا في اغلب بلاد العالم يسمح بزراعة محصولين وثلاثة في العام الزراعي الواحد ففي بنجلاديش مثلا — طبقا لما جاء في كتاب مؤسسة الغذاء وسياسة التنمية بسان فرانسيسكو ١٩٧٩ — هناك اراضي واسعة ذات ظروف ممتازة لزراعة الارز بحيث يمكن زراعتها بالارز مرتين وثلاثة مرات في الموسم الواحد ومع ذلك لا تزرع هذه الارض الا مرة واحدة في السنة وفي نفس الوقت لا يتعدى متوسط المحصول ثلث متوسط المحصول في البلاد الصناعية ، وسوء استخدام موارد انتاج الغذاء هناك راجع الى سيطرة قلة على هذه الموارد ولا يملك الذين يعملون في الارض أي سيطرة فعلية عليها

سعد مأمون

اخـوانى الفلاحين

فيه كلمة صغيرة عاوزين نقولها بينا وبين بعض كلمة سر — ولا من شاف ولا من درى — لما زراعة القطن بتتأخر الدنيا بتنقلب على المحافظات والزراعة وتقول الحقوا يا خلق هوه — لما القطن يتأخر جنيه أو القمح يتأخر ضمه او الدورة الزراعية ما تتنفذش برضه بنقول مين رجال الزراعة !! من رجال الحكم المحلى ؟! من رجال الإدارة !! .

الحقيقة بينا وبين بعض — ان المسئول الاول عن كل ده هو احنا يا فلاحين — لا الوزير بيزرع الارض ولا المحافظ ولا مدير الزراعة بيزرع الارض ولا حتى مدير الجمعية بيزرع الارض — اللى بيزرع الارض هو صاحبها — هو الفلاح هو الحائز — اللى بيزرع الارض وبيحط السباخ وبيعزق ويخطط ويضم ويجنى ويجمع هو الفلاح .

المحصول اللى بيطلع الفلاح هو صاحبه — لو جاء له محصول كبير اهو الخير جاله وجيبه راح يتنفخ فلوس وداره راح تمتلى خير .. ولو قصر الفلاح او اهمل والمحصول ملجاش تمام هو اللى راح يقاسى ويفلس لاسمح الله — هو المحصول لو طلع مش تمام — لاسمح الله — حد راح يدى للفلاح حاجة !! حد راح يلحقه !! ابدا ماحدش راح يعوض الفلاح ابدا . جهده وعرقه ودمه وعمله وسهره وشقاء هم راسماله .

تأخير القطن المسئول عنه الفلاح — الواحد فينا ساعات بيطمع ويقول بدال ماأخذ وشين حش برسيم — لا آخذ ثلاثة قبل القطن . كان زمان بناخذ وش واحد برسيم وقبل ماتحش الحشة الثانية بنحرث البرسيم فى الارض يبقى يساوى كذا شوال سباخ من اللى ثمنه الشىء الفلانى — تأخير القطن راح يقلل انتاجه ماغيش أى شك — بعض الفلاحين يقولوا ليه ماناخدش محصول فول قبل القطن — طيب داعند ابوفلان السنة اللى فاتت لما زرع القطن بعد الفول جاب محصول احسن — طبعا ده مش تمام — صحيح القطن بعد الفول كويس لكن التأخير بيخلى مدة النمو قصيرة — طبيعى راح تؤثر على المحصول — هل حد جاب ١٢ ، ١٣ قنطار قطن بعد الفول في ابريل — طبعا لا — لما تجيب بعد الفول ٧ قناطير قطن طيب ماهو لوكنا بعنا الفول حراتى وزرعنا بدرى وخدمنا القطن كويس كنار راح تجيب ١٠ ٪ ١١ قنطار — القناطير الاربعة دول تمنهم حوالى ٢٠٠ جنيه أهو مكسب حلو وكمان ماضيعناش ثمن الفول

الفلاح منا هو المسئول عن الزراعة والمواعيد والسباخ والرى وكل عمل الزراعة والمحافظة ورجال الامن والحكم المحلى والجمعية التعاونية هى حث الفلاح على تنفيذ الدورة الزراعية والمواعيد اللازمة للزراعة والرى والخدمة وكمان التخطيط والشك والشتل وغيره — ولكن هل حد منهم بيشمر بنطلونه وينزل في التراب والطين يزرع ويروى ويقصب ويلوط !! طبعا لا

كل واحد فينا عليه تنفيذ الدورة الزراعية والمواعيد اللازمة واى واحد يلاقى أى خطأ فى تعليمات الزراعة عليه يقول ويزعق ويقول يا خلق هوه ده غلط ماحدش يزعل منه ابدا لان كل الجهات دى منالها ان المحصول يزيد والفلاح يتريش والامن الغذائى ينجح ..

محمود فوزى

قـرية « المثلث » .. تبحث عن النـور !

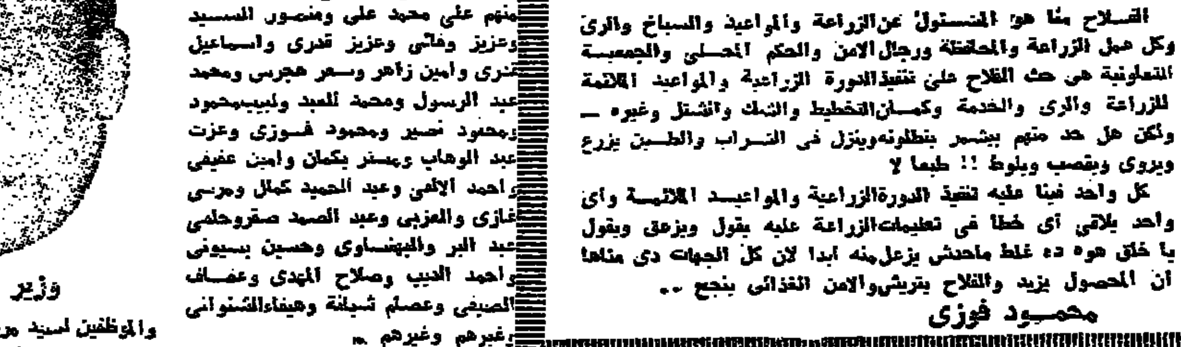
قرية المثلث — شمال مديرية التحرير — وزعت عقود التمليك على الفلاحين بها منذ أكثر من ٢٠ عاما .. ويبلغ عدد سكانها الان حوالي ٤ آلاف نسمة .. تعانى القرية من نقص كبير في مختلف الخدمات والمنشآت .

قام شباب القرية — بالجهود الذاتية — ببناء مسجد كبير يكفى للمصلين ، ومدرسة من أربعة فصول بالجهود الذاتية أيضا .. ثم قام شباب القرية بانفسهم بتمهيد واصلاح طريق طوله حوالى ٤ كيلو مترات ليتمكن الاوتوبيس من نقل الطلبة الى مدينة العامرية .. وهذا الطريق يحتاج الى اصلاح وترميم وتمهيد كل عام ، ويحتاج الى رصف ، وهو ما لا يقدر عليه اهالى البلدة الصغيرة .

المشكلة التى لم يستطع أهالى القرية حلها ، هى مشكلة الكهرباء .. فالقرية تعيش في الظلام منذ نشأتها منذ أكثر من ٢٠ سنة ... تقدم الاهالى بطلبات متعددة لهيئة كهرباء الاسكندرية لادخال الكهرباء للقرية ، حيث أن هناك خطا للكهرباء يمر على بعد ١٠٠٠ متر من القرية ..

طلبت هيئة الكهرباء موافقة الرى ، فوافق الرى مشكورا .. وكانت الموافقة رسمية وسلمت لهيئة الكهرباء بالاسكندرية .. وتمت بعد ذلك دراسة للقرية عن طريق العديد من المهندسين ، وحددت الاحتياجات وعدد الاعمدة والمحول ، ولكن لم يتم شىء الى الان .

فوجىء الاهالى بايصال الكهرباء — كما يقولون — لافراد في الجيرة ؟! وظلت القرية « المثلث » في الظلام ... وقال لهم بعض المسئولين انهم غير تابعين للحكم المحلى ...؟



انجازات فلاح الاصلاح الزراعى غيرت المفاهيم العالمية للزراعة

الاصلاح الزراعى كان أول واهم مشروع لثورة يوليو ١٩٥٢ وصدر قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ فى وجه معارضة عارمة عنيفة من ملاك الارض وتتذ بحجة ان توزيع الارض على الفلاحين سيقلل الانتاج وانه من الافضل فرض ضرائب تصاعدية على الملاك — صمم قادة الثورة على تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى ليس فقط للناحية الاقتصادية بل للنواحى السياسية والاجتماعية

وكان أشد المتحمسين للاصلاح الزراعى المرحوم جمال سالم وكان هو القوة الدافعة لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى والذى ذلل جميع المصاعب التى جابهت تنفيذ القانون . وتشكلت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى وكان رئيسها وزير الزراعة الدكتور عبد الرزاق صدقى . واختارت اللجنة المهندس سيد مرعى عضوا منتدبا بترشيح من عبد العزيز عبد الله سالم وسيد مرعى كان دواما انيقا وكان يلبس بدلة شارك سكين وكرافتة حمراء .. واعترض المرحوم جمال سالم قائلا ان هذه الوجاهة تدل على انه غير ملم باحوال الفلاحين .. واثبت سيد مرعى ان الوجاهة شىء والقدرة والخبرة والجهد شىء آخر .

وبدأ سيد مرعى العمل فى نوفمبر ١٩٥٢ وكون فريق عمل كان له أكثر الاثر فى نجاح الاصلاح الزراعى أذكر منهم على محمد على ومنصور السيد وعزيز وفائى وعزيز قدرى واسماعيل قدرى وامين زاهر وسمير هجرس ومحمد عبد الرسول ومحمد للعبد ولبيب محمود ومحمود نصير ومحمود فوزى وعزت عبد الوهاب ومصطفى يكمان وامين عفيفى واحمد الالفى وعبد الحميد كمال ومرسى غازى والعزبى وعبد الصمد صقر وحلمى عبد البر والبهنساوى وحسين بسيونى واحمد الديب وصلاح المهدى وعفاف الصيفى وعصام شيلة وهيفاء الشنوانى وغيرهم وغيرهم .

بهذا الفريق وصل سيد مرعى الى قمة النجاح — والسبب الرئيسى لنجاح سيد مرعى ان كل نشاطه وكل قراراته كانت فى الحقل — فى الغيط — بين الفلاحين والعاملين ومن هنا جاءت كل قراراته سليمة عملية قابلة فعلا للتنفيذ وكان حب الفلاحين والموظفين له حبا حقيقيا وكان يعرف كل موظفيه بالاسم واغلب اعضاء مجالس الادارة فى جمعيات الاصلاح الزراعى بالاسم وهم من الفلاحين .

وكان فلاح الاصلاح الزراعى الذى كان السبب المباشر لنجاح الاصلاح الزراعى نفسه سببا فى تغيير كثير من المفاهيم الزراعية والتعاونية فى العالم وصار نظام التعاون الزراعى فى الاصلاح الزراعى يدرس فى جامعات العالم كنظام يجمع محاسن النظم الرأسمالية والاشتراكية ويزيد الانتاج للدرجة القصوى دون المساس بالملكيات والحيازات الفردية للفلاحين .

وكان رد الاصلاح المصرى على كل المتشككين فى مقدرته ردا مفحما لانه رد عملى — رد بزيادة الانتاج وتغيير مجتمع القرية الى المجتمع المطلوب .. وصارت الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى مثلا يحتذى .

ومن أهم أسباب حب الفلاحين والموظفين لسيد مرعى أنه كان يصطحب معه الخير اينما توجه . كل منطقة للاصلاح الزراعى يزورها — يحل فورا مشاكل الفلاحين معهم وبينهم وباشتراكهم — كذلك يحل مشاكل الموظفين أيضا — ثم ينثر المكافآت لكل عامل وكل مجتهد سواء أكان من الموظفين أو الفلاحين — وكانت مكافأته للفلاح بقدر جهده فى زيادة الانتاج ومقدار تأثير الخير فى فلاحين المنطقة — وكان لنجاح الجمعيات التعاونية أكبر الاثر فى زيادة الانتاج بالحوافز التى كانت تصرفها للفلاحين — وبلغ عائد الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى ملك الجنيهات توزع بالكامل على الفلاحين — كل ذلك نتيجة جهد وعرق وعمل ولكن فى الطريق الصحيح .

وبلغ رصيد المعونة الاجتماعية فى جمعيات الاصلاح الزراعى ملايين من الجنيهات مكنت كل جمعية منها فى الصرف على ابناء صغار الفلاحين فى القرية فى الدراسة حتى الجامعة بل ان الكثير منهم ارسل فى بعثات فى الخارج على نفقة الجمعية التعاونية الزراعية فى القرية .

ويكفى مثلا لنجاح تعاون الاصلاح الزراعى أن الجمعية التعاونية العامة والتى يبلغ رأس مالها ٣٠ الف جنيه فقط ان الاحتياطى بلغ فيها مليون ونصف مليون جنيه وان صافى ربحها عام ١٩٨٠ بلغ نصف مليون جنيه بل ان حجم التعامل فى هذه الجمعية بلغ عام ١٩٨٠ — ١٤٦ مليون جنيه .

وقامت بمشاريع للأمن الغذائى منها

١ — ١٠٥ مليون بيضة سنويا فى مشروع ٦ اكتوبر بالشاطئ بطاقة ٦٠ مليون بيضة سنويا ومشروع كمشيش بطاقة ١٥ مليون بيضة .

٢ — مليون دجاجة بدارى تسمين سنويا فى اربع محطات بالجمعيات التعاونية فى الدقهلية والشرقية والاسكندرية والمنوفية .

٣ — تسمين عجول البتلو والكندوز باكثر من ١٠٠٠ الف عجل سنويا منها ٢٠٠ عجل فى محطة كفور الرمل .

٤ جمعيات فى الدقهلية والبحيرة والمنوفية .

هذا بجانب مشاريع تقوم بها الجمعيات التعاونية الزراعية الصغيرة بالقرى ومنها على سبيل المثال

١ — ٧٥ مليون بيضة سنويا

٢ — ١٥٠ الف بطة بكينى سنويا فى بعض جمعيات البحيرة والدقهلية وكفر الشيخ .

٣ — ١٢٨ فدانا لتربية الاسماك بالاراضى البور فى الاسماعيلية والبحيرة والشرقية .

٤ — ٨٥ الف كيلو عسل سنويا .

٥ — مليون كتكوت توزعها الجمعيات على الفلاحين للتربية الفردية لديهم .

والى الذين يقولون أن توزيع أراضى الاصلاح الزراعى على الفلاحين تقلل الانتاج ليصبح انتاج الكفاف نورد البيان التالى — للفدان —

المحصول	متوسط ١٩٥٢	متوسط ٨٠
القطن	١٩ر٤ قنطار	٧٤ر٦ قنطار
الارز	٤٨ر١ طن	٦٨ر٢ طن
القمح	٥ر٨١ أردب	٨٥ر٩ أردب
الذرة الشامى	٩٤ر٦ أردب	٢٢ر١٤ أردب
الفول السودانى	١٢ر١ أردب	٧٧ر٨ أردب
قصب السكر	٥ر٢٨ طن	٥ر٢٧ طن

هذه الزيادة المطلقة للانتاج ترد على هذه المزاعم —

وقد حقق التعاون في الاصلاح الزراعى الاتى ..

١ — جمع بين فوائد الانتاج الكبير وحوافز الملكية الفردية .

٢ — أثبت أن ملكية الارض وحيازتها شىء وأن استخدامها شىء آخر .

فقد تكون الملكية الاف الافدنة موزعة بالايجار على آلاف الفلاحين وبالتالي تكون الملكية كبيرة والاستخدام فعلت بكل الانتاج — وقد تكون الملكيات صغيرة قزمية وبنظام تعاونى مبنى على جميع الاستقلال الزراعى تستخدم كل امكانيات وفوائد الانتاج الكبير مع الاحتفاظ بملكية وحيازة وحوافز الارض الصغيرة .

٣ — وكان الاحتياج للتعاون لنجاح الاصلاح الزراعى أو أى مشروع للحفاظ على الانتاج الزراعى وزيادته .

٤ — العلاقة القوية المباشرة بين نظام توزيع الملكية الزراعية وبين سلامة النظام السياسى فى الدولة — لان كبار الملاك وسيطرتهم على مستأجريهم وعمالهم سيؤثر على أصواتهم فى الانتخابات .

٥ — ان الامن الغذائى يجب أن ينبع من الفلاح فى جمعيته التعاونية الزراعية حتى تظل القرية مصدر الانتاج ولا تنقلب الى الاستهلاك وتقلب معايير التموين رأسا على عقب وهو ما يحدث الان فى الريف .

٦ — الجمعيات التعاونية الانتاجية السليمة هى وحدها القادرة على ادخال العلم والتكنولوجيا الى الريف بعلاقتها المباشرة اليومية مع أساس الانتاج الزراعى وأهم عوامله وهو الفلاح الكادح الذى يزرع الارض .

٧ — ان التعاون الزراعى هو الوسيلة الوحيدة العملية لتحقيق سياسة الدولة الزراعية والاقتصادية والاجتماعية فى الريف .

٨ — أن الاعتماد على الفلاح فى جمعياته التعاونية الاختيارية هو اساس نجاح مشاريع الدولة فى الريف .

وكان نجاح التعاون فى الاصلاح الزراعى كبيرا جدا ووصل الفلاحون المعدمون الذين وزعت عليهم اراضى الاصلاح الزراعى الى فضول كبيرة وصارت جمعياتهم تقوم بكافة المشاريع

ان الذين ينتقدون الاصلاح الزراعى — عن جهل وعدم معرفة لما كانوا سيحصدون لو استمرت مناطق الاصلاح الزراعى دون تعاونيات او ظلت فى قبضة الاقطاع — لانه لولا الاصلاح الزراعى ، خصوصا تحرير المستأجرين من سيطرة الملاك — لما قامت للحرية السياسية فى الريف اى قائمة .



وزير الزراعة

نبيل زمزم

اختفى الكستور فى محافظة البحيرة

● ناقش المجلس المحلى لمحافظة البحيرة فى جلسة عاصفة مشكلة اختفاء الكستور الشعبى من شركات القطاع العام وطرحه فى السوق السوداء باسعار مضاعفة .

أكد أعضاء المجلس المحلى أن اختفاء الكستور الشعبى من هذه الشركات تم بمعرفة كبار المسئولين فى شركات القطاع العام .

وصعد اعضاء المجلس هذه المشكلة للمحافظ الذى أصدر اوامره بالتحقيق فيها .

لم احصل على حصتى

● يقول مصطفى عبد الوهاب — مزارع من شبراخيت — ترددت أكثر من مرة على شركة بيع المصنوعات لكى أحصل على حصتى من الكستور الشعبى فلم أجده ! والغريب أن الكستور موجود بوفرة فى السوق السوداء باسعار مضاعفة — ولا أستطيع شراءه بهذا السعر لانى اعول أسرة مكونة من عشرة افراد ودخلى على قدى

● ويقول حسونة العربى — مدرس بمدرسة نكلا العنب — للحصول على الكستور لابد من واسطة بشركة بيع المصنوعات ونسيت أدرى لماذا يختفى الكستور تماما من شركات القطاع العام ويتوافر فى السوق السوداء .. ورغم الشكاوى التى نقدمها للمسئولين لم يرد علينا أحد !!

● ويعلق محمد عمران — موظف بمصلحة الشهر العقارى بايتاى البارود — أن الكستور الشعبى مختف من شركات القطاع العام من العام الماضى — وان المشكلة ليست مشكلة الكستور الشعبى فقط ولكنها مشكلة كل السلع المدعمة — ويجب أعادة النظر فى سياسة الدعم . واذا كانت هناك رقابة مشددة على السلع المدعمة لما اختفت من شركات القطاع العام وظهرت فى السوق السوداء .

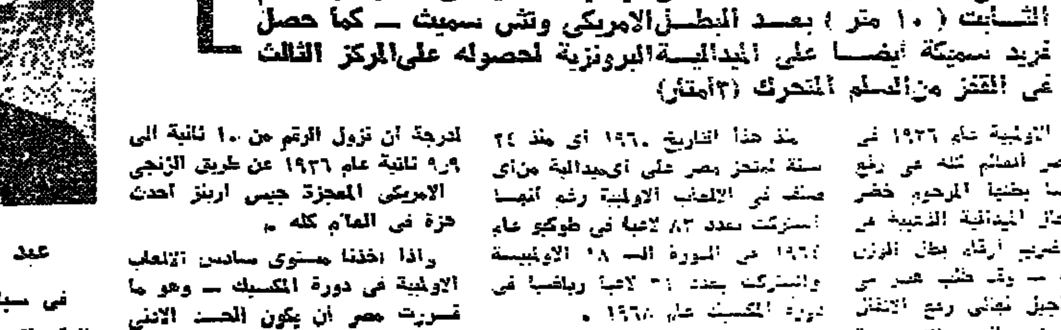
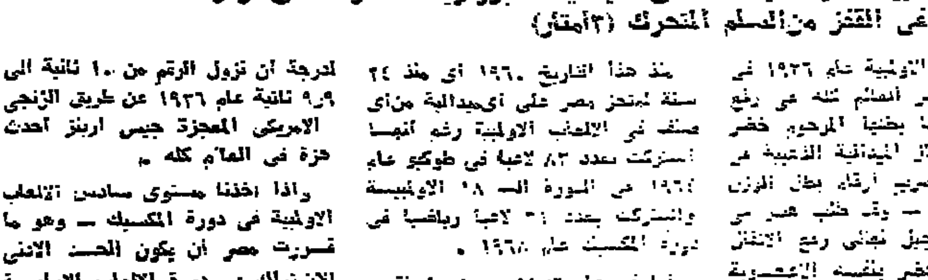
المخالفات موجودة

● ويؤكد احمد عمر صقر وكيل وزارة التموين بالبحيرة — انه برغم الرقابة المشددة على عدد الفروع فى مدن المحافظة الا أن بعض التجاوزات حدثت . وقد تم بالفعل القبض على أحد العاملين وهو يبيع الاقمشة — وتم تقديمه للمحاكمة — وتحرر خطاب لمجلس ادارة الشركة لفصله أو نقله بعد ان اتمت الادانة ضده .

لماذا تدهورت الرياضة فى مصر

توقف الرياضة فى المدارس .. أهم أسباب التدهور

كنا نحرز ميداليات ذهبية أوليمبية

كان اسم مصر عاليا فى الرياضة وكنا نحصل على بطولات عالمية وأولمبية عديدة خصوصا فى رفع الاثقال والغطس والمصارعة — فمثلا فى دورة الالعاب الاولمبية فى امستردام عام ١٩٢٨ حصلنا على الميدالية الذهبية فى رفع الاثقال — ببطلنا المرحوم سيد نصير — وحصل السباح المصرى فريد سميكة على الميدالية الفضية فى القفز من السلم الثابت (١٠ متر) بعد البطل الامريكى وتش سميث — كما حصل فريد سميكة أيضا على الميدالية البرونزية لحصوله على المركز الثالث فى القفز من السلم المتحرك (٣ أمتار)

وفى الدورة الاولمبية عام ١٩٣٦ فى برلين هزت مصر العالم كله فى رفع الاثقال خصوصا بطلنا المرحوم خضر التونى الذى حاز الميدالية الذهبية فى هذه الدورة وحطم ارقام بطل الوزن الذى يزيد عنه — وقد طلب هتلر من هذا العالم تسجيل نفس رفع الاثقال لهذا الوزن ليحضر بنفسه الاعجوبة المصرية — المرحوم خضر التونى — وفزنا بميدالية ذهبية أخرى فى رفع الاثقال — ميدالية فضية وميداليتين برونزيتين ولمع اسم مصر امام العالم أجمع .

وفى لندن عام ١٩٤٨ فى مسابقات الدورة الاولمبية فاز أيضا لمصر خضر التونى وشمس بميداليتين ذهبيتين فى هذه الدورة فى رفع الاثقال وحصلنا على ميدالية فضية أخرى فى رفع الاثقال وميدالية فضة فى المصارعة الرومانية — وميدالية أخرى برونزية فى المصارعة الرومانية أيضا .

فى دورة الالعاب الاولمبية بهلسنكى عام ١٩٥٢ لم تحصل مصر الا على ميدالية برونزية واحدة فقط فى المصارعة الرومانية رغم أن عدد المصريين الذين اشتركوا فى هذه الالعاب فى فريق مصر كان ١١٣ لاعبا وفى روما عام ١٩٦٠ فى الدورة الـ ١٧ للالعاب الاولمبية حصلنا على ميدالية برونزية فى الملاكمة وميدالية فضية فى المصارعة .

منذ هذا التاريخ ١٩٦٠ أى منذ ٢٤ سنة لم تحرز مصر على أى ميدالية من أى صنف فى الالعاب الاولمبية رغم انها اشتركت بعدد ٨٣ لاعبا فى طوكيو عام ١٩٦٤ فى الدورة الـ ١٨ الاولمبية واشتركت بعدد ٣١ لاعبا رياضيا فى دورة المكسيك عام ١٩٦٨ .

اما فى عام ١٩٧٣ بميونيخ فقد انسحبت مصر خلال الدورة بعد اشتراكها فعلا بعدد ٦٨ لاعبا وأيضا فى مونتريال بكندا اشتركت مصر بعدد ٢٨ لاعبا وانسحبت قبل الدورة . وفى دورة الالعاب الاولمبية الـ ٢٢ فى موسكو عام ١٩٨٠ لم تشترك مصر .

ويشمل البرنامج الرسمى للالعاب الاولمبية عشرين لعبة رياضية — من هذه اللعبات لعبات ارقام قياسية كالعاب القوى مثلا والدراجات والتجديف والسباحة ورفع الاثقال وغيرها . هذه الالعاب ذات الارقام تعطى قياسا حقيقيا عن مستوى الدول والرياضيين فمثلا فى العاب القوى — مسافة ١٠٠ متر عدو :

الرقم العالمى ٩ر٩ ثانية ، والرقم الاولمبى ٩ر٩ ثانية ، والرقم المصرى المصرى ٤ر١٠ ثانية أى أن الفرق بين الرقم المصرى والرقم الاولمبى شاسع لانه ٥ر ثانية والمعروف رياضيا أن ١ر ثانية فرق كبير جدا فى مائة متر عدو لدرجة أن نزول الرقم من ١٠ ثانية الى ٩ر٩ ثانية عام ١٩٣٦ عن طريق الزنجى الامريكى المعجزة جيس اوينز احدث هزة فى العالم كله .

واذا اخذنا مستوى سادس الالعاب الاولمبية فى دورة المكسيك — وهو ما قررت مصر أن يكون الحد الادنى للاشتراك فى دورة الالعاب الاولمبية فى لوس انجلوس بالولايات المتحدة الامريكية هذا العام لوجدنا انه ١ر١٠ أى بفارق كبير جدا عن المستوى المصرى .




عبد الاحد جمال الدين

والآن .. اكتفينا بالفرجة !

فى سباق ٢٠٠ متر عدو نجد أن الرقم العالمى ٨ر١٩ ثانية ٪ والرقم الاولمبى ٨ر١٩ ثانية والرقم المصرى ٥ر٢١ ثانية أى بفارق بين الرقم المصرى والرقم العالمى أو الاولمبى ٧ر١ ثانية وهو فرق كبير جدا اذ أن رقم سادس المكسيك كما سبق أن وضحنا هو ٦ر٢٠ ثانية لهذا السباق وهو ما لايسمح لمصر فى الاشتراك فى هذا السباق .

فى سباق ٤٠٠ متر عدو نجد ان الرقم العالمى ٨ر٤٢ ثانية ، والرقم الاولمبى ٨ر٤٢ ثانية ، والرقم المصرى ١ر٤٨ ثانية ، بفارق ٣ر٤ ثانية وهو فرق شاسع اما سادس المكسيك فرقمه لهذا السباق ٥ر٤٤ ثانية أى بفرق ٣ ثانية عن الرقم المصرى .

اما فى سباقات ٨٠٠ متر عدو فالرقم المصرى يزيد على الرقم العالمى بمقدار ٨ ثوان كاملة ويزيد عن رقم سادس المكسيك ٦ ثانية كاملة .

وهكذا فى باقى السباقات حيث تدهور الارقام المصرية جدا أمام الارقام العالمية والاولمبية وارقام سادس المكسيك .

وكمثل آخر نجد أن الرقم العالمى لسباق ١١٠ حواجز هو ٢ر١٣ ثانية بينما رقم سادس المكسيك ٧ر١٣ بفارق ٥ر ثانية أما الرقم المصرى فهو ٥ر١٤ ثانية أى بفارق ٢ر١ ثانية وهو فارق ضخم جدا .

وفى مسابقات أخرى فى العاب القوى نجد أن الفرق بين المستويات المصرية والمستويات الاولمبية والعالمية كبير جدا مما يجعلنا اضحوكة لو اشتركنا فيها فمثلا فى الوثب الطويل

الرقم العالمى ٩٠ر٨ متر ، الرقم الاولمبى ٩٠ر٨ متر والرقم المصرى ٧٤ر٧ متر أى الفارق بين الرقم المصرى والرقم الاولمبى ١٦ر١ متر وهو فرق يجعل الاشتراك فى الالعاب الاولمبية مستحيلا بل ان رقم سادس المكسيك ٠٢ر٨ متر أى يزيد على الرقم المصرى ٢٨سم .

وفى الوثب العالى .. الرقم العالمى ٣٨ر٢ متر ، والرقم الاولمبى ٢٤ر٢ متر والرقم المصرى ٩٨ر١ متر أى أن الرقم المصرى اقل من الرقم العالمى بـ ٣٠سم وهو فرق شاسع بل أن رقم سادس المكسيك هو ٠٢ر٨ متر .

فى القفز بالزانة يقل الرقم المصرى من الرقم العالمى بحوالى متر وهو فرق اكثر من رهيب — حيث أن الرقم العالمى ٤٠ر٥ متر ، والرقم الاولمبى ٤٠ر٥ متر والرقم المصرى ٤٦ر٤ متر ، ورقم سادس المكسيك ٣٠ر٥ أى أن الرقم المصرى يقل عن الرقم العالمى بـ ٩٤سم ويقل عن رقم سادس المكسيك بـ ٨٤ سم .

اما السبب فى تقهقر الرياضة فى مصر الى هذا المستوى الذى يجعلنا لو تغلبنا على فرق افريقية نزهو بهذا النصر — هل تعلم أن فريق كرة القدم المصرى حصل على المركز الرابع فى دورة طوكيو الاولمبية عام ١٩٦٤ !!

هناك اسباب عديدة سنفصلها مع استعراض باقى الالعاب فى العدد القادم باذن الله .



الكاراتيه



كرة القدم



كرة السلة



كيف تختار مرشحيها لمجلس الشعب !



قيادات الأحزاب متهمة بالفردية في اختيار المرشحين وترتيب القائمة

مصطفى كامل مراد
رئيس حزب الاحرار

د. رفعت السعيد
أمين مساعد حزب التجمع

ابراهيم شكرى
رئيس حزب العمل

تتكتم الاحزاب السياسية هذه الايام، اسماء مرشحيها الذين تضمهم قوائمها في مختلف الدوائر الانتخابية . وهى ترجع تكتمها هذا الى التزام الحيطة الكافية لعدم هجرة الاعضاء الذين لم يتم اختيارهم او حتى الذين يقع ترتيبهم في مؤخرة القائمة وبالتالى تكون فرصتهم اقل في الفوز في ظل نظام الانسحاب بالقوائم النسبية المطلق .

تحقيق :
جمال عبد السميع

وهناك اتهام موجه الى كافة الاحزاب السياسية وهو ان قيادات او رؤساء تلك الاحزاب تستأثر باختيار مرشحيها وبترتيبهم داخل قوائم الحزب كما ان التقدير الشخصى يلعب دورا خطيرا في اختيار المرشحين وانه لا توجد معايير موضوعية سواء في عملية اختيار المرشحين او في ترتيبهم داخل قوائم الاحزاب وان الاحزاب — مجتمعة — متهمة بأنها لا تمارس الديمقراطية في داخلها على عكس برامجها المعلنة .

فالى اى حد تصح هذه الاتهامات ؟ وكيف تختار الاحزاب السياسية مرشحيها بالفعل ؟ وعلى اى معيار ترتب قوائمها هذا ما اردنا ان نحصل على اجابات عنه من القيادات الحزبية .

قرارات ديمقراطية

■ في حزب الاحرار يؤكد مصطفى كامل مراد رئيس الحزب .. انه اكثر الاحزاب الموجودة ممارسة للديمقراطية في داخله ، وانه لا توجد اية قرارات سواء في الماضى او الحاضر او في المستقبل يستأثر بها رئيس الحزب او قيادات الحزب . فكل قرار اتخذه الحزب او في طريقه للصدور تتم مناقشته على كافة مستويات الحزب من القاعدة الى القمة . بل ان هناك قرارات سبق ان اتخذها الحزب بعد مناقشات موضوعية مستفيضة جاءت مغايرة لما اقترحته . وهذا ما يؤكد ان الاسلوب الديمقراطى متبع دون تمييز في حزب الاحرار .

اختيار المرشحين

ويتحدث مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار عن الانتخابات القادمة فيقول هناك اجراءات تنظيمية ومراحل متتابعة خلال فترة الانتخابات بشكل يضع كل عضو في حزب الاحرار — مهما كان موقعه الحالى — في مكانه المناسب من قائمة الترشيح ، ولن تكون هناك مجاملات عند اختيار اسماء مرشحى الحزب في الدوائر او في ترتيبهم في القوائم . بل هناك معايير موضوعية يتحدد على اساسها مدى صلاحية العضو للترشيح تحت اسم الحزب املا في تمثيله في البرلمان . ومن اهم هذه المعايير حجم تجربة العضو في العمل السياسى وحجم القاعدة الجماهيرية يتمتع بها داخل الدائرة التي سيرشح فيها . هذا بالاضافة الى معايير اخرى يتدخل في تحديد بعدها ووضعها امام اللجنة التي شكلها الحزب للاشراف على الانتخابات امناء الحزب في المحافظات ، تمهيدا لعرضها على الامانة العامة لاقرارها .

ترتيب القوائم

● وفى حزب الوفد الجديد ينفى فؤاد سراج الدين رئيس الحزب ، عن نفسه تهمة الاستئثار باختيار مرشحى الحزب وترتيبهم داخل القوائم ويؤكد أن دخوله الانتخابات يتوقف على قرار الهيئة العليا للحزب التي لها القرار النهائى الخاص باختيار مرشحى الحزب وترتيبهم في قوائمه .

اما الشيخ صلاح ابو اسماعيل عضو الهيئة العليا لحزب الوفد فيقول ان هناك معايير كثيرة يختار على اساسها مرشح حزب الوفد ، على رأسها مبادئ الشريعة الاسلامية ومدى ايمان ودفاع المرشح بالمبدأ ، بالاضافة الى شعبيته والنزاهة التي يجب ان يتمتع بها المرشح في دائرته .

وقال الشيخ ابو اسماعيل .. ان امانات الحزب في محافظات الجمهورية تضع تصوراتها لاسماء مرشحى قوائمها والترتيب المقترح وتضع هذه التصورات والترشيحات أمام الهيئة العليا للبت فيه . وقد تقوم الهيئة العليا باجراء بعض التعديلات بناء على دراسة متعمقة للظروف التي تحيط بالدائرة ومدى تطابق ترشيحها امناء المحافظات مع حقيقة الموقف في الدائرة من حيث التفاف الناس حول شخصية معينة ، مما يجعل تمثيله للدائرة صادقا . هذا بالاضافة الى ضرورة توافر الجانب الدينى ورفضه للعلمانية .

المفروض ديمقراطيا

■■ وفى حزب العمل الاشتراكى يقول المهندس ابراهيم شكرى رئيس الحزب ان المعايير التي يختار على اساسها مرشحيه تعتمد على التصور الذي يأتى من القواعد اولا فهى التي تعرف حقيقة الامر لأنها موجودة في الميدان . فتقرر مدى شعبية كل مرشح وعناصر القوة والضعف فيه وحقيقة التوازن بين المرشحين .. الخ ولذلك يجب أن يأتى التصور من القواعد

الحزب التي تبت فيها بصفة نهائية مسببا على ان تصعد هذه التصورات او الترشيحات الى القيادة العليا في الحزب التي تبت فيها بصفة نهائية شأنها في ذلك شأن اى عمل تنظيمى يبدأ في خطوات تدريجية وهذا معمول به في كل المجالات في النظام الادارى وفى النظام العسكرى وفى النظام النقابى .. الخ لذلك .. يترك للقواعد أن تبدأ في الاختيار على أن توضح الاسباب في اختيار هؤلاء الاشخاص وتحدد لماذا تم اختيارهم ؟ ولماذا ترك ترك غيرهم ؟ ولذلك ، يجب أن توضح أسماء الذين تقدموا للترشيح ضمن قوائم الحزب أما الذين لم يتم اختيارهم فيجب توضيح أسباب عدم اختيارهم . واذا تبين لقيادة الحزب افضليتهم ، تقوم باختيار الافضل .

مصلحة الحزب

■■ وعن كيفية ترتيب الاسماء يقول ابراهيم شكرى يراعى عند الترتيب مصلحة الحزب كذلك طبيعة تكوين الدائرة الانتخابية . بحيث تضم القائمة مرشحين عن كافة المراكز التي تتبع الدائرة الانتخابية . لأننا لابد أن نقر أن اسم المرشح — وليس برنامج الحزب فقط — له أهمية كبرى في انتخاب القائمة .. لان الناس مازالوا متأثرين بأسماء المرشحين وهل ستضم القائمة الاسماء التي يعرفها الناس من كافة المراكز المكونة للدائرة — هذه هى القواعد الاساسية المفروض اتباعها عند اختيار المرشحين والترتيب وهى نفس القواعد التي سيتبعها حزب العمل .

وترى قيادات حزب العمل أن هناك تصورين خاطئين عند القواعد الحزبية :

■■ التصور الاول : انه لايصح أن يأتى أحد للترشيح من خارج اللجان الحزبية التي مارست العمل الحزبى . وهذا تصور خاطىء لان الذي ينتخب ليس الحزب : وانما هى انتخابات شعبية . فقد يكون هناك شخص مخلص حزبيا ومارس العمل الحزبى الا انه يفتقر الى الشعبية والجماهيرية العامة .

وقد يكون صالحا للعمل الحزبى لكنه غير صالح للعمل كعنصر بمجلس الشعب لذلك ، اذا كان هناك شخص مؤمن بمبادىء الحزب ، ومناصر للحزب ويأتى في هذه المرحلة ويتقدم للحزب للترشيح ، فانه في هذه الحالة يفيد القائمة بأكملها رغم انه لم يكن عضوا بالحزب لكنه متعاطف فقط .

■■ التصور الثانى الخاطىء : هو أن القواعد الحزبية ترى ان الكلمة يجب أن تكون نهائية للقواعد غافلين عن انه في اى — تنظيم ادارى او فضائى أو عسكرى أو حزبى . تكون هناك درجات متتالية لاننا كلما نعلو تكون التجربة أكبر والنظرة أوسع وكلما كان الابتعاد عن المصالح الذاتية .

لذلك . يجب أن تكون هناك تصديق وموافقة من القيادة العليا للحزب على كافة الترشيحات وهو الا يتعارض مع الديمقراطية في شىء . وهذا هو ما سوف يتبعه الحزب بعد أن تصله — سرا — ترشيحات القواعد وباقى المستويات ثم يقوم الحزب بمراجعة هذه الترشيحات على الواقع ثم تعرض في النهاية على اللجنة العليا لاقرارها .

قاعدة ثابتة

■■ في حزب التجمع . ينفى أمين مساعد الحزب د. رفعت السعيد — عن قيادات الحزب تهمة الاستئثار باختيار مرشحى الحزب وترتيبهم في قوائمه على مستوى الدوائر المختلفة ، ويؤكد أن الحزب يسير وفق قاعدة ثابتة تقوم على مبدأ أصيل أن الوحدة الاساسية هى مصدر كل سلطة . ومن هنا فان التركيب التنظيمى للحزب ينبع بالانتخاب وذلك من الوحدة الاساسية صعودا وحتى المؤتمر القومى .

هذا بالنسبة للتركيب التنظيمى للحزب . أما فيما يتعلق بالانتخابات القادمة . فقد شكلت لجان للدوائر الانتخابية تضم مجموع لجان الحزب في الاقسام المشكلة للدائرة .

وتراعى كل لجنة في اختيار قائمتها أن تكون ممثلة لكافة التيارات التي يضمها الحزب في الدائرة .

اذا وقع خلاف ؟

■■ سألت د. رفعت السعيد : ماذا لو وقع خلاف في لجنة الدائرة حول أسماء أو ترتيب القائمة ؟

قال : اذا وقع خلاف . سواء حول الاسماء . أو حول ترتيبها في لجنة الدائرة ، يحال الامر الى لجنة المحافظة للبت فيه ، فاذا بقى الخلاف ، يحال الامر الى الامانة العامة . واذا ظل الخلاف قائما . يحال الامر بعد ذلك الى لجنة التحكيم المشكلة لهذا الغرض والتى يعتبر قرارها نهائيا .

■ سألت د. رفعت السعيد : ممن تتكون لجنة التحكيم ؟

■■ قال تتكون من خالد محيى الدين . ولطفى واكد ورفعت السعيد وعبد العظيم المغربى ، وصبرى مبدى وميلاد حنا وفؤاد مرسى ومحمد أحمد خلف الله .

وأكد دكتور رفعت السعيد ، انه من خلال هذا التنظيم المحكم الدقيق لكافة مراحل العملية الانتخابية . يتضح انه لا يوجد استئثار ، ولا توجد حتى رغبة فيه . كما انه لا فترة لاحد على الاستئثار .

وصرح د. رفعت ، في سياق رده على تساؤلات الاحرار — وتأكيدا على انتفاء الاستئثار من الحزب . صرح بأنه لن يدخل ضمن اية قائمة من قوائم الحزب وذلك في اطار توزيع الادوار والمهام على قيادات الحزب . فهناك من سيخوض الانتخابات . وهناك من يشرف ويدير عملية الانتخابات . قائمتها الانتخابية يعني ترتيب المرشحين داخلها .

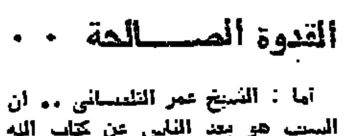


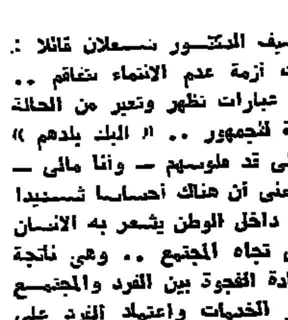
سلبية المشاركة الشعبية

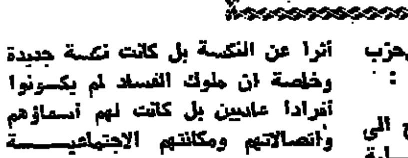
رياض معوض : عادة المواطنين في الاعتماد على الحكومة

فتحى رضوان : غياب القدوة الصالحة والمثل العليا

عمر التلمسانى : انعدام الثقة في الوعود الرسمية


رياض معوض


فتحى رضوان



الانتماء للوطن هو الدافع لكل التضحيات التي يبذلها المواطن من اجل تقدم المجتمع ، وبدون الاحساس بالانتماء يصبح الاخذ هو القاعدة .. والعطاء مجرد استثناء .. وتتوقف عجلة الانتاج ..

ومجتمعنا يعانى من غياب المشاركة الشعبية بالقدر الكافي لاحداث التقدم

فما هو سر هذا القصور ؟؟

سؤال واجهت به الاحرار القيادات الحزبية وعلماء النفس ورجال الفكر .

تحقيق :
هشام طنطاوى

يقول السفير رياض معوض وكيل حزب الاحرار وعضو مجلس الشورى :

كون مصر بلدا زراعيا يحتاج الى حكومة مركزية قوية ترعى اقامة المشروعات الزراعية بجهود مركزية . ادت الى حكومات تميل الى السيطرة فزادت من الميل الى اعتماد المواطنين عليها .. وبالتالى ضعفت المشاركة الشعبية واصبحت الحكومة المركزية هى المهيمنة على اغلب الانشطة والقيام بادارتها والتخطيط لها والمتابعة لتنفيذها

الحكم المحلى

واضاف : رياض معوض .. بان صدور قانون الحكم المحلى كان بداية لتطبيع الاوضاع والقاء العبء على المشاركة الشعبية في التخطيط للمشروعات وتنفيذها وتقييم الاداء فيها .. ومن الطبيعى ان تكون هذه الفترة يشوبها القصور في المشاركة لانها فترة انتقال من مرحلة القصور والاعتماد الى المشاركة .. وذلك لتعود المواطنين على الاتكال على الاجهزة التنفيذية الحكومية .

يقول علوى حافظ عضو مجلس الشعب غياب الحياة الديمقراطية لمدة ٣٠ سنة .. وضياع احساس المواطن المصرى بانه صاحب حق في حياة كريمة داخل وطنه بالاضافة لغياب الاحزاب السياسية التي كان يؤكد المواطن من خلالها ذاته مما ولد الاحساس بانه لايستطيع ان يقول لا ونعم لحساب الوطن .. ولاشك ان الاحزاب السياسية أساسا هى مدارس سياسية ومن خلال التواجد الحزبى تتبلور الاراء .. والافكار والاتجاهات ويشعر الانسان دائما انه صاحب هذا الوطن وانه يستطيع ان يؤدى دورا ايجابيا لمصلحة وطنه

تربية سياسية

سألته .. الان توجد الاحزاب ولازالت المشكلة قائمة ؟

قال علوى حافظ .. مواطن اليوم ضائع لانه لم يترب في المدرسة السياسية التي تؤكد وجوده ومازال تائها داخل التجربة الحزبية .. فالسلبية تغلبت على شعور المواطن المصرى في كافة امور حياته العملية ابتداء من المصنع حتى احترام اشارة المرور .

والشعب المصرى تعرض لضربة قاسية وهى نكسة ١٩٦٧ التي افقدته الثقة في كل شىء من حوله .. وكانت بمثابة تحطيم لصورة ثورة ٢٣ يوليو ..

قلت ولكن الظاهرة مستمرة ؟

اجاب علوى حافظ .. فوجىء المجتمع في عصر السلام بظهور طبقة جديدة من الطفيليين تحكمت في المأكل والمسكن مما اثار اشمئزاز المجتمع وخاصة الشباب الذي فقد الثقة في كل شىء من حوله عندما وجد مثله العليا ..وخاصة بعد تفجر قضايا الفساد والتى لاتقل اثرا عن النكسة بل كانت نكسة جديدة وخاصة ان ملوك الفساد لم يكونوا أفرادا عاديين بل كانت لهم أسماؤهم واتصالاتهم ومكانتهم الاجتماعية والسياسية .

أزمة الثقة ...

ويقول الدكتور حلمى مراد الامين العام لحزب العمل .. أن محور المشاركة الشعبية أساسه الثقة بين الحكام والمحكومين.. بحيث يؤمن المواطن أن مايطلب من جانب المسئولين على اى مستوى هو في مصلحته .. ان لم تكن المصلحة القريبة فالمصلحة البعيدة : وهى ايضا تحقيق للمصلحة العامة .. وعلى ذلك يلتزم بما يطلب منه بدافع من ضميره الوطنى وشعوره بالمصلحة الذاتية .

وقال الدكتور حلمى مراد :

عندما تتوفر القدوة الصالحة في كافة المسئولين ويتم الضرب بيد من حديد على كل انحراف ايا كان مركز المنحرف وروعى مصلحة الشعب ومصارحته بالحقائق الكاملة . فان الشعب لابد ان يستجيب الى مايطلب منه وعلى العكس من ذلك .. فان مايراه المواطن امام غيره من اشخاص يحققون ثراء غير مبرر . ومن صدور قرارات يقصد بها تحقيق مصالح أشخاص بذواتهم وتغيير هذه القرارات بحسب ظروف ومصالح بعض الواصلين والنافذين فانه لايمكن أن يطمئن الشعب الى الاستماع لما يصدر لهم من قرارات .. بل سيتجهون بدورهم الى محاولة الكسب بكافة الطرق والاساليب وهكذا يستشرى الفساد ويعم الداء وعند الضرورة يهجرون البلاد تاركين المزارع لاتجد من يفلحها: والمصانع تخلو من العمال المدربين . ويصبح الحرفيون من الممارسين للحرفة بطريق — الفهلوة — وليس بطريق الخبرة والاجادة ، وتضطر بلد يقال انها تشكو من الانفجار السكانى وتنفق فيها الاموال لتحديد النسل لاستيراد عمالة اجنبية من الخارج .. وهى تناقضات تدل على الخلل الموجود في سير الامور في المرحلة الراهنة ..

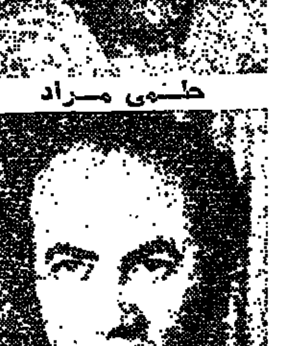
قضايا الانحراف

سألت : يقال ان تفجير المعارضة لقضايا الانحراف والثراء غير المشروع .. قد يتسبب في قصور المشاركة الشعبية .. ومامدى صحة ذلك ؟؟

اجاب الدكتور حلمى مراد قائلا : هذا الكلام احد أساليب الدعاية التي ينشرها المنحرفون والمفسدون الذين يخشون أن تنالهم مثل هذه الاجراءات .. اذ أن حقائق ما يجرى من انحراف وفساد واستغلال نفوذ معروفة للناس وتتداول على الالسن بصورة مبالغ فيها عن الحقيقة وليست بخافية على احد.. فلا يجوز أن نفعل ما تفعله « النعام » بأن نضع رؤوسنا في الرمال ونظن أن احدا لا يرانا .


علوى حافظ


حلمى مراد


د. محمد شعلان

ويضرب على الذي أى فساد وهذا ماحدث في الدول المتحضرة ..

● الخطوة الاولى

سألت : اذا كانت هناك أزمة ثقة .. فمن يبدأ بالخطوة الاولى لاعادة الثقة الشعب أم الحكومة ؟؟

قال الامين العام لحزب العمل .. يجب أن تسارع الحكومة وتكون لها المبادرة في اتخاذ كافة الاجراءات لاستعادة ثقة الناس في كافة التصرفات والاجراءات ليست الاقتصادية فحسب بل السياسية أيضا .. فان الامانة لا تجزأ والانحراف ايضا لايتجزأ .

انتماء مرفوض

ويقول الدكتور محمد شعلان استاذ علم النفس .. حينما يكون رزق الفرد مرتبطا بولائه لنظام أو حزب فان الانتماء يصبح له وزن مادى ومالى .. وهذا بالطبع انتماء مرفوض ولن يفيد .. بالاضافة لاحساس المواطن بالعجز أمام الحاجات التي تحرك حياته .. وبين الوهم والحقيقة سقط الكثير من المفاهيم والتى تتعلق بعدم الانتماء أو عدم الاحساس بالقيمة .. ففيما قبل ٥٢ كان هناك اعتقاد حتى ولو كان وهميا بأن هنالك أحزابا ودستورا وانتخابات وكنا نصدق هذا الاعتقاد ونأخذه بجدية ثم جاءت فترة مابعد ٥٢ حينما وصلت الذروة في التهكم على خطأ هذا الاعتقاد في هتافات مارس ١٩٥٤ والتى كانت تقول « تسقط الديمقراطية ويسقط المثقفون الجهلة » على أساس أن ديمقراطية ماقبل ٥٤ كانت تزييفا للوعى وأن الديمقراطية هى ما يمارس بعد ٥٤ .. وتم الاقتناع بذلك فعلا لما حققت الثورة من انجازات خدمت بها القاعدة العريضة من الناس ..

واعترف قادة الثورة بأن ما تم كان تجاوزا وابتعادا عن .. الديمقراطية الحقيقية .. فأصبح يوجد أزمة ثقة وبدأ التساؤل أين الحقيقة ؟؟ .. هل ديمقراطية الاحزاب أم ديمقراطية الحاكم المستبد العادل هى الافضل أم كلاهما خدعة ؟؟

وبدأت أزمة عدم الانتماء تتفاقم .. وبدأت عبارات تظهر وتعبر من الحالة النفسية للجمهور .. « البلد بلدهم » — وعلى قد فلوسهم — وأنا مالى — وهى تعنى أن هناك احساسا شديدا بالغربة داخل الوطن يشعر به الانسان المصرى تجاه المجتمع .. وهى ناتجة عن زيادة الفجوة بين الفرد والمجتمع وقصور الخدمات واعتماد الفرد على مصادر للرزق ليست نابعة من الدولة بالاضافة للتفاوت الشديد في المستويات الاجتماعية .. مما يشعر الفرد المحروم نسبيا أن هناك ملاكا للثروة يملكون البلاد وبدون حق وكأنهم يملكون الدولة والحكومة .. وهذا كله أثبت أن هناك أزمة ثقة بين الشعب والحكومة !!

مصالح الصفوة ..

وقال الدكتور شعلان .. المفروض ان الحكومة هى الممثل للشعب والمعبر عنه ولكن في واقع الامر أن الحكومة تأخذ في الاعتبار المؤسسات والقوى الاجتماعية السائدة والتى تتحكم في معتقدات الناس .. فالحكومة هى الوسيط بين الصفوة السائدة اى الفئة التي تملك الموارد الاقتصادية ومفاتيح السلطة السياسية والفكر وبين القاعدة الجماهيرية .. وكلما كان أحد الاطراف اقوى من الثانى فمن الطبيعى ان نجد استمالة الطرف الثالث له .. فاذا كانت الصفوة الاجتماعية هى القوية بالنسبة للجمهور والاكثر تنظيما فمن الطبيعى أن تكون الحكومة أقرب اليها حتى وان استمرت الحكومة تدين لفظيا الى الجمهور الا أنه بعد درجة ما من الضغط قد يتكاتف الجمهور وينظم نفسه ويجد من العقائد البديلة ما يعطيه قوة واتحادا بما يجعل الحكومة تعيد ولاءها له مرة أخرى ..

وأريد ان أقول انه طالما ان الجمهور غير واع وغير منظم وغير متحد فمن الطبيعى أن نجد ان نظام الحكم يظل في خدمة مصالح الصفوة المنظمة ..





القدوة الصالحة ..

أما : الشيخ عمر التلمسانى .. ان السبب هو بعد الناس عن كتاب الله وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام .. ولو أقبلوا علينا حكومة وشعبا لقامت قيم الاخلاق الفاضلة ولاصبحنا في مجتمع متميز عن سائر مجتمعات العالم والتاريخ يشهد على ذلك .. ولو كان المسئولون يأخذون بكتاب الله لوجد التعاون كاملا بين الحكومة والشعب ولاستجاب الشعب لكل ما يطلب منه متعاونا مع الحكومة .. ولكن الوعود الرسمية التي تنتهى الى لاشىء ولاتتسق الا في مناسبات معينة .. ولكن تراخى المسئولين في القيام بواجبهم وحسن معاملة الشعب في انجاز مطالبه .. والتجاوزات في الاجراءات الامنية وعدم الالتزام من الاعلى بتنفيذ القوانين وعزوفهم عن خشونة الحياة رغم الحاجة اليها في مقابل شعب يسعى الى المبادىء الاولية للحياة كل هذا جعل الشعب لايثق ولا يتعاون ولا يضحى وكل واحد يقول « نفسى وبعدى الطوفان » .

وأضاف التلمسانى .. ان الشعب الذي يعيش في خوف من الحكومة شعب يائس لايرجى منه خير أما الشعب الذي يعيش محترما متمتعا بكل حقوقه من قبل الحكومة وآمنا جانبها هو شعب فالح ومنتج ..

كلمة حق ......

قال : حسين فهمى أمين علم الاعلام بحزب التجمع .. ان اسباب عدم الانتماء التي نعيشها الان لا ترجع فقط للظروف الاقتصادية التي يعيشها المواطن ولا قصور الخدمات في مجالات شتى من مرافق الدولة .. بل أحس المواطن بأن مجرد قول كلمة حق يعتبر مخاطرة ادى ايضا الى اصابة المجتمع بالسلبية السياسية ومن هنا نزع ثقة المواطن في الممارسة الحقيقية للديمقراطية والتى خالفت الحكومة فيها الدستور .. حتى الفكر الان أصبح لايجب أن يكون يخالفه فكر السلطة أو الحكومة .. فكيف تريد الحكومة أن تفرض على الناس فكرة يرفضها ولا يرضيهم .. كل هذه الظروف هى التي اصابت الناس بالخوف من مجرد المشاركة ..

واضاف حسين فهمى .. بأن قضية قصور المشاركة الشعبية في اعتقادى هى القضية الاولى التي يجب أن يلتفت اليها المسئولون حقا ..

أسباب قديمة ...

قال : فتحى رضوان .. اننا يجب أولا .. أن نبحث عن مرد الحالة التي نعانى منها الان .. فنسأل التاريخ .. لان الاسباب قديمة ترجع الى العهد العثمانى والمملوكى الذي كان فيه الحاكم يعبد ، من دون الله ولم يكن لاحد من أفراد الشعب رأى في شىء من شئون أمته . وكان تدرج السلطات ينتهى الى السدة وشيخ البلد في القرية وعسكرى البوليس في المدينة .. وكانت المرافق على اختلاف أنواعها سواء مستشفى أو مدرسة أو مصنعا أو مكتبية أو شارعا ومع ذلك كانت كلها مملوكة للاجنبى .. علم يكن في مصر مصانع يملكها المصريون ولهذا السبب كانت جموع الشعب محرومة أولا من فرص ابداء الرأى لان أى صاحب سلطة يخشى بأسه .

وكانت المشاركة المتبعة مقتصرة على الاجانب .. حتى جاءت ثورة ١٩١٩ وبدأ الحال يتغير قليلا .. وبدأ عدد قليل من أصحاب رؤوس المال ينشئون صناعات مصرية وكان عددهم قليلا ومعروفا باسمائهم حتى قيام الثورة .. وحتى هذه الشركات كان العمل بها مقصورا على المؤسسين وبطانتهم فأنى للشعب ان يحرم من المشاركة وان لا يدعى اليها واذا أبدى الرغبة في القيام بها وجد الطريق مسدودا والمعوقات أكثر من ان تذلل وحتى التربية السياسية كانت تنفر الناس من هذه المشاركة المطلوبة فالزعماء متحدثون ويتقدم حرام والمجترىء على هذا النقد معرض للفصل أيا كان موقعه ..

وربما تضاعف الامر بعد ثورة ٢٣ يوليو لان الحكم كان ثوريا والثورة بطبيعتها لا تحتمل المناقشة .. ووقع من التجاوزات التي كالاعتقال والتعذيب ما أكد ظاهرة تحاشى المسئولين واتقاء ابداء الرأى والاقتناع بعدم جدوى محاولة المشاركة .. تطبيقا للمثل القائل « ابعد عن الشر .... » .. ولكن لاتكن انى يئست من حالة الشعب المصرى وانه كما يقول بعض المتشائمين أن الشعب المصرى حالة شاذة وانه طبع على الذل والخنوع والتسليم للحاكم .. وفى التاريخ المصرى القديم والحديث والمعاصر أدلة قوية على أن الشعب المصرى كغيره من الشعوب الاخرى استعدادا لمقاومة الظالم ..

ظاهرة اللامبالاة .....

واضاف : فتحى رضوان .. بأن ظاهرة اللامبالاة وقلة المشاركة في الاعمال العامة وانعدام الحافز الفردى بسبب التدهور الذي اصابنا أخيرا .. ولكن مسئولية أهل الرأى والسياسة والاحزاب والمدارس والجامعات والكتاب والمربين والاسرة والفنانين والمساجد والكنائس .. وعليهم أن يجهروا بالرأى الحر ومن الخوف من عقوبة أو تأديب والتى تعبر عن مرض أصاب المجتمع نتيجة لانعدام القدوة والمثل العليا وفقدان الثقة في القائمين على أمر الحكم .. وكل هذا يمكن أن يختفى باختفاء الاسباب ..

الصيف الساخن بين الجنيه والدولار

العلاج بالمسكنات لن يوقف تدهور الجنيه المصرى

نفس المشهد الذى حدث فى صيف عام ١٩٨١ . يتكرر الان فى مطلع صيف عام ١٩٨٤ . الحكومة تدخل فى مواجهة مع سماسرة الدولار من اجل الاستحواذ على مزيد من الدولارات . والنتيجة : فى صيف عام ٨١ .. انخفض الجنيه مقابل الدولار بنسبة ٢٠ فى المائة . وفى صيف ٨٤ سوف ينخفض الجنيه بنسبة تصل الى ٥٠ فى المائة

الى متى ستدهور قيمة الجنيه المصرى

واذا كانت الحكومة قد اعلنت فى صيف ٨١ انه « لديها زكائب من الدولارات » سوف تحمى الجنيه المصرى من الانخفاض ، فان الحكومة فى صيف ٨٤ قد بدأت المواجهة بالقبض على عدد من كبار تجار الدولار للحصول من ناحية على اكبر قدر ممكن من الدولارات المصادرة .

ومن ناحية اخرى لارهاب السوق .

وتسعى الادارة الاقتصادية الحالية الى خلق سوق نقدية ، ولكن هذه المرة .. من خلال البنوك ، وتحت اشراف البنك المركزى ، واضعة الجنيه المصرى فى مهب العرض والطلب فى ظل ظروف اقتصادية — يتفق معظم الخبراء على انها ليست فى صالح الجنيه المصرى — لتخفيض قيمته اكثر من التخفيض الحالى .. وتنتهج الادارة هذا الاسلوب دون معالجة الاسباب الحقيقية وراء انخفاض الجنيه .. و « الطلب المتفجر » على الدولار الامريكى !!

وهذا النهج هو نفس النهج الذى سارت عليه ادارة الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد فى صيف عام ٨١ ، مع اضافة بعض التعديلات — والمؤكد ان هذا الاسلوب يتم وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولى بعد توقيعنا لخطاب النوايا فى عام ١٩٧٧ — وكانت اقتراحات الصندوق فى عام ٧٧ هو انشاء سوق للنقد الاجنبى لخلق « سعر واقعى للجنيه المصرى » وعلى ان يتم ذلك من خلال البنوك التجارية وتحت اشراف البنك المركزى وذلك للتدخل للتأثير على السعر بالبيع او بالشراء .. واقترح ان ينشأ لهذا الغرض صندوق احتياطى من النقد الاجنبى تبلغ ميزانيته ٢٥٠ مليون دولار فى هذا الوقت .

السوق النقدية

كما اقترح الصندوق عدة اقتراحات أخرى ضمن « السوق النقدية » من اهمها ان تستورد القطاع العام من خلال السوق التجارية وليس الرسمية مثل القطاع الخاص .. وان يتم تحويل رؤوس الاموال التى تتم فى اطار مشروعات الاستثمار بسعر السوق التجارية هذه ، ولكن الحكومة المصرية — وقتئذ — رفضت هذه المقترحات خوفا من ارتفاع معدل التضخم وتأثير انخفاض الجنيه على الدعم والاسعار المحلية .. ولكن يبدو ان الحكومة لم تجد مفرا بعد ذلك الا تطبيق هذه المقترحات ، ولكن بالتدريج !!

□ وفى عام ٧٩ كان اول تخفيض رسمى معلن للجنيه المصرى بلغت نسبته ٧٠ ٪ ، من ٤٠ قرشا للدولار الى ٧٠ قرشا ، واطلق على السعر الجديد « سعر تشجيعى » ومع هذا السعر بدأ تدهور الجنيه المصرى .. وتدهور الاوضاع الاقتصادية ، خاصة وان تعدد عناصر الطلب على الدولار انشأت سوقا غير شرعية للدولار تمول الاستيراد الخاص .. والاستثمارات التى تتم بالدولار لانشاء شركات خاصة ومشتركة وفقا لقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٣ واصبحت هذه السوق الجديدة تنافس البنوك التجارية فى مصادر الدولار واهمها تحويلات المصريين العاملين فى الخارج .. وتحويلات السائحين ، وقفز سعر الدولار فى هذه السوق فى صيف عام ١٩٨١ الى ٨٠ قرشا . واصبح موقف الجنيه المصرى حرجا ازاء الدولار الذى اصبح العملة السائدة فى السوق وبدلا من ان تقوم الادارة الاقتصادية بمعالجة جريئة لاسباب الضغط المتزايد للطلب على الدولار دخلت فى سباق مع سماسرة وتجار الدولار .. وقامت بتخفيض قيمة الجنيه بنسبة ٢٠ ٪ ، من ٧٠ قرشا الى ٨٤ قرشا للدولار ، ولجأت الى مجموعة اجراءات هزيلة اطلقت عليها « ترشيد الاستيراد » وذلك عن طريق فرض مقدمات للاستيراد زادت من الطلب على الدولار فى السوق .. وعمل قوائم للسلع .. ولجنة للاستيراد زادت من تعقيد عملية الاستيراد وفتحت المجال واسعا للرشوة للحصول على تراخيص الاستيراد .

تدهور الجنيه .....

ولان عناصر الطلب على الدولار قوية ومستمرة فقد استمر سعر الدولار يرتفع .. وقيمة الجنيه المصرى تنخفض الى حد التدهور .. وتشير البيانات التى خرجت من وزارة الاقتصاد عن سعر الدولار — فى السوق الحرة بذلك .

□ فى بداية شهر اغسطس ... الذى اتخذت فيه الحكومة قرارها بالتخفيض الثانى للجنيه المصرى رسميا بمقدار ٨٤ قرشا للدولار .. كان سعر الدولار فى السوق الحرة ٩٠ قرشا قفز بعد ذلك الى ١٠١ قرش .

فى نهاية عام ١٩٨١ .. وفى عام ١٩٨٢ بدأت يرتفع تدريجيا بزيادة قرش وقرشين حتى بلغ ١١٥ قرشا فى نهاية السنة .. وفى عام ٨٣ كان السعر يتذبذب بين ١١٥ قرشا و١١٦ قرشا .. ولكنه مع نهاية السنة قفز الى ١٢٠ قرشا اى انخفض بنسبة ٤٢ ٪ من السعر الرسمى للدولار (٨٤ قرشا) .. واستمر هذا السعر سائدا فى السوق فى الشهور الثلاثة الاولى من هذا العام حتى بلغ ١٢٥ قرشا مع الاعلان عن عزم الحكومة اتخاذ اجراءات جديدة لتنظيم تحويل الدولار وقد سبق هذا الاعلان قيام مباحث تهريب النقد بالقبض على عدد من كبار تجار الدولار فى السوق الحرة .. وبدأت هذه الخطوة من جانب ادارة وزير الاقتصاد الحالى مؤشرا لطبيعة الاجراءات التى تنوى اتخاذها .

وقبل مناقشة هذا الاسلوب .. لابد ان نشير الى ان شخصية وزير الاقتصاد الحالى الدكتور مصطفى السعيد هى شخصية اقرب الى الليبرالية .. وهو استاذ اقتصاد يعرف جيدا ما يجب ان يفعله لوقف تدهور الجنيه المصرى .. ومعرفه مدى فاعلية ما يفعله حاليا . والمشكلة التى تواجهه .. وواجهت وزراء الاقتصاد قبله هى ضغط الفئات التى تصر على وضع مصالحها الشخصية فوق مصالح الاقتصاد القومى .. وينادون بالحرية الاقتصادية .. ويقصدون بها حريتهم الشخصية بلا ضوابط او قواعد لحماية مصالح المجتمع ككل . ومن هنا يصبح على وزير الاقتصاد الذى ينفذ اجراءات ليبرالية لحماية الجنيه من التدهور اما ان يضرب مصالح هذه الفئات و ؟ فى هذه الحالة الويل له ! .. أن يضطر الى مراعاة هذه المصالح عند اتخاذ اية قرارات .. وسوف ندرك هذا الاستنتاج من شرح طبيعة اسلوب الوزير الحالى فى معالجة وضع الجنيه المصرى .

□ عندما جاء الدكتور السعيد الى وزارة الاقتصاد اعلن انه « لن يدخل فى معركة مع الدولار » .. وكان المفهوم ان الوزير لن يدخل فى مواجهة او فى سباق مع سماسرة الدولار فى السوق الحرة .. وانه سيسعى الى اتخاذ اجراءات جذرية لعلاج المشكلة بالتصدى لاسبابها .. ولكن يبدو انه كان يعنى مفهوما آخر غير هذا المفهوم .. وانه قرر بالفعل ان يدخل المعركة ولكن بتكنيك آخر .. فحسب تصريحاته فى المؤتمر الصحفى الاخير .. انه قرر فى مارس ١٩٨٢ مواجهة تجار الدولار بتوحيد جبهة البنوك التجارية .. خاصة بنوك القطاع العام الاربعة فى مواجهة التجار وذلك بتوحيد سعر الشراء .. وكان السعر السائد فى السوق وقتئذ ١١٨ الى ١١٩ قرشا .. واستطاع الشراء من الصيارفة بسعر ١١٦ قرشا .. وتمكن بالوصول بالسعر الى ١١١ قرشا فى مايو ٨٣ ثم الى ١٠٨ قروش بعد ذلك .. وكان ذلك بمثابة ضربة لاباطرة الدولار فى السوق الحرة .. وجنى الوزير مغانم هذا الانخفاض بزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج عبر البنوك التجارية — وهكذا قفزت هذه التحويلات — حسب الارقام التى اعلنها — من ٢ر٤٠ مليون دولار فى الفترة من يوليو ٨١ الى يناير ٨٢ الى ٢ر٤٤٨ مليون دولار من يوليو ٨٢ الى يناير ٨٣ ثم الى ١ر٧٥٤ مليون دولار من يوليو ٨٣ الى يناير ١٩٨٤ .

أنتصار مؤقت

والواضح ان هذا الانتصار لم يدم طويلا . فلم ينس التجار « الضربة » وقدروا توجيه « ضربة مضادة » واستطاعوا الاتفاق مع الصيارفة على سعر اكبر .. واضطر الوزير الى رفع السعر من ١٠٨ قروش الى ١١٢ قرشا فى البنوك التجارية .. ودخل وزير الاقتصاد فى الحلقة الخطرة فى هذه اللعبة .. فجولة له .. وجولة عليه .. ومن هنا كان التفكير فى توجيه ضربة قاضية للتجار .. وذلك عن طريقين : احكام سيطرة الوزير على البنوك التى تعتبر طرفا رئيسيا مشاركا مع التجار فى تجارة النقد . .ومن ناحية اخرى فرض تحويل الدولار من خلال البنوك فقط .. وبدأ الحديث والبحث عن التفاصيل .. اى نوع من البنوك سوف يسمح لهما بالتعامل .. قطاع عام فقط ، ثم قطاع خاص ايضا واى بنوك قطاع خاص .. هل يمكن ان تسمح للتجار بعمل « دكاكين صرافة » .. وأم ان هذا الاجراء سيضفى عليهم .. الشرعية .. وهو غير مطلوب . والمتوقع ان يتغلب الاتجاه الاول ويتم التحويل من خلال البنوك فقط .

وهذا التصور — حتى ولو تم التحويل من خلال بنوك القطاع العام فقط ؟ يعتبر تغيرا فى الشكل فقط .. واجراء واسع الحركة نحو السوق التجارية للنقد .. وهذا ما يريده صندوق النقد الدولى ..

فى مهب الريح

وهذه السوق تعنى دفع الجنيه فى مهب ريح العرض والطلب ، واذا كان الجنيه هو مرآة لعلاقاتنا مع العالم الخارجى .. فمن المعروف ان ميزان مدفوعاتنا يواجه عجزا كبيرا .. وقد زاد من تدهور هذا العجز المتزايد فى الميزان التجارى .. وزيادة مديونية مصر .. وبالتالى فان انشاء هذه السوق فى ظل هذا العجز .. وانخفاض الجنيه المصرى لن يساهم تخفيف هذا العجز ان لم يؤد الى تدهوره .. وتدهور الجنيه ..

وهذا التدهور سوف ينعكس على عدة متغيرات اساسية منها معدلات الاستثمار والادخار .. وعلى حجم المديونية .. وعلى الاسعار الداخلية وعلى معدل تبادلنا مع العالم الخارجى .. ولا شك ان الجنيه المصرى سينخفض فى الفترة الاولى من تطبيق هذه الاجراءات الى ما لا يقل عن ٥٠ ٪ من قيمته الحالية ازاء الدولار على فرض سيطرة الحكومة على الجهاز المصرفى الحالى .. وضبط حجم التعامل الهائل فى السوق الحرة وهو حوالى ٥ر٢ مليار دولار والتأكد من تدفق التحويلات الخارجية عبر الجهاز المصرفى وهو حوالى ٣ مليار دولار . ولكن فى النهاية سيبدو ان هذا التحرك نحو السوق النقدية لا هدف له سوى رغبة الادارة الحالية فى الاستحواذ على مزيد من دولارات المصريين العاملين فى الخارج وذلك مالم تتخذ اجراءات من شأنها تقليل الطلب على الدولار فى السوق الحرة .. حيث انه — منطقيا — لن يستطيع الجهاز المصرفى تلبية احتياجات العناصر المتعددة للدولار ابتداء من الاستيراد الخالى بكافة اشكاله .. والطلب الدولارى الاستثمارى .. والطلب الدولارى لشركات القطاع العام .. فحجم التعامل فى السوق النقدية الشرعية بين ٥ر٢ مليار و٣ مليارات دولار وهو رقم كبير .. فهل يمكن لهذه السوق ان تلبى الطلبات الاخرى التى تليها السوق غير الشرعية ..

□ ان لدى وزير الاقتصاد افكارا مثل عمل ترشيد ممكن للاستيراد الخاص بمنع او فرض قيود شديدة على السلع الترفيهية ولكنه ايضا فى هذه النقطة سيوجه من يقول له .. انك ضد الحرية الاقتصادية .. وان مزيدا من الترشيد يعنى مزيدا من الاجراءات المعقدة عبر اللجان الاستيرادية وهذا ما قيل له من قبل !! .

□ فقد اتخذ وزير الاقتصاد منذ مجيئه للوزارة عدة اجراءات ؟ ولكنها مثل خطوات السلحفاة ليست فقط بطيئة ولكنها ايضا حذرة تراعى الا تصطدم بمصالح القوى المؤثرة ؟ فقد حاول استخدام اسلوب « الحصة » لترشيد الاستيراد من بورسعيد — وهى تمثل عنصرا قويا فى الطلب على الدولار ، وحاول استخدام قوائم الاستيراد لتقليل حجم الاستيراد وفقا لحصة نقدية ووفقا لاحتياجات السوق ؟ كما حاول ترشيد القطاع العام للدولار سواء فى الاستيراد او غيرها ولكنهما كلهما خطوات جزئية ومحدودة الفاعلية بدليل الوضع المتفاقم حاليا للجنيه المصرى ازاء الدولار !!

الاسباب الحقيقية

□ وفى تصورى ان كل هذا بعيد بعدا عن منهج معالجة الامر بمنع اسبابه الحقيقية .. وهذه الاسباب كما شخصها خبراء الاقتصاد فى اطار المعالجة الليبرالية ووفقا لآليات النظام الراسمالى هى :

١ — الغاء الاستيراد بدون تحويل عملة ؟ وهناك اقتراح بالعودة الى السوق الموازية للنقد الاجنبى مع تطويره ليتمشى مع الظروف الحالية بمعنى تطبيق نظام الحصص النقدية وفقا لقوائم سلعية تحدد الاهم فالمهم .

٢ — حظر التعامل النقدى خارج البنوك والغاء ما جاء فى قانون النقد الجديد ٩٧ لسنة ١٩٧٦ باباحة حيازة النقد .. حيث لا يعقل ان يبيح حيازة النقد ويمنع التعامل فيه »

٣ — وقف بيع السلع المحلية بالدولار وكذلك كل استخدامات الدولار فى التعاملات التى تتم بالجنيه المصرى مثل اشتراكات النوادى او غيرها .

٤ — تشجيع المصريين العاملين فى الخارج على استثمار مدخراتهم فى مشروعات استثمارية او فى مستندات تنمية بالعملات الحرة مع الحرص على تعديل السعر وفقا للمتغيرات التى تستجد .

□ وبالتأكيد فان كل المقترحات السابقة . وهى مقترحات خبراء الاقتصاد المصرى .. ليست جديدة على وزير الاقتصاد .. ولكن المشكلة التى تواجه الوزير هى هل يستطيع ان ينفذ هذه الاقتراحات اما سوف يضطر الى اسلوب « التوازن » بين مصالح قوى ذات نفوذ ومصالح اقتصاد قومى عدة وصل فيه الجنيه المصرى الى وضع لن ينفع معه العلاج والمسكنات لان الوضع بعده سوف يتفاقم وسوف تقدم وقتئذ على الفرص التى ضاعت من بين ايدينا !!

والأحرار .. لها رأى

قدم حزب « الاحرار » اكثر من مرة .. تصورا متكاملا لحل مشكلة انهيار الجنيه المصرى أمام العملات الاجنبية الاخرى .. وخصوصا الدولار

ويرى مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار : ان حكومة الحزب الوطنى طبعت من اوراق البنكنوت خلال السنوات الثلاث الماضية ٨٠ — ١٩٨٣ اى ما يعادل كمية البنكنوت الذى طبع منذ اصداره فى ١٩١٧ حتى عام ١٩٨٠ اى على ما يزيد عن ٦٠ سنة .

وان زيادة البنكنوت بنسبة ١٠٠ ٪ اى من ٣٠٠٠ مليون جنيه الى ٦٠٠٠ مليون جنيه ؛ قد ترتب عليه ارتفاع كبير فى الاسعار نتيجة للتضخم وهذا ادى الى هبوط فى القوة الشرائية للجنيه المصرى وذلك له اثره الكبير على الخطة الخمسية للدولة التى اعلنتها واقرها مجلس الشعب بقانون اذ انها حسبت على اساس ثبات اسعار تكلفة عوامل الانتاج [من عمل وارصدة ورأس مال ومعدات انتاج ..] .

والذى لا شك فيه ان زيادة معدلات التضخم سنويا تتراوح بين ٢٥ ٪ الى ٣٠ ٪ نتيجة للتوسع الشديد فى اصدار البنكنوت والذى سيؤدى الى تغير تكاليف عوامل الانتاج كلها بلا استثناء كاجور العمال والمبانى والمعدات .. بشكل يختلف تماما عما هو مقدر فى الخطة الخمسية .

وفى نفس الوقت الذى يتعرض فيه الجنيه المصرى الى هبوط شديد فى قوته الشرائية نجد حكومة الحزب الوطنى تتشدق وتتفاخر بأن الميزانية قد بلغت مائتى مرة مثل ماكانت عليه قبل الثورة ولكن لو ذكر قيمة الجنيه المصرى فى ١٩٥٢ وقيمته الحالية لما ترددت هذه الاقوال .

اذ ان الجنيه المصرى كانت قيمته فى ١٩٥٢ تزيد على قيمة الجنيه الاسترلينى بمقدار ٥ر٢ قرش .. وكان الاسترلينى فى ذلك الوقت يساوى ٨ر٢ دولار فى حين الجنيه المصرى اصبح الان يساوى ٨ر. دولار فى السوق الحرة .. واذا علمنا ان الدولار نفسه قد انخفضت قيمته الى نصف ما كانت عليه فى عام ١٩٧١ لعرفنا مدى هبوط قيمة الجنيه المصرى على مدى الثلاثين عاما الاخيرة .

وتأكيدا لذلك اذا نظرنا الى مقارنة الدخل القومى بالاسعار فى سنة ٨٠ — ٨١ حيث كان ٨٦٢٨ مليون جنيه بينما كان المعروض النقدى ١١٥٥٩ مليون جنيه وان هذا الدخل قد زاد الى ٨٦٢٧ مليون جنيه بينما زاد المعروض النقدى الى ما يزيد عن ٢٠ الف مليون جنيه اى ان المعروض النقدى قد تضاعف خلال السنوات الثلاث الاخيرة فى حين لم يزد الدخل القومى سوى ٢٠ ٪ فقط .

واصلاح هذا الوضع يتلخص فى :

١ — الاصلاح النقدى بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى لوضع برنامج لانشاء السوق النقدية التجارية حتى يمكن تحديد سعر واحد حقيقى للجنيه المصرى تتم على اساسه المعاملات الخارجية .

٢ — اعادة النظر فى النظام الضريبى وتعديل سعر الضريبة بما يشجع صغار المستثمرين على توظيف مدخراتهم فى مشروعات جديدة .

٣ — تشجيع استثمارات القطاع الخاص بايجاد المناخ السياسى المطمئن لها عن طريق الغاء الاحكام العرفيه والقوانين المقيدة للحريات .

٤ — اعادة النظر فى النظام الجمركى لتبسيط الاجراءات الجمركية التى تقف عقبه امام عديد من المشروعات الاستثمارية فى البلاد .

والاجراءات السابقة تؤدى الى :

١ — زياده تحويلات مدخرات المصريين العاملين فى الخارج بمعدلات زيادة لاتقل عن ٥٠٠ ميون جنيه هذا بدوره يؤدى الى توازن ميزان المدفوعات المصرى فى فترة لا تتجاوز خمس سنوات

ب — زيادة استثمارات القطاع الخاص بمعدلات لا تقل عن ٣٠ ٪ سنويا فينكمش العجز فى موازنة الدولة تدريجيا حتى تصل الموازنة الى حالة التوازن .

٥ — الغاء الدعم تدريجيا على مدى خمس سنوات .

٦ — زيادة مرتبات العاملين فى الدولة بنسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ ، ٣٠ ٪ .

٧ — نتيجة لتوازن استثمارات القطاع العام مع استثمارات القطاع الخاص لـ ٥٠ ٪ من الاستثمارات للقطاع العام و ٥٠ ٪ من الاستثمارات للقطاع الخاص وهو أمر سيترتب عليه زيادة موارد الدولة الجمركية والضريبية نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادى عامة والاستثمارات بصفة خاصة على مدى الخمس سنوات سيصل ميزان المدفوعات الى حالة التوازن وستصل الميزانية الى حالة التوازن ايضا وتقل معدلات التضخم ويستعيد الجنيه المصرى قدرته الشرائية حتى يصبح عملة قابلة للتحويل الى العملات الحرة



مصطفى كامل مراد

مصطفى السعيد

تحقيق : مصطفى أمام

ارهاق العمل القلق النفسى تعدد المسئوليات

كتب — محمد المنياوى :

من بين كل عشرة قياديين يتعرض ٥ منهم الى مجموعة أمراض اهمها : الذبحة الصدرية .. القلب .. تصلب الشرايين .. المهتمون بالصحة اثبتوا أن الامراض الثلاثة .. هى أمراض العصر التى تصيب القادة الاداريين .. نتيجة ارهاق العمل .. والقلق النفسى .. وتعدد المسئوليات .

ومن خلال الاطلاع على صفحات الوفيات فى الصحف يتبين ان ضحايا هذه الامراض العصرية فى ازدياد مستمر .. كان آخرها ضحيتان فى اقل من ستة شهور فى موقع واحد هما حسن حسان وامين عز العرب رئيسا شركة المجمعات الاستهلاكية اللذين سقطا صرعى الادارة والروتين .. فما حقيقة امراض العصر .. وما سببها .

بداية لم يعد منصب رئيس مجلس ادارة شركة من شركات القطاع العام من المناصب التى ... باعتصامه قيادات الصف الثانى .. والسبب كما تناولته عدة بحوث للمهتمين بمجالات الادارة العليا ..

اولا : دخول المزاج الشخصى للمسئول عن ترشيح القيادات العليا فى القطاع العام .. دون النظر للكفاءة او القدرة الاداريه .. وهى الصورة الغالبة فى اختيار القيادى الاول .

ثانيا : تدخل الاجهزة التنفيذية فى سير العمل وتوجيهه بما يحد من سلطة رئيس الشركة .. وكثرة التوجيهات .. سواء من الرياسات العليا ممثلة فى الوزراء او وكلاء الوزارة .. او التنظيمات السياسيه ممثله فى الحزب الحاكم ومسئولية .

ثالثا : القوانين العمالية التى اعطت للعمال حقوقا اكثر من الواجبات وبالتالى جعلت للتنظيم النقابى صوتا عاليا يفرضه ضد مصالح الانتاج بهدف فائدة شخصية لاعضاء هذا التنظيم ..

رابعا : تعدد اجهزة الرقابة وتولى مسئولياتها لموظفين روتينيين لا خلفية لهم فى الانتاج وهدفهم الاساسى تصيد الاخطاء وتضخيمها ، دون النظر الى الهدف من القرار .. من امثلة ذلك .. رقابة الوزارة .. الجمعية العمومية الجهاز المركزى للمحاسبات .. حتى التشكيلات النقابية التى تثير المشاكل عند اختلافها مع الادارة .

تكاليف الحياة

خامسا : تكاليف الحياة .. والدخل المحدود الذى لم يتحرك بالنسبة للقادة الاداريين منذ الستينات الا بنسب ضئيلة لم تتعد ٢٠ ٪ بينما تضاعف الاسعار ٢٠٠ ٪ ولم تتحرك الدخول مقابل هذا الارتفاع الجنونى فى الاسعار ..

وفى ظل الظروف المتضاربة .. يواجه رؤساء الشركات مصيرهم .. تحت وابل من القلق والاضطراب .. وعدم الاستقرار .. الامر الذى يدفعهم الى المخاطرة بحياتهم .. وبالتالى يصبح تعرضهم لامراض الادارة قاب قوسين او ادنى ..

وامام انتشار ظاهرة الاصابة بامراض الادارة العصرية .. بدأ مجموعة من الاخصائيين البحث عن الجذور المسببة فى هذه الامراض وطرق معالجتها .. ولم يقف البحث عند الناحية المرضية .. بل تناول اخصائى الادارة .. الاسباب التى تصيب القادة الاداريين بالاحباط والقلق والاضطراب بداية الطريق الى امراض الذبحة والقلب ..

... ...

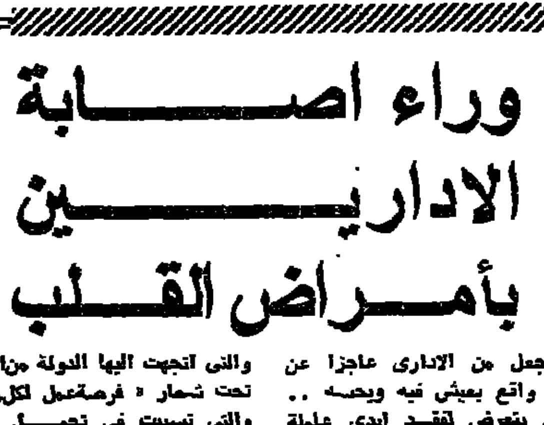
يقول خبراء الادارة :

ان مواجهة المسئولية دون سلطة اصدار القرار .. او من ناحية اخرى غل اليد من مباشرة السلطة بسبب القوانين التى تحد من سلطة القائد الادارى .. من اولى الاسباب التى تدفع الى الاصابة بالاحباط ..

ثم يأتى عقب ذلك تدخل القرار السياسى فى شئون الانتاج بمعنى تدخل الوزير المسئول عن النشاط .. وهو مسئول سياسى فى المقام الاول يمثل ارادة القيادة السياسية فى توجيه العمل والتأثير على القرار .. وبالتالى سلب اختصاص اساسى من اختصاصات القائد الادارى داخل قطاعه الانتاجى .. الامر الذى قد يترتب عليه فى كثير من الاحيان الانهيار فى البناء الانتاجى داخل القطاع ككل ..

ليس هذا فقط .. فان الدولة تقوم بفرض سياستها ووجهة نظرها على هياكل الاجور للعاملين .. الامر







وراء اصابة الاداريين بأمراض القلب

الذى يجعل من الادارى عاجزا عن مواجهة واقع يعيش فيه ويحسه .. وبالتالى يتعرض لفقد ايدى عاملة ماهرة يفقد الروتين امام منحها الاجور المناسبة التى تحقق معها زيادة الانتاج .. او استمراره ...

مع اضافة فرص عمالة غير مطلوبة او مؤهلة على وحدته دون الرجوع اليه وفى تخصصات تزيد من البطالة المقنعة داخل القطاع ..

مواجهة المشكلة

ولمواجهة المشكلة يرى الخبراء ان انسب الطرق لحل المعاملة الصعبة

■ تحديد مسئولية القائد الادارى فى الشركة امام جهة مساءلة واحدة .. ولتكن الجمعية العمومية .. وحتى تكون الجمعية العمومية معبرة عن مصالح حقيقية فيقترح خبراء الادارة تحويل جميع الشركات التابعة للقطاع العام الى شركات مساهمة . .وحتى تظل صورة القطاع العام قائمة فيقترح الخبراء طرح ٤٩ ٪ من رأسمال الشركات فى صورة اسهم تطرح للعاملين والمواطنين .. مع استمرار تملك الدولة الـ ٥١٪ من رأسمال الشركات على ان يكون فى صورة اسهم ..

■ تحديد خطة محددة لكل قطاع او شركة يتم مناقشتها فى الجمعية العمومية واقرارها مع ترك حرية التنفيذ للادارة العليا على ان تكون المحاسبة والمسئولية للجمعية العمومية على تحقيق الهدف .

■ اطلاق يد الادارة فى تحديد هياكل الاجور طبقا لظروف كل موقع عمل مع وقف التعيينات المفروضة والتى اتجهت اليها الدولة من الستينيات تحت شعار « فرصة عمل لكل مواطن » والتى تسببت فى تحمل الشركات ووحدات الانتاج بعمالة تمثل كما هائلا من البطالة .

■ رفع يد القرار السياسى عن العمل الانتاجى .. وبالتالى وقف تدخل الوزراء والمسئولين فى القرار الادارى

■ اعادة النظر فى القوانين العمالية السالبة لحرية الادارة وانطلاقها .. عن طريق توضيح الواجبات وتحديدها مقابل الحقوق الكثيرة الممنوحة للعاملين والتى لا تواجهها واجبات محددة ■



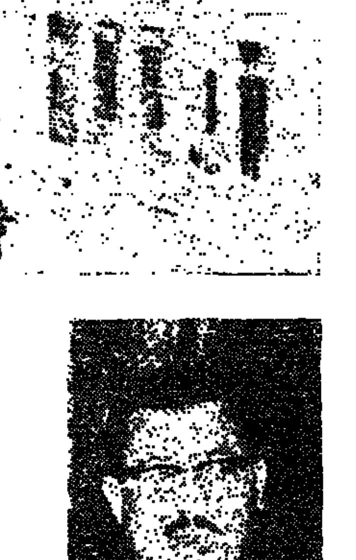

ماذا قدم مجلس الشعب خلال ٥ سنوات ؟

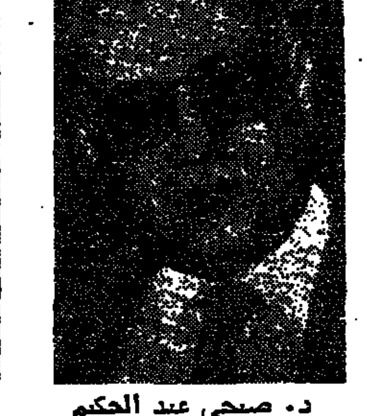
فشل المجلس طوال مدته الدستورية فى العمل لارساء دعائم الحياة البرلمانية السليمة

□ ينهى مجلس الشعب فصله التشريعى الحالى بعد أيام ، وبذلك يكون قد استكمل مدته الدستورية وهى خمس دورات كاملة .. فما حصاد المجلس خلال هذه المدة ، وما هى الملامح الرئيسية التى شكلت صورة المجلس السياسية والتشريعية خلال مرحلة حفلت بالاحداث والتطورات الوطنية والقومية ؟ .. وبداية فان ما يحسب لهذا المجلس – وعليه ايضا – انه ثانى مجلس يكمل مدته الدستورية . يحسب ذلك له باعتباره استقرارا للحياة الدستورية ، ويحسب ذلك عليه لانه لم يستثمر هذه المدة فى ارساء دعائم الحياة البرلمانية السليمة ، وانجاز بعض التشريعات الهامة التىتعرضت للتأجيل والتسويف ، ومنها تشريعات تقنين الشريعة الاسلامية . واهتمامه باصدار قوانين استثنائية باسرع مايمكن .

ما يمكن . « صدر بعضها خلال ٢٤ ساعة » . ومن تلك القوانين ما يقيد الحريات ويتعارض مع نصوص الدستور والتقاليد البرلمانية المستقرة .

شكل مجلس الشعب فى يونية ١٩٧٩ فى أعقاب حل مجلس الشعب الذىشكل عام ١٩٧٦ وعقبتوقيع معاهدة السلام مع اسرائيل ، وبدء مرحلة جديدة من العمل السياسى كانت تتطلب التغيير .




صوفى ابو طالب — د. صبحى عبد الحكيم — احمد فرغلى — احمد الخواجة

● قوانين « هامة » توضع على الرف وقوانين خاصة تصدر فى ٢٤ ساعة

● سابقة « اسقاط العضوية » عن الأعضاء المشاغبين

● مذبحة المحامين .. وحل مجلس النقابة الشرعى

● نسبة حضور الجلسات : ٥٠٪ نواب الحزب الحاكم و٩٨٪ نواب المعارضة

وكان اول مجلس يعاصر عهدين لرئاسة الجمهورية .. حيث كان يتولى الحكم الرئيس انور السادات حتى اكتوبر ٨١ .. حيث وقع حادث المنصة .. وانتقلت السلطة فى هدوء الى الرئيس محمد حسنى مبارك الذى كان يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت .

دورات وقوانين استثنائية

وقد عقد المجلس عدة دورات استثنائية منها دورة فى أعقاب اغتيال الرئيس الراحل انور السادات .. ودعااليهاطبقا لدستور رئيس الجمهورية المؤقت صوفى ابو طالب – وكانت الدورة برئاسة سيد زكى وكيل المجلس ، وتم فى هذه الدورة اعلان حالة الطوارىء .. الذىوافقت عليه غالبية الاعضاء بلا حدود ... والمعارضة بشرط الا تزيد مدته على ٦ اشهر حتى تستقر الاوضاع فى البلاد .. ولكن القرار الاخير للحكومة بالتواطؤ مع المنصة ونواب الحزب الوطنى هو العمل به لمدة سنة قابلة للتجديد .

وفى هذه الدورة عرضت بصفة عاجلة عدة قوانين صدرت فى ظرف ٢٤ ساعة فقط .. منها قانون ايلولة المساكن والاستراحات الخاصة باسرتى الزعيمين انور السادات وجمال عبد الناصر الى الاسرتين – اعترافا من الشعب بالجميل الذى قدماه الى مصر .. ووقفت المعارضة تعلن رفضها من منطلق أن هذه هى ممتلكات الشعب .. ويومها صدر أيضا قرار القانون بمنح معاش استثنائى لاسرة الزعيم الراحل انور السادات .

نظـــرة



بقلم :
عبد الفتاح الشوربجى

■ سانتخب الحزب الذى يحترم قداسة القضاء وان يلغى منصب وزير العدل من الحكومة وان يجعله وزير دولة لشئون العدل يعمل همزة وصل بين مجلس القضاء الاعلى ومجلس الوزراء .

■ سانتخب الحزب الذى لا يتدخل فى تعيين القضاة او ترقيتهم او يقيم او تخيهم ويترك شئون القضاء لمجلس القضاء الاعلى .

■ سانتخب الحزب الذى يحترم الصحافة ويجلها باعتبارها صاحبة الجلالة ويتركها بلا رقيب فلا يعين مجلسها الاعلى ويتركه للانتخاب .. ولا يعين رؤساء مجالس ادارتها ولا رؤساء تحريرها ولا حتى العاملين بها كى تتحرر الكلمة من كل هوى فتنمو وتتألق ومهما كانت اخطار الكلمة الحرة فهى اكثر امنا للمواطن من الكلمة المكبلة بالارزاق والارتزاق .

■ سانتخب الحزب الذى ينظر لوسائل الاعلام على انها حق مشاع لكل الاراء تتنافس حول اقناع الجماهير بالاعلام المرئى والمسموع والمكتوب لتبادل الراى والراى الآخر فيتفاعل الفكر مع الفكر وتخرج المحصلة القوية من الملكات التى وهبها الله للجميع لصالح الشعب .

■ الحزب الذى يؤمن بحرية العقيدة وحق الناس كافة فى معتقداتهم .

■ الحزب الذى يقيم جامعة أهلية تستوعب ابناء الامة الذين يخرجون الى دول أخرى ينفقون فيها اموالهم وشبابهم وربما اخلاقهم فقال لى صاحبى لا يوجد حزب نص على كل ذلك فى برنامجه .

فقلت له ان أول حزب خرج للناس كافة سيطر على تفوقى برنامجه كل هذا بل واكثر واكثر .

الا وهو حزب الاحرار ..

دورة استثنائية ثانية

وكانت هناك دورة استثنائية ثانية فى سبتمبر ٨٢ وقد عقدت خصيصا أيضا .. لمد العمل بقانون الطوارىء .. والذى اعلنت المعارضة كذلك رفضها له .. مؤكدة أن فىالعمل به عرقلةلمسيرة الاقتصاد المصرى .. وتخوف وحذر من جانب رأس المال الخاص الاجنبىوالعربى والمصرى والوطنى .

واكدت أيضا ضرورة العودة الى الحياة نتيجة استتباب الامن والاستقرار الذى اعلنت الحكومة عن استتبابه أكثر من مرة .. ولكنها تناقض نفسها .. عندما تصر على العمل بقانون الطوارىء .. مما يعرض أى مواطن .. للقبض عليه .. ويعود الى ظاهرة زائر الفجر .. ولكن لا الحكومة . ولا نواب الحزب الوطنى اقتنعوا بما أعلنته المعارضة وتقرر مد العمل بقانون الطوارىء ..

وكانت المرة الثالثة لمد العمل بهذا القانون فى نهاية عام ٨٣ .. فى دورة لم يشأ المسئولون أن يسموها دورة استثنائية .. ولكنها بالطبع اخذت شكل الدورة الاستثنائية .

وحدث ما حدث فى المرتين السابقتين من اعتراض المعارضة ، ولكنالحكومة فى هذه الدورة .. قدمت تعديلات على قانون الاشتباه .. والغت قانونين من القوانين الاستثنائية التى صدرت فى فترة حكم السادات .. بدعوى النية الى الغائهابالكامل .. وكالعادة ضاعت محاولات المعارضة بالاصرار منجانب الحكومة .

مجلس استشارى

ومجلس الشعب هذا شهد مولد مجلس الشورى الذى صدر قانونه بعد أن رفض مجلس الشعب أن يكون زميله مجلسا تشريعيا بدعوى منع ازدواج العمل التشريعى وتعطيل لاصدارالقوانين وقصر دورة على ان يكون مجلسا استشاريا .

ولم يحدث أن قدم مجلس الشورى رأيا فى مشروع قانون أو تعديل فيه الا وكان محل رفض مجلس الشعب بالاجماع .

كما شهد هذا المجلس مولد الانتخاب بالقائمة وكان أول العمل بهذا النظام .. النص فى قانون مجلس الشورى على أن يتم انتخاب ثلثى الاعضاء بالقائمة الحزبية بالاغلبية المطلقة .. وتعرض هذا النص الذى وصفته المعارضة بأن فيه ضربا للديمقراطية والتجربة الديمقراطية فى مصر .. الى مناقشات حادة .. واعلنت الاحزاب المعارضة رفضها لهذا النظام .. محذرة من انه سيمتد الى نظام الانتخاب فى مجلس الشعب .. ويومها ادعت الحكومة النزاهة والعفة واعلنت على لسان رئيس وزرائها فؤاد محيى الدين انه ليس هناك تفكير على الاطلاق فى هذه القضية .. وبالطبع قام الجميع على هذا الاساس .. ولكن الحكومة كانت قد أعدت العدة وزجت باعوانها من نواب الحزب الحاكم لنصب الشباك وتعلن فى غمضة عين وانتباهتها هذا النظام الذى غير مجرى نظام برلمان .. استقر عليه الوضع منذ قيام الحياة البرلمانية وتشكيل مجلس الامة بعد ثورة يوليو ٥٢ .. ثم صدر هذا النظام فى قانون الحكم المحلى بالنسبة لانتخابات المجالس المحلية .. ونحس الاعتراضات سلمتها نواب المعارضة .. ولكن الحكومة والحزب الحاكم صرلوا ،

ودن من طين والثانية من عجين !!

وقد أدى هذا النظام الى عزوف حزب العمل الاشتراكى من الدخول فى معركة انتخابات مجلس الشورى .. وظل حتى الان هو العضو الوحيد غير الممثل فى المجلس – بالاضافة الىحزب التجمع .

اسقاط العضوية

وكانت ظاهرة جديرة بالتسجيل .. تلك الذى حدثت فى مجلس الشعب من اسقاط العضوية عن اثنين من نوابه من احمد فرغلى نائب حزب العمل .. وذلك فى فترة حكم السادات .. بتهمة لفقت له .. من أنه عاب النظام – فى أحد مؤتمرات حزب العمل .. وعلى الفور جمع الحزب الوطنى نوابه .. فى هيئة برلمانية عاجلة وتقرراسقاط أحمد فرغلى .. النائب المشاغب كما يسمونه الذى ارهق الحكومة بما كان يتحدث به من الانحرافاتوالاختلاسات .. وبتقرير مكتوب وزع على جميعالنواب حضروا الجلسة ..وشيعوا هيئةالمجلس

واسقطوا العضوية .. عدا النائب الوحيد الشيخ محمد عطية الذى رفض الوقيعة محذرا من انه سيتعرض لها أى زميل من زملائه فى يوما ما .. ولكن كانت الايدى سباقة الى الموافقة .. وكان من بين الذين وافقوا رشاد عثمان المليونير بالحزب الوطنى ... والذى سرعان ماالحقت به لعنة أحمد فرغلى .. واسقطت عنه العضوية .. بعد أن كشر قادة الحزب الوطنى عن أنيابهم فى وجهه وفتشت أوراقه .

مذبحة المحامين

ومن الظواهر التى تستحقالتسجيل أيضا .. اصدار أسرع قانون فىتاريخ العالم ان الجميع يعلم كيف صدر مثلا قانون المحاماة مرتين .. مرة فى عهد السادات عندما دعا الى اجتماع طارىء للمجلس .. نصبت فيه مذبحة المحامين واسقاط أحمد الخواجةالنقيب الشرعى وحل المجلس الشرعى للنقابة لانها رفضت معاهدة السلام معاسرائيل .. ويومها قدم المشروع .. واقر فى أقل من ٤٨ ساعة ..

ومرة أخرى عندما إرادت الحكومة .. التدخل فى نقابة المحامين مع انها دستوريا هيئة مستقلة .. ولكنها فى هذه المرة زجتبالنائب مصطفى غباشى



كامل ليلة

كما زجت فى المرحلة الاولى بعبد الله على حسن .. وآخرين من الحزب الوطنى .. وفى سرعة البرق ..اقر المجلس القانون الجديد .. بعد أن فشلت جلسات الاستماع التى عقدتها اللجنة التشريعية لسماع رأى المحامين .. بعد أن كانت تتحول هذهالجلسات الى معركة للتشابك بالايدى والكراسى تحت القبة ..

قانون الانتخابات

وكان المجلس أبى الا أن يختمدورته بهذا القانون العجيب – وبأسلوب (السلق) – وهو قانون انتخابات مجلس الشعب القادم .. الذى حول الى انتخابات بالقائمة .. وصدر فى أقل من ٣٦ ساعة فقط وكان فى نهاية الدورة الماضية ..

وعبثا حاولت المعارضة مجرد طلب التأجيل ..ولكنكان ما ارادته الحكومة التى أمرت وسمعها المجلس على ضرب اقتراحات المعارضة ووأدها فى مهدها ورفضت أى تعديل لقانون انتخابات مجلس الشعب سواء ما قدم منابراهيم شكرى زعيم المعارضة او ما قدم من ابو العز الحريرى نائب حزب التجمع .. أو ما قدم من ممتاز نصار نائب حزب الوفد .. وظلت الحكومة تصارع المستقلين حتى قضت على اىامل لهم فى الحفاظ على التقاليد البرلمانية . وما نص عليه الدستور حول حق الانتخاب الفردى المباشر .. دون ان ينص على القائمة من قريب او بعيد

كما رفض المجلس ايضا .. أى تعديل طلبت المعارضة حول قانون سلطة الصحافة .

استجواب الحكومة

وفى الوقت الذى لم يستخدم فيه أى نائب من نواب الحزب الوطنى حقه الدستورى فى استجواب الحكومة .. استخدمت المعارضة هذا الحق من اكثر من نائب فى المعارضة .. من جانب ابراهيم شكرى الى رئيس الوزراء .. ومن ابراهيم نوارة الى وزير الاوقاف .. ومن الشيخ صلاح ابو اسماعيل الى وزير الاوقاف ايضا .

وكان مصير كل هذه الاستجوابات من جانب الاغلبية شكر الحكومة وتجديد الثقة .. والانتقال الى جدول الاعمال

قوانين أخرى

وحتى القوانين الاخرى التى تحمل ظاهر العدالة فقد كانت مزايدة انتخابية من جانب الحكومة مثل التعديلاتالتى ادخلها على بعض قوانين العاملين وخاصة القانون ٨٣ الشهير ورغم ذلك فانه اغفل كثيرا من جوانب الحل – وظلت مشاكل العاملين معلقة الى اجل غير مسمى !!

وناقش المجلس ايضا أكثر من ٨ بيانات للحكومة بعضها جاء بحكم الدستور فى أول الدورة .. والاخر جاء بحكم تغيير الحكومات ..والتعديلات الوزارية ..

ويقتضينا الانصاف – مع التحفظات التى أبدتها المعارضة – أن نذكر أن المجلس أصدر خلال هذه المدة أول خطة خمسية بدأت الحكومة العمل بها منذ سنتين .. وهذا هو عامها الثالث

ظاهرة مؤسفة

وهى التى تتعلق بنسبة حضور أعضاء الحزب الحاكم لجلساتالمجلس فبينما كانت نسبة الحضور بين نواب المعارضة طوال السنوات الخمس لاتقل عن ٩٨٪ اذا بنسبة الغياب بين نواب الحزب الحاكم تتراوح مابين ٢٠ و٥٠٪ فى كثير من الجلسات .. ولم يكتمل عدد النواب فى أى جلسة الا فى جلسات الاستماع الى بيانات رئيس الجمهورية أو اسقاط العضوية .. أو القوانين التى كانت تستلزم أخذ الرأى نداء بالاسم .

وكثيرا ما كانت الجلسات تتوقف أو تؤجل بسبب عدم اكتمال النصاب القانونى للاعضاء .. ورغم هذا فقد امتلات كشوف الحضور والانصراف بالتوقيعات لضمان حصول النائب على بدل حضور الجلسة والذى ارتفع فى هذا المجلس من ١٥ الى ٣٠ جنيها دفعة واحدة .. وبذلك حصل كل نائب من النواب داخل مجلس الشعب على مالا يقل عن ٢٠ الف جنيه .. شاملة المكافآت ..وبدلات حضور الجلسات واللجان .. بواقع ٣٠٠ جنيه شهريا على الاقل .. بينما لم يصل بدل الجلسات لموقعى الاملاك العامة لاكثر من ٣ أو ٤٪ فقط .. وهى نسبة لاتتعدى ١٪ مما يحصل عليه النائب .

هذا هو كشف حساب مجلسالشعب .. الذى بدأ فيه عدد من الاعضاء المستقلين .. وانتهى وكل النواب ينضمون الى احزاب برلمانية .. ترى ماذا يكشف لنا المجلس الجديد الذى يبدأ اعماله فى يونيو القادم ؟

مصيدة الانتخابات بالقائمة المشروطة .. ! !

نعترف للحزب الوطنى الحاكم بنجاح كبير ، لم يسبقه اليه احد من الاحزاب الحاكمة فى دول العالم الثالث ، ويأتى هذا الاعتراف فى وقت يتهمنا الحزب الحاكم باننالانتحدث عن انجازاته ، وانما نركز فقط على فشله وسلبياته !!

فقد نجح الحزب الحاكم استنادا الى الاغلبية التى نعرفها، ويعرفها السيد النبوى اسماعيل ، أن يصدر قانون الانتخاب الجديد – فى اقل من ٤٨ ساعة – وان يقيم بهذا القانون مصيدة لاحزاب المعارضة . فلا تستطيع أن تدخل اليها باختيارها ، ولا تستطيع أن تبقى خارجها بارادتها .. !!

وكان تقدير الحزب الحاكم ان اصدار قانون هام – مثل قانون الانتخاب – بهذهالسرعة ،والانتقال فجأة الى نظام القوائم النسبية المشروطة بنسبة الـ ٨ فى المائة سوف يضع المعارضة أمام أحد خيارين كلاهما مر ..

بقلم :
أحمد طلعت

■ فاما أن تقاطع احزاب المعارضة هذه الانتخابات التىتجرى وفقا لقانون تعتبره غير دستورى ، ولا يتيح فرصا متكافئة بينالاحزاب وبالتالى تبقى بعيدة عن الساحة السياسية لمدة خمس سنوات أخرىيصول فيها الحزب الوطنى ويجول ، ويحكم سيطرته على ما تبقى من اجهزة الدولة ، وينفرد بالحكم دون منافس او منازع .. !!

■ واما أن تخوض احزاب المعارضة هذه الانتخابات وهى تعلم – مقدما – بالنتائج التى سوفتصدر عنها فى ظل قانون وضع خصيصا لتقييد حركتها وتحجيم فرصتها فى الوصول الى مقاعد مجلس الشعب ، وبالتالى تستطيع... يعتبا فىالطعن فى قانون الانتخاب بعدم الدستورية ، مادامت قدقبلت ان تخوض المعركة الانتخابية فى ظله .. وتحت راياته .. !!

وتصور الحزب الحاكم أن أحزاب المعارضة سوف تنقسم على نفسها – وتنقسم أيضا من داخلها – بينمايقف الحزب الحاكم « يتفرج » عليها سعيدا بالعبقرية التى اخترعت لهمصيدة الانتخابات بالقائمةالمشروطة

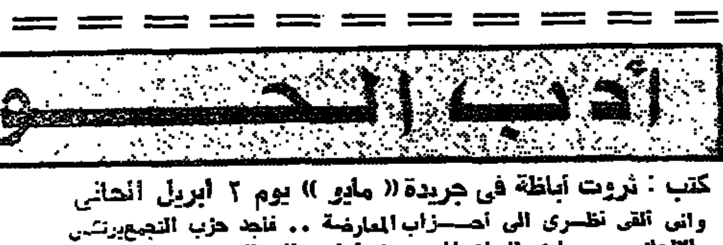
ولقد دار بالفعل جدل داخل احزاب المعارضة حول مقاطعة هذه الانتخابات ، أو الاشتراك فيها ، وكانت حجة من يدعون لمقاطعتها :

● انه ليسمن المنطقى أن تقبل أحزاب تدافع عن الديمقراطية بخوض معركة انتخابية تدور على أساس قانون تعتبره غير دستورى ومطعون عليه بالفعل أمام القضاء،والا كانت تساهم بذلك فى اضفاء الشرعية على هذا القانون ..

● ان الذين وضعوا القانون قد « فصلوه » تفصيلا دقيقا يحول بين الشعب وبين اظهار ارادتهالحقيقة ، بل ويزيف هذه الارادة بضم كسور أصوات الناخبين الىالحزب الحاصل على الاغلبية . وبالتالى تذهب هذه الاصوات الىالحزب الذى ارادت – منذ البداية – أن تعطى أصواتها ضده .. !!

● ان أى طعن على نتيجة الانتخابات – بعد ظهورها – وبعد اشتراك أحزاب المعارضة فيها، لنتكون له قيمة عملية ، فضلا عن ان الحزب الحاكم سوف يستغل هذه النتيجة « للتشهير » باحزاب المعارضة واتهامها بانها لا تمثلتقلا شعبيا له وزن ، بالرغم من ان قانون الانتخاب قد وضعخصيصالتزييف الوزن الحقيقى للمعارضة ، ولتضخيم الوزن الحقيقى للحزبالحاكم .. !!

البقية ص ٦ عمود ١



أدب الحوار .. ؟!

كتب : ثروت أباظة فى جريدة « مايو » يوم ٢ أبريل الحالى

وانى ألقى نظرى الى أحزاب المعارضة .. فاجد حزب التجمعيرتمى فى الالحاد .. ويعادى الوطن المصرى من أجل وطنه السوفيتى .. ويمرغ أعضاؤه فى مهاوى الالحاد والخيانة .. ولكن أصواتهم ترتفع أعلى ميكرون الصوت وتنبض حناجرهم أرفع ميكرونالنبض .. بادعاء التدين وحب الوطن .. ولكن مكر هؤلاء يبور وهيهات لهم أن يصلوا الى الشعب .

وانظر الى حزب الوفد فاجده حزب الوفد القديم .. فهم يصدرون جريدة خلفية العنوان فيها خضراء ناظرين الى العلم الاخضر . وليس على العلم الاخضر بأس ولكن البأس كل البأس أن ننسى أن تطورات كثيرة حدثت وأن الذى كنا نقبله فى المجتمع القديم لايمكن أن يكون الاساس فى المجتمع الجديد لان المفاهيم تتغير .

وانظر الى كتاب جريدته – ما عدا أحمد أبو الفتح – فاجدهم أحدق أعداء الوفد والذين بلغوا فى عدائهم أقصى مدى .. ومع الاسف اجد بين هؤلاء واحدا قريبا لى أسماه عمى « أبره رحمه الله » باسم أبى كايلا حبا فى أبى والذى كان من أشد أعداء الوفد .. أحقا اذن يا أخى دسوقى اصبحت تحب الوفد .

> لم يتركو شريفا يختلف معهم فى الرأى دون أن يتعمدوا تشويهه .. فهم وحدهم حماة الوطنية .. وغيرهم مجرد عملاء .
>
> لم يسلم من السنتهم صاحب مبدأ يختلف معهم فى الاتجاه .. ومع ذلك فهم لا يملون الحديث عن الديمقراطية .

كتب : على الدالى فى « مايو » بتاريخ ٢ أبريل الحالى :

المبرر الذى لم يجده الاستاذ عمر التلمسانى لقيام الحوار حول انضمام الاخوان المسلمين الى الوفد فى جبهة واحدة مشبوهة ومريبة ليست بالقطع جبهة باسم الدين ولا فى سبيل الاسلام بل هى جبهة سياسية لها مخطط ولها أهداف ولها دعم يساندها ويوجه مسيرتها ويحشد لها القوى لساعة الصفر .

ان هذا التحالف – بين الوفد والاخوان – هو عدوان على حرية الاحزاب فى العمل السياسى وأنالوفد فى تحالفه مع الاخوان – فى رأيى – هو تحالف يهدد الديمقراطية بل يهدد أمن وسلامة البلاد .. ويفتح باب الارهاب باسم الدين على مصراعيه .. والتصدى لهذا التحالف المشبوه هو دفاع عن الديمقراطية وحمايتها من الارهاب .

وكتب عبد الفتاح الديب فى « شباب بلادى » العدد ٤٧

يقف الحزب الوطنى وفى يده كتاب أبيض مفتوح سجلت فيه كل جهوده المضنية لصالح الشباب .. لتأمين مستقبلهم .. وفتح الابواب أمامهم .

وفى المقابل اجد احزابا اخرى تقف لم يسمع الشباب منها الا كلاما .. بل ان الكلام فى أغلبه قد انطوى على عبارات مطاطة .. تحمل فى داخلها التشكيك .. والابهام .. واطلاق الشباب .. واعمال المدى والسكاكين فى ظهر كل من يفكر لصالح مصر .

وهذه الاحزاب – المعارضة – ماذا قدمت غير محاولات اغراق الشباب فىمتاهات والتشكيك ومنحنياتيسودها ظلام الحيرة والتمزق ونظرياتفلسفية لا تسمن ولا تغنى منجوع .. ومنها من يحاول جر الشباب الى ماض مر عليه الزمان .. وتقطعت أسبابه وانقضت مبرراته .



عمر التلمسانى



ابراهيم الدسوقى

بمناسبة موسم الإنتخابات هنا تتم جميع التسويات للموظفين وبيع المعاشات

الفرن الوطنى

الموظفين

المعاشات

دا مش عشان سواد عيونك .. أصلهم خايفين علينا من « الوفد »

زيادة المعاشات

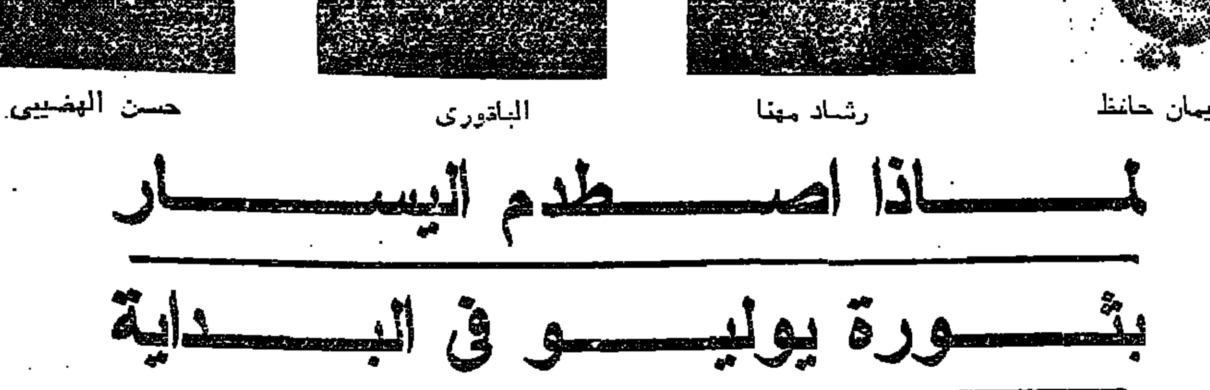
هكذا من الاصل



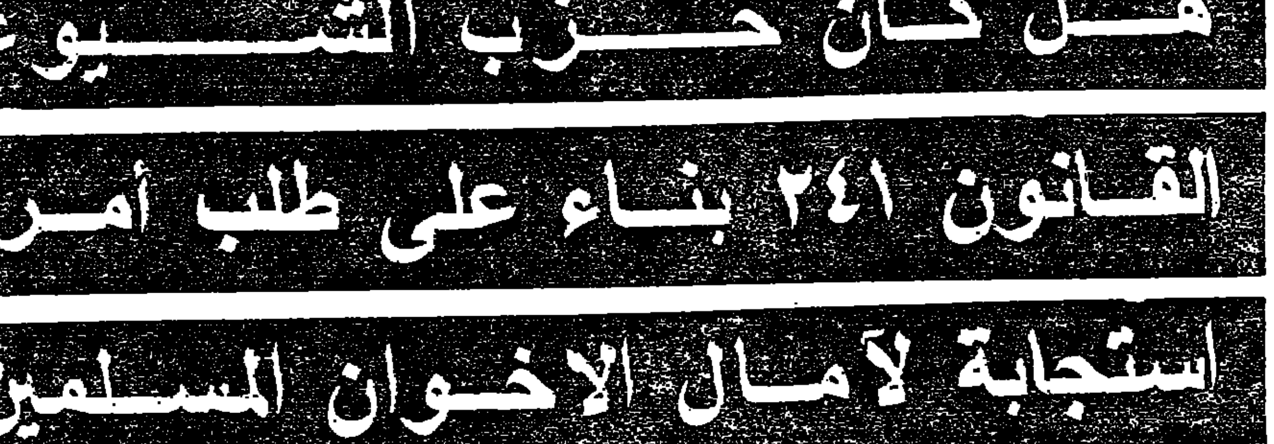
المواجهة بين السلطة والثورة


محمد نجيب


جمال عبد الناصر


سليمان حافظ — رشاد مهنا — الباقورى — حسن الهضيبى

لماذا اصطدم اليسار بثورة يوليو فى البداية



هل كان حزب الشيوعية القانون ٢٤١ بناء على طلب أمريكا استجابة لآمال الاخوان المسلمين ؟

الحلقة الرابعة :

تحدثنا فى الفصول السابقة عن موقف اعضاء مجلس قيادة الثورة من اللواء نجيب .. وكيف اختاروه ، والجوانب الهامة من شخصيته التى جذبتهم ورأى عبد الناصر فيه ..

وأوضحنا ان الثورة ـ أو الحركة ـ عندما قامت لم يكن لها فلسفة معينة للتغيير الاجتماعى ، انما كانت تقول انها جاءت للقضاء على الفساد .. وفى مواجهة هذا الفساد وضعت لها شعارا بسيطا هو : «الاتحاد والنظام والعمل » ..

بقلم : **جمال سليم**

وعندما ارادت ان تقدم للجماهير شيئا لم تجد سوى د. راشد البراوى الاستاذ بالجامعة والنائب الاول فى صحيفة الزمان المسائية التى كان يديرها ادجار جلاد باشا لصالح القصر ، لم تجد سواه ليضع لها الخطوط العامة لقانون الاصلاح الزراعى .

وعلى الرغم من الادعاءات الكاذبة بأن الثورة كانت تضم بين صفوفها شريحة عسكرية ومدنية من اليسار فان هذا اليسار اثبت فقره وعجزه عن مد الثورة بالمشاريع اللازمة والدراسات الجادة لاحداث التغيير بل ويمكن القول ـ صراحة ـ بأن النزوع الى السلطة قد افقدهم ـ افقد هذه الشريحة المزعومة ـ القدرة على الرؤيا المستقبلة لتحويل الحركة العسكرية الى ثورة حقيقية ..

نظرية التغيير

ولا يغيب عن الذهن أن تنظيم الضباط الاحرار لم يكن تنظيما بالمعنى العلمى للتنظيم ، كان يفتقر ـ كما سبق القول ـ الى نظرية للتغيير ، والى كوادر حزبية تعى ـ تماما ـ حركة المجتمع ، وترصد وقع خطواته ، وتعمل حسابا للقوى السياسية الذاتية الحركة على مسرحه ، تلك القوى التى يمكن أن تقف معا ، وتتضامن ، وتتحد .. ويكتسب التضامن والاتحاد معا قوة وحيوية كقوة الوفد الذى كان يمتاز بالجمع بين التيارات المختلفة ، من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ..

وغنى عن القول أن التنظيم السياسى داخل القوات المسلحة له محاذيره واول هذه المحاذير نابع من طبيعة العمل العسكرى الذى يحاط بالسرية الكاملة ، وثانيها انه نظرا للطبيعة العسكرية فان الاهتمام ينصب على الشكل لاعلى المضمون .. عنينا منذ اللحظة الاولى الحاجة الى تمثيل الوحدات العسكرية المتنوعة فى التنظيم ، والتركيز على القيادات ، والتسلسل القيادى ..

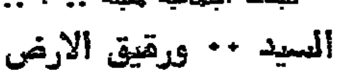
وقد يقال انه لا يمكن أن يقبل ضابط ـ أى ضابط ـ الانضمام الى تنظيم سرى فى الجيش الا اذا كان مقتنعا بما سوف يحققه هذا التنظيم من افكار يعتنقها ، واهداف يسعى اليها ..

ومن المدهش أن ما حدث فى تنظيم الضباط الاحرار قد قلب هذه القاعدة تماما .. فلم تكن هناك افكارا موحدة ومتفقا عليها بين الضباط الاحرار .. فمثلا ما الذى كان يمكن أن يجمع بين خالد محيى الدين وهو من اليسار .. وبين كمال الدين حسين وهو من اليمين الدينى .. ؟ وما الذى كان يوحد بين افكار يوسف صديق الماركسى .. وبين افكار عبد اللطيف البغدادى .. ؟

الطبيعة العسكرية :

واذا سلمنا جدلا بأن تنظيم الضباط الاحرار قد اكتمل وانتظم تحت أية افكار موحدة .. وأن اعضاءه قد اتفقوا على الحد الادنى للاهداف .. فانه على الرغم من ذلك قد ظل تنظيما مصابا بكافة الامراض التى تصاب بها التنظيمات السرية داخل القوات المسلحة .. أو التى تخرج من القوات المسلحة .. واول هذه الامراض الطبيعة العسكرية التى تحكم تصرفات أفراده بما يسبغ عليها صفة الديكتاتورية العسكرية

وتأتى هذه الامراض عزلة هذا التنظيم الاجبارية عن القاعدة الاساسية فى القوات المسلحة وهى الجندى الصغير .. فلم يكن فى تنظيم الضباط الاحرار أية عناصر من الرتب الصغيرة .. كالملازم والملازم أول .. أوالرقيب والشاويش والجندى .. [النفر] .. هل لان الضابط ـ فى هذا الوقت ـ كان يخرج من صلب طبقات اجتماعية معينة .. ! ..



السيد .. ورقيق الارض

لقد ظل ضباط الجيش فئة ممتازة اجتماعيا ، كانوا ابناء ملاك الاراضى فى الريف .. وابناء بورجوازية المدن .. وكان الفلاح البسيط المعدم يعمل لدى هؤلاء الملاك فى الريف .. فكان الفلاح يخدم فى الارض .. وزوجته تخدم فى بيت المالك .. وأولاده موزعون بين الارض وبين دوار المالك .. ومن يفلت منهم كان يذهب الى المدرسية

وكان الضابط ابن مالك الارض سيدا فى مزرعته والفلاح خادما عنده .. فلما انتقل ابن الفلاح ليصبح جنديا [نفرا] وجد هناك سيده فى القرية .. فالعلاقة بين الضابط والجندى كانت علاقة بين السيد ورقيق الارض .. وبالتالى كان من المستحيل أن يضم تنظيم الضباط الاحرار أية عناصر من الجنود [الانفار] لسببين :

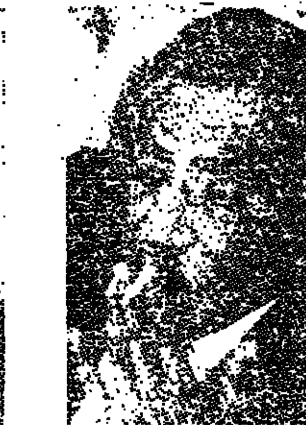
الاول : الفروق الاجتماعية

الثانى : الامية السائدة بين أبناء الفلاحين ..

يضاف الى هذين السببين الخلط بين الجيش كنظام عسكرى وبين التنظيم السياسى كنظام حزبى .. مما نشأ عنه الخوف من وجود الجندى مع الضابط وما يمكن أن يترتب على ذلك من انهيار الضبط والربط بين الضباط والجنود .. وتتراخى خيوط الطاعة الواجبة فى الجيش ..


خالد محيى الدين


كمال الدين حسين




يوسف صديق


عبد اللطيف البغدادى

الصدام مع اليسار :

وتنظيم سياسى بهذه الخصائص هل كان من المتوقع أن يتعاون مع اليسار .. أو يصطدم معه .. ؟

بداهة يكون الجواب هو : الصدام ..

هل كان اليسار يدرك هذه الحقائق .. ؟

لقد توهم اليسار أنه مادامت الثورة قد ضربت الملك .. والاقطاع .. فلابد أن يمتد بصرها الى المشكلة الاجتماعية ، غير ملتفتة الى التناقض الاساسى الاخر الذى كان يتمثل فى وجود ٨٠ ألف جندى بريطانى فى قناة السويس ، وكان لابد ـ على الرغم من كل شىء ـ أن يغض كل فريق الطرف عن المشكلة الاجتماعية حتى تحل المشكلة الوطنية .

لكن اليسار لم يكن لديه وقت يضيعه اكثر ، وفقد صوابه عندما صدر المرسوم بقانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة من توقيع معاهدة ١٩٣٦ الى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أو المتهمين فى قضايا سياسية خلال هذه المدة ولم تزل قضاياهم أمام المحاكم ، ونص فى المادة الثانية من هذا القانون على أن النائب العام يعلن فى ظرف شهر من تاريخ العمل به كشفا باسماء من تشملهم هذا العفو ، وقد نشر النائب العام كشفا باسماء من شملهم هذا العفو وبلغت ٩٣٤ شخصا ولم يكن من بينهم الشيوعيون .. بمعنى ان النائب العام تجاهل الجرائم الشيوعية ولم يدرجها ضمن الجرائم السياسية باعتبارها جرائم اقتصادية موجهة ضد النظام الاقتصادى والاجتماعى للدولة .. بناء على مشورة من المستشار سليمان حافظ الذى كان يعمل جنبا الى جنب مع مجلس قيادة الثورة وعين نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية فى وزارة محمد نجيب التى تألفت اثر استقالة وزارة على ماهر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

ويقال أن هذا التعديل فى كشف المفرج عنهم ـ سياسيا ـ بناء على المرسوم بقانون ٢٤١ لم يكن بناء على مشورة من سليمان حافظ بل بناء على طلب أمريكى لتثبت فيه الثورة معاداتها للشيوعية لتحظى بالبركة الامريكية فى هذا الوقت الذى تحتاج فيه الى هذه البركة لمواجهة الانجليز وتوقيع اتفاقية الجلاء .. !!

ولم يكن هذا هو الصدام الوحيد بين الثورة وبين اليسار .. اذ يذكر أحمد حمروش فى كتابه عن ثورة يوليو أن حركة الجيش عادت الشيوعية عندما رفضت اذاعة تسجيل خطاب ليوسف صديق فى بنى سويف وصف فيه الحركة بانها لا شرقية ولا غربية .. بسبب احتجاج بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة واستنكار السفارة الامريكية .. وأنه فى يناير سنة ١٩٥٣ بدأت حركة اعتقال الشيوعيين ومجموعة ضباط المدفعية ورشاد مهنا وبلغ عدد المعتقلين ١٠١ منهم ٤٨ من الشيوعيين وصودرت مجلات الكاتب والملايين والميدان والواجب وصوت الكاتب والمعارضة وكلها مجلات وصحف يسارية .. وأصر يوسف على أن يستقيل بسبب هذا .. ورد مجلس قيادة الثورة على الاستقالة بنفيه خارج البلاد .

.. الاخوان والمسلمون

أما علاقة الاخوان بالثورة فانها سبقت قيام الثورة فطبقا لعدد من الروايات أن الاخوان المسلمين كانوا هم الحزب الوحيد الذى عرف بالثورة وقامت بعض عناصر من الاخوان بدور فى حماية المنشآت العامة ليلة الثورة

والشخصيتان اللتان ابلغتا بموعد الثورة هما حسن عشماوى وصالح أبو رقيق عضوا مكتب الارشاد ..

وقد بدا واضحا فى الايام الاولى للثورة ان للاخوان المسلمين مطامعها وأراد جمال عبد الناصر تأكيد هذا المعنى باختياره وزيرين من الاخوان اعترض مكتب الارشاد عليهما ورشح بدلا منهما لكن مجلس قيادة الثورة أصر على اختياره ورفض مرشحى الاخوان .. وهكذا جاء الباقورى وزيرا .. وكان الثمن هو : التنصل من الاخوان وتم ذلك فى سبتمبر ١٩٥٢ .

كان هذا الحادث هو البداية بداية الصدام بين الثورة والاخوان .. وقد انقسم الاخوان بالنسبة لهذا الصدام .. فبعضهم كان يرى التعاون مع الثورة بغرض احتوائها فيما بعد ، والفريق الاخر كان يرفض التعاون متذرعا بان الثورة اذا ماقويت فانها سوف تنفرد وتستأسد ، وعلى كل فلم يكن هذا يضرهم فى قليل او كثير لان نشاط الاخوان ـ على عكس الاحزاب الاخرى ـ كان قائما ومستمرا ، وكانوا يقفون على المسرح السياسى وحدهم مع الثورة . . ليس هذا فقط .. ، لقد كانت الثورة كريمة معهم ، فأعادت فتح ملف مقتل الشيخ حسن البنا المرشد العام للاخوان الذى اغتيل فى عهد حكومة ابراهيم عبد الهادى زعيم السعديين ، وقدم الجناة الى المحاكمة واصدرت المحكمة احكامها على الذين اغتالوا المرشد العام ، الا انهم ـ أى الاخوان ـ لم يكتفوا بذلك : كانوا يريدون السلطة ومجلس قيادة الثورة .. وهذه المطالب هى :

« ١ » تعيين رشاد مهنا قائدا عاما للقوات المسلحة وكان رشاد مهنا يقضى عقوبة السجن المؤبد بعد محاكمته واعتقاله فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ .

« ٢ » عدم عودة الاحزاب وكانوا يعتقدون انهم سوف يصلون اليها اما بالمناورة واللين او بالقوة ولذا فعندما انشئت هيئة التحرير ادرك الاخوان ان الثورة تقيم تنظيمها السياسى الخاص الذى عليه ان يكون ندا للتنظيم السياسى القائم وهو الاخوان المسلمون فاعترضوا لدى عبد الناصر .

الا أن عبد الناصر طمأنهم ، وسرعان ما ادركوا انهم ليسوا من الثورة ، ولا يمثلون قوة فيها . وحتى رشاد مهنا الذى كان يعتبر واحدا منهم ابعد عن المسرح السياسى واصبح سجينا .واحسوا بالغربة .

وقد افسح الصراع بين اللواء محمد نجيب ومن مجلس قيادة الثورة للاخوان المسلمين الفرصة للاستفادة فاجرى الاخوان اتصالا مع اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية بواسطة اليوزباشى محمد رياض قائد حرسه الخاص وقدموا اليه اربعة مطالب مقابل الوقوف بجانبه ضد جمال عبد الناصر الاخوان .

وبالطبع كان مصير هذه الطلبات الرفض التام واذا كان أحمد حمروش يقول فى كتابه ان نجيب هو الذى رفض هذه الطلبات فانه قول يفتقر الى دليل ، لان نجيب لم يكن فى وضع يمكنه من الاستجابة لهذه الطلبات أو رفضها . فالسلطة الفعلية لم تكن فى يده ولم يكن الاخوان يعون هذه الحقيقة جيدا ومن الواضح انه كشفها لهم فانفضوا من حوله .

وهكذا فشلت المناورة للوصول الى السلطة فبدأوا يسيرون فى الطريق الاخر ، طريق الارهاب .. وجاءت المناسبة لعمل استعراض للقوة يكون تمهيدا للانقضاض على الثورة .. وهى مناسبة احتفال طلبة الجامعة بشهداء القناة فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ .. واستقدم صفوى الارهابى الايرانى الذى اشترك فى قتل الجنرال رازمارا رئيس وزراء ايران سنة ١٩٥١ .. واصطدم الطلبة الاخوان بالطلبة اليساريين وانصار هيئة التحرير وخرجت المدى من تحت الثياب وانطلق الرصاص ، وبلغ عدد الذين اصيبوا اكثر من ٣٠ طالبا .

وادركت الثورة أن الاخوان قد بدأوا السير فى الطريق الاخر ، طريق الارهاب ، فصدر القرار بحل جماعة الاخوان المسلمين فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٤ .. واذيع بيان والاصرار على حلها .

« ٣ » عودة الضباط الى الثكنات .

« ٤ » تشكيل وزارة يرضى عنها .. طول من اسباب الحل وتطورت الحوادث بين الثورة والاخوان .. وكان من اهم الاسباب التى استندا اليها قرار الحل ، طبقا لبيان مجلس قيادة الثورة : ان الجماعة لم تؤيد الثورة الا عندما ادركت أن الملك قد خرج وأن السلطة والمستقبل اصبحا للثورة .. وان الجماعة لم تؤيد قانون الاصلاح الزراعى ، وعارضت هيئة التحرير وحاولت تجنيد عناصر لها فى الجيش ، واعادت تشكيل الجهاز السرى الارهابى .

واعتقل حسن الهضيبى المرشد العام للاخوان ومعه ٤٥٠ من اعضاء الاخوان .

وهكذا انضم الى معسكر اعداء الثورة : الاخوان .. مع الشيوعيين بالاضافة الى الاحزاب السياسية التقليدية كلها وعلى رأسها الوفد اقواهم وأشدهم شكيمة ..

القوى الثلاث ..

اذا كان على الثورة ان تقف فى مواجهة اليسار واليمين والاحزاب التقليدية لتشق لنفسها طريقا .. فما هو جيشها .. وسلاحها ..

افترضت الثورة ان سلاحها وجيشها يكمن فى القوى الثلاث .

- العمال
- الفلاحون
- القوات المسلحة ..

فماذا كان موقف العمال .. والفلاحين والقوات المسلحة من ثورة يوليو .. وهل كان التركيب الطبقى لهذه القوى يتيح لها القيام بدور الحامى والمدافع والسلاح لثورة يوليو .. ؟

والى العدد القادم

مصيدة الانتخابات (بقية)

وكانت حجة المؤيدين لاشتراك احزاب المعارضة فى الانتخابات القادمة تقوم على عدة اعتبارات :

■ انه مادام هدف الحزب الحاكم هو اقصاء المعارضة عن الساحة السياسية ـ لمدة خمس سنوات اخرى ـ فان من واجب احزاب المعارضة ان تفوت على الحزب الحاكم مقاصده ، وأن تتصدى لافساد مخططاته .. !!

■ انه مع التأكيد المستمر بنزاهة الانتخابات ، فان الفرصة لاتزال متاحة امام احزاب المعارضة لاثبات مدى ما تتمتع به من شعبية ، أو على الاقل مدى ما فقده الحزب الحاكم من شعبية ، وفى اقل القليل مدى صدق وامانة هذه التأكيدات :

■ ان الحزب الحاكم يتصور ان الانتخابات القادمة ـ التى سوف تجرى فى مايو القادم ـ هى انتخابات تجرى فى مصر ، وبالتالى فان اجهزة الاعلام القومية تستطيع ان تصبغ غدبا ، وعلى نتائجها ، اللون الذى يريده الحزب الحاكم ، بينما الحقيقة أن عيون العالم كله ، واجهزة اعلامه ، تتابع هذه الانتخابات ، وترصد ما يجرى فيها وتسجل كل خلل أو انحراف ، فالانتخابات فى أى بلد ـ فى العصر الذى نعيش فيه ـ لايمكن أن تجرى خلف ابواب مغلقة .. !!

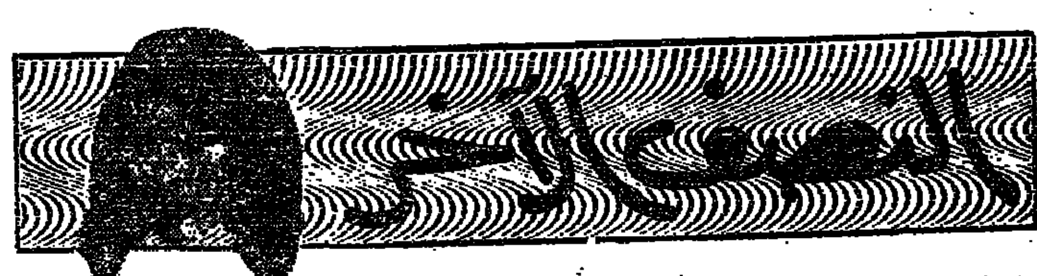
وقد نجح الحزب الحاكم ـ فعلا ـ فى اثارة هذا الجدل فى صفوف المعارضة ، لكن التاريخ وحده سوف يحقق النجاح الاكبر عندما يسجل حكمه على هذه الانتخابات ، ويقول كلمته فى صدق النوايا ، وسلامة المقاصد ، وطهارة القيم .. !!

ولسوف يتحمل قادة احزاب المعارضة ـ امام التاريخ ـ أيضا مسئولية بعد ـ أو قصر ـ نظرهم ... نتائج القرارات التى ... بالسقوط فى مصيدة ... بالقدمة المعروطة ...!!



الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وحسين الشافعى .. ووثيقة تأييد للثورة من عمال النقل العام ..

الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وحسين الشافعى فى لقاء مع وفد من عمال النقل العام ..



أمينة حزب الأحرار بالاسكندرية : المرأة لم تتخلف عن المشاركة السياسية

كتب — حمدى حمادة :

رجاء رشاد أمينة حزب الاحرار بالاسكندرية والمحامية المعروفة نجحت فى أن تحول مقر حزب الاحرار الى خلية من النشاط .. لحل مشاكل ابناء الاسكندرية .

التقت « الاحرار » مع رجاء رشاد وكان هذا الحوار !

■ **وسألتها : هل نجحت المرأة كنائبة فى مجلس الشعب ؟**

●● **قالت رجاء رشاد : ان اساس العمل السياسى هو الاستعداد لخوض الانتخابات .. والمجلس التشريعى هو أهم المجالس التى تناقش مشاكل وقضايا الرأى العام .. وللاسف النائبات الحاليات شبه معينات .. وهذا لايعطى المفهوم الحقيقى للنيابة الكاملة عن الشعب ..**

وسألت أمينة حزب الاحرار بالاسكندرية

● **هل أنت مع من ينادون بأن تعمل المرأة ٤ ساعات فقط .. الرأى الاخر الذى يدعو لان تحصل على نصف الاجر وتتفرغ لتربية اولادها ؟**

●● قالت : بالنسبة للجزء الخاص بحصولها على نصف المرتب وتفرغها للاولاد .. فهذا القانون موجود فعلا على أساس أن تحصل المرأة على ربع المرتب لرعاية الاولاد ولمدة ٦ سنوات [سنتان فى كل مرة لرعاية الطفل] ..

أما بخصوص عملها ٤ ساعات فقط .. فلتنى أوافق على ذلك بقطع بشرط أن يكون ذلك اختياريا .

● **أقول .. هل المناخ السياسى القائم يتيح للمعارضة ممارسة نشاطها؟**

●● **فاجابت :**

نحن نمارس بذلة .. ولسنا معارضة لذات المعارضة .. واعتقد من مفهومى أن من مصلحة المجتمع ولصلحة الحكم أن تكون المعارضة موجودة على الساحة السياسية .. وللاسف الممارسة الديمقراطية التى يطلقها الحزب الحاكم ليست مكفولة لنا بالقدر الكافى ..

احجام المرأة

● **قلت .. مارأيك فى تخصيص مقاعد للمرأة بنسبة معينة للترشيح فى انتخابات مجلس الشعب ؟**

●● **فقالت رجاء رشاد ؟**

هذا التخصيص جاء نتيجة احجام المرأة المصرية على الخوض فى المعارك السياسية بسبب ظروف بيئتنا المصرية .. واعتقد أن المرحلة الحالية تشجع المرأة على المشاركة فى الحياة السياسية وعموما المرأة لم تتخلف عن ذلك .. ولكن نامل أن ينتهى هذا التخصيص فى المستقبل .. ومن الواجب الا تقيد المقاعد البرلمانية بنسب معينة فالناخب هو الذى له الحق فى ذلك سواء اختار رجلا أو امرأة وعليه فالاختيار يخضع لارادة الناخبين ..

وحول الانتخابات بالقوائم النسبية كان « لرجاء رشاد » المحامية — اى مفادة أن تطبيق هذا النظام يقطع صلة النائب بالناخبين وذلك لكبر حجم الدائرة

● أخيرا .. ماذا ستقدمين لو انتخبك شعب الاسكندرية نائبة له ؟

●● قالت رجاء رشاد المحامية :

سبق أن خضت انتخابات ١٩٦٩ فى وحدة ديوان عام محافظة الاسكندرية .. وتقدمت ببرنامج عمل .. وشوفقنى الله .. ونفذ هذا البرنامج بالكامل .. وتم تطبيق التأمين الصحى على العاملين بديوان عام محافظة الاسكندرية ثم أصبح الآن معمما على جميع العاملين بالمحافظة ولقد تقدمت كأمينة « لحزب الاحرار » بالاسكندرية ببرنامج عمل سنطالب به فى المجلس التشريعى بضرورة تطبيق نظام التأمين الصحى على المواطنين جميعا واسرهم ايضا .. والمطالبة برفع أجور العاملين بالدولة بنسبة لاتقل عن ١٠٠ فى المائة لان مجهود العاملين تحتكره الدولة .. وللاسف لا توجد فرص عمل بنية فى الدولة لقيامها بمعظم مشروعاتها .

● كذلك سنطالب بتثبيت الاسعار .. وموارد الدولة قد زادت بالطبع بعد الانتهاء من الحروب المريرة التى ارهقت ميزانيتنا ..

● وسنطالب بتخصيص جزء من ميزانية الاسكان لتخطيط الصحراء وامدادها بالمرافق وسيتم التوجهات السكنية سريعة بصورة .

● وسنطالب بضرورة التوسع فى بناء المستشفيات بعد أن تدهورت مستويات الخدمة الصحية وسنركز على ضرورة تشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ السليم لاستثمارات الناجحة تسمح باستقرار الاموال المدخرة وعدم وضع القيود والعراقيل التى تحرم ابناء مصر « من خير مصر » ..

رجاء رشاد

بسرعة

● فيلم « غزل البنات » تحول مؤخرا الى حلقات تليفزيونية كتبها بديع اسماعيل ويخرجها المخرج السينمائى محمد راضى .

تم اختيار عبد المنعم مدبولى ليقوم بدور الريحانى وهو دور الاستاذ حمام تقوم شقيقة راضى بدور ليلى مراد . الحلقات الجديدة بعنوان عاشق الروح .

● انتهى المخرج ياسين اسماعيل ياسين من اخراج فيلم جديد بعنوان « الشيطان يغنى » .

بلغت تكاليف انتاج الفيلم ... الف جنيه وهو رقم لم تصل اليه تكاليف اى فيلم مصرى محترف .

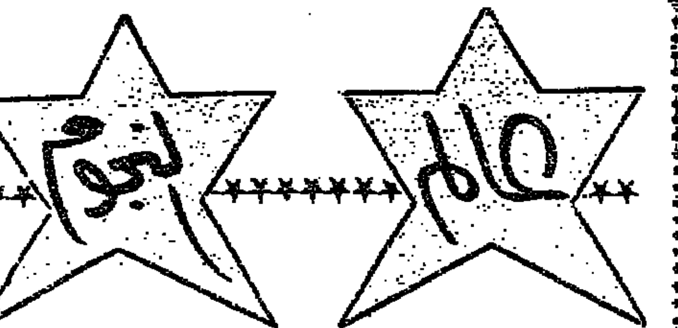
الفيلم بطولة محمود ياسين ، يوسف ليلى علوى ، فاروق الفيشاوى ، صلاح السعدنى ، مريم فخر الدين .

● شويكار وعادل أدهم سيبدآن تصوير فيلم « شيء يرقص على النار » اخراج يحيى العلمى .

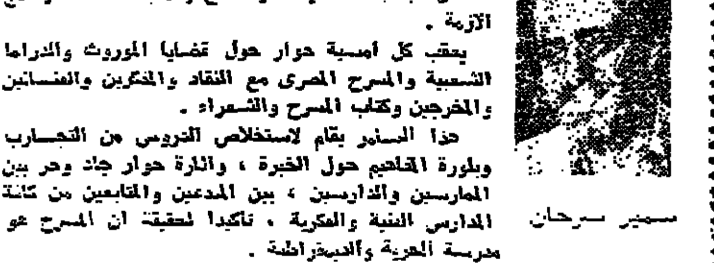
كانت شويكار وعادل أدهم قد انتهيا من تصوير فيلم « الخطرة من باب الشعرية » اخراج محمد عبد العزيز .

● المذيعة التليفزيونية مرجان ... تستعد حاليا لتقديم رسالة دكتوراه بكلية الاعلام .. حول التناول الفنى للاعمال الادبية فى المسرح والسينما والتليفزيون والاذاعة ..

اختارت من نموذج « اللص والكلاب » كعمل ادبى لنجيب محفوظ ..



« السامر الثقافى الأول » ندوة أسبوعية بقصر النيل



يقيم قصر ثقافة قصر النيل مساء كل اربعاء ندوات وأمسيات على مسرح السامر تحت اسم « السامر الثقافى الاول » .

يناقش السامر الثقافى أزمة المسرح المصرى الحديث من خلال البدايات المسرحية والملامح والانجاهات ، وعلاج الازمة .

يعقب كل أمسية حوار حول قضايا الموروث والدراما الشعبية والمسرح المصرى مع النقاد والمفكرين والفنانين والمخرجين وكتاب المسرح والشعراء .

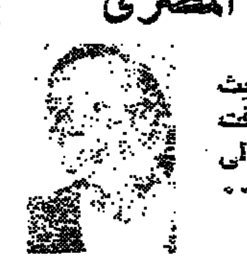
هذا السامر يقام لاستخلاص الدروس من التجارب وبلورة المفاهيم حول الخبرة ، واثارة حوار جاد وحر بين الممارسين والدارسين ، بين المدعين والمتابعين من كافة المدارس الفنية والفكرية ، تأكيدا لحقيقة ان المسرح هو مدرسة الحرية والديمقراطية .

سمير سرحان

الفنان هو المسئول الأول عن تدهور الفيلم المصرى

كتب — سيد عبد العاطى :

من وراء كواليس مسرح الجلاء حيث تعرض مسرحية « ريا وسكينة » التقت « الاحرار » مع الفنان عبد المنعم مدبولى لتجرى معه هذا الحوار السريع ...



عبد المنعم مدبولى

● **آخر اخبار فرقتك المسرحية**

— ستقوم الفرقة بعرض مسرحية « ريا وسكينة » فى لندن لمدة عشرة أيام ابتداء من أول يوليو القادم ثم تعود فى منتصف الشهر للعرض فى الاسكندرية حتى آخر سبتمبر القادم .

● **أحدث أعمالك الفنية التى لم تعرض بعد ! ! ...**

— مسلسل « أهلا بالسكان » الذى ستقوم ببطولته اخراج محمد فاضل تأليف فيصل ندا .. كما ساقوم بتمثيل مسلسل للاطفال فى نهاية شهر ابريل الحالى تشترك فيه منى ابو عوف المسلسل اسمه « خاتم السعد » تأليف واخراج احمد عبد الله .

● **ظاهرة انتشار الافلام الهابطة ؟ ...**

— سيأتى يوم وتنتهى هذه الاعمال سواء فى السينما او فى المسرح — والفنان هو المسئول الاول عن تدهور مستوى الفيلم — فهو الذى يستطيع ان يقبل أو يرفض اى عمل يقدم له

أمينة المرأة بحزب الأحرار

● نفيسة الغمراوى ، أمينة المرأة بحزب الاحرار وعضو الامانة العامة ورئيسة جمعية المرشدات ، واحدة من سيدات مصر الاوائل ، التى شاركت فى الكثير من الانشطة المختلفة على المستوى المحلى والعربى والعالمى .. فهى أول سباحة مسافات طويلة ، وثانى طيارة مصرية ، وهى أول من اهتم بالفنون الشعبية فى مصر ، شغلت منصب عميدة معهد التربية الرياضية لمدة ٢٢ عاما ثم أستاذة متفرغة ، ثم أستاذة منتدبة حتى الان .. وهى عضو بالمجلس الاعلى للشباب والرياضة منذ انشائه ، وعضو بالمجلس القومى للخدمات ، وعضو لجنة الفنون الشعبية بالمجلس الاعلى للفنون والاداب .

كما مثلت نفيسة الغمراوى أمينة المرأة بالاحرار مصر فى المؤتمرات الرياضية والارشادية والسياسية على المستوى الدولى ، ولها العديد من المؤلفات فى التربية الرياضية والفنون الشعبية ، حتى قدرتها الدولة بالعديد من الاوسمة ، فحصلت على :

- ■ وسام الاستحقاق من الطبقة الرابعة سنة ١٩٥٤ ، لخدماتها لمصر سياسيا وفنيا ورياضيا .
- ■ وسام الرياضة من الطبقة الاولى عام ١٩٥٩ ، لخدماتها للجنة الاوليمبية .
- ■ وسام الجمهورية من الطبقة الثالثة ، لخدماتها عام ١٩٦٦ ، بالنسبة للاستعراضات الرياضية فى اعياد الثورة .
- ■ وسام الاستحقاق من الطبقة الثانية ، لخدماتها بالنسبة لحركة المرشدات سنة ١٩٧٨ .

ورغم كل هذه الاهتمامات ، لم تمل لحظة واحدة ، بل ظلت تعطى بكل ما لديها ، ونالت العديد من المناصب الاخرى ، فقد أصبحت عضوا للجنة التحضيرية للاتحاد القومى ، وعضوا فى الاتحاد القومى وعضوا بالاتحاد الاشتراكى الاول والثانى



نفيسة الغمراوى

انتخابات القائمة غير دستورية

شفيق جاد عضو الامانة العامة لحزب الاحرار .. واحد أصحاب الصوت المعارض لفكرة انتخابات القائمة ..

قال : انا رافض لانتخابات القائمة لان الدستور كفل الحق لكل مواطن ان يخوض المعركة الانتخابية .. اى ان لكل مواطن الحق فى ان يرشح نفسه فى الانتخابات دون قيد .. ومن هنا يمكن ان نقطع بان الانتخابات القادمة غير دستورية ومع ذلك سوف تجرى فى مصر رغم انف الدستور ..

■■ **ما أوجه القصور فى قانون الانتخابات الجديد ؟**

أجاب عضو الامانة العامة قائلا .. هناك اوجه قصور متعددة .. اهمها الزام الحزب الذى تنجح قوائمه بنسبة الـ ٨٪ فهذا معنى انه اذا ما نجحت احدى قوائم المعارضة فى الانتخابات القادمة فى اى محافظة وحصلت على أكبر نسبة من الاصوات ولم يحصل على نسبة الـ ٨٪ فسوف تسقط قائمته فى المحافظة التى حصلت فيها على اغلبية الاصوات ، وهذا اهدار لارادة محافظة .. ويترتب على ذلك ان يكون داخل قاعة البرلمان ممثلون لمحافظة [illegible] [illegible] ..

شفيق جاد

■ **الدوائر الجديدة .**

أضاف شفيق جاد قائلا .. [illegible] على قانون الانتخابات وهو فكرة الدوائر الجديدة .. [illegible] .. حيث يحتاج الى امكانيات ضخمة لاتساع الدائرة .. وعلى سبيل المثال مرشح دائرة مصر الجديدة اليوم أصبح [illegible] والزيتون والحدائق ..

لقد اتسعت الدائرة جدا .. [illegible] كان يجب أن يعلن عنها قبل العمل بها بمدة كافية [illegible] ..

■ **البرنامج .. والارنب .**

واضاف عضو الامانة العامة لحزب الاحرار .. بأن المجتمع المصرى يعانى من نسبة أمية كبيرة وصلت الى ٧٥٪ وكان الرمز الانتخابى هو المميز الوحيد فى الانتخابات بين المرشحين كرمز الارنب والساعة والهلال وغير ذلك من الرموز .. ولكن الان كيف يميز بعض برامج الاحزاب ومن هنا يمكن ان نقطع بان هناك تناقضا رهيبا فى طرق الانتخابات بالقائمة وخاصة بعد أن أصدر وزير الداخلية رموز القوائم .. التى تعنى ان [illegible] البرامج سوف تميز بالرموز وهذا فى حد ذاته [illegible] الحزب الحاكم بارادة الشعب [illegible] فى الانتخابات القادمة .

■ **النسبة الاجبارية ..**

■■ **لماذا يصر الحزب الوطنى على انتخابات القائمة .**

قال شفيق جاد .. ان الحزب الحاكم [illegible] الوزراء ورؤساء مجالس ادارة الشركات ورؤساء المدن والقرى وانهم من أعضاء الحزب الوطنى .. وكل هذه امكانيات اجبارية للحزب الوطنى ..

هذا بالاضافة للامكانيات الحكومية الكبيرة التى سوف يسخرها الحزب الوطنى للدعاية لمرشحيه .. واخيرا صدر تصريح وزير الاعلام ، بمنع كافة الاحزاب من الاعلان عن برامجها فى الاذاعة والتليفزيون .. بعد تسع سنوات من الاعلان عن الحزب الحاكم [illegible] فى المعارضة لمدة ساعات قليلة ..

وأنهى شفيق جاد حديثه قائلا ... يكفى أن نسجل للحزب الوطنى انه وحده أصر على انتخابات القوائم [illegible] الاحزاب المعارضة ومع ذلك سوف تجرى الانتخابات بالقائمة .

هكذا من الاصل



هكذا من الأصل

برنامج حزب الأحرار

— انشاء بنوك للاسكان التعاونى برأس مال وطنى أو عربى أو أجنبى أو مشترك .
— انشاء الجمعيات الاسكانية المتخصصة ، وتدعيمها حتى تقوم ببناء المساكن ، لتأجيرها أو تمليكها .
— تقديم الاراضى الصالحة للبناء والمملوكة للحكومة لمثل هذه الجمعيات بأسعار مناسبة ، مع سداد ثمنها على آجال طويلة وبدون فائدة .
— منح مستلزمات البناء لهذا القطاع لاعضائه أولوية الحصول عليها ، واعفاؤه من الرسوم الجمركية والضرائب والفوائد ، لمدة السنوات الخمس الاولى من قيام المبنى .
— تطبيق الاساليب العلمية والتكنولوجية فى انتاج المساكن سابقة التجهيز .

رابعا — التعاون الاستهلاكى

يجب أن يسمح للافراد بانشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بعيدا عن تدخل الحكومة ، وذلك لتوفير السلع لاعضائها بأسعار معتدلة ، ويمكن تنشيط هذا القطاع الاستهلاكى اذا كان هناك ترابط بين التعاون الصناعى والزراعى والاستهلاكى واذا ما توافرت المنتجات التعاونية والمنتجات الاخرى ، على أن يتم بيع هذه السلع بالجمعيات الاستهلاكية .
— ضرورة النهوض بالحركة الاستهلاكية والعمل دوما على مواكبتها لمثيلاتها فى الدول المتقدمة فى هذا المجال .
— استخدام التعاون الاستهلاكى كمنافس للقطاعين العام والخاص للقضاء على الاستغلال الفردى والحكومى

السياسة الداخلية

٢١ — فى اطار الشريعة الاسلامية ، يتم تطوير قوانين الاسرة ، ووضع الاسس للبناء السليم للفرد ، وتحصل المرأة « نصف المجتمع » على كافة حقوقها المشروعة ، مع المحافظة على مكانتها ورسالتها .

لقد استقت تشريعات الاسرة الحالية احكامها من آراء محددة على وجه الحصر من مذاهب الشريعة الاسلامية وقد اسفر تطبيق هذه المذاهب فى العمل عن عدم ملاءمتها فى بعض الحالات لمقتضيات العصر .
وتمشيا مع ما اثبته برنامج الاحرار الاشتراكيين ، فى أول ملامحه ، فانه يمكن تطوير قوانين الاسرة فى مصر ، وذلك بالاخذ من اقوال فقهاء المسلمين الذين لم تأخذ القوانين القائمة بوجهة نظرهم ، فهى اكثر توافقا مع ظروفنا الحالية ، واختيار انسب الحلول لمقتضيات زماننا ، وعادات مجتمعنا ، دون التقيد بمذهب معين ، ومن هذه المذاهب ما يفرض قيودا أكثر على حق الرجل فى أن يطلق زوجته ، ومنها ما يعطى للزوجة أن تشترط فى عقد الزواج ما تشاء أن تحتفظ به من مصالحها ، وتكون هذه الشروط محل تقدير واحترام القضاء فيما بعد .

٢٢ — حرية الشباب فى التعبير عن رأيه ، ودفعه لممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية :

ان الشباب — وهم عصب الامة وحملة مسئولية المستقبل — يجب أن تعطى لهم الحرية الكاملة فى التعبير عن آرائهم ، واتاحة الفرص لهم من أوسع أبوابها ، لممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية ، وذلك باتباع ما يلى :
— خفض سن الترشيح لعضوية مجلس الشعب الى خمس وعشرين سنة بدلا من ثلاثين سنة .
— منح الحرية للشباب فى الانضمام للاحزاب التى يرون أن برامجها تتفق مع ميولهم ، وعدم حصرهم فى تنظيم معين ، واعطائهم فرصة الوصول الى المراكز القيادية فى الاحزاب ، ويخصص حزب الاحرار الاشتراكيين للشباب مجالات فى مواقعه القيادية ، اذ اشترط الحزب فى نظامه الاساسى ولائحته الداخلية أن يكون أحد الوكلاء على مستوى المحافظة وكذلك على مستوى المراكز والاقسام من الشباب
— اطلاق حرية السفر للخارج ، ووضع الضوابط والنظم التى تحفظ للشباب المصريين كرامته اذا هو رغب فى الهجرة للعمل بالخارج .
— الاهتمام بتوجيه الشباب الى التمسك بالمثل العليا والقيم الروحية .
— تنظيم لقاءات فكرية بين شباب الاحرار الاشتراكيين وشباب الاحزاب الاخرى فى الداخل والخارج .
— الاهتمام بالمراكز الرياضية والترفيهية ، والتدريب العلمى والعملى والمهنى فى القرية والمدينة .

— نقل النقد من جانب الشباب ومناقشته بروح ديمقراطية .
— منح الشباب حرية اختيار العمل الملائم طبقا للامكانات الفردية والغاء نظام التكليف .

٢٣ — تحرير الارض العربية المحتلة ، وتأكيد حق الشعب الفلسطينى فى اقامة وطنه وتقرير مصيره :

ان تحرير الارض العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، واجب وهدف يكافح فى سبيل تحقيقه كل مواطن بجمهورية مصر العربية .
ان السبيل الى تحرير الارض ، ونيل الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، يكون بالاستعمال السليم لكافة الوسائل ، ومنى منتهجا الحل السلمى القائم على العدل ، مع الاستعداد المستمر لاستخدام القوة فور الحاجة اليها .
هذا ويجب أن تتم هذه الجهود جنبا الى جنب مع المضى فى التعمير والبناء ومحاربة التخلف لتحقيق الرخاء .

٢٤ — التطوير المستمر لتنظيم وتسليح القوات المسلحة ورفع الكفاءة القتالية لها ، ضمانا لقوتها ومسايرتها للعصر وفقا لاحدث أساليب القتال :

ان واجب الاستراتيجية العليا هو تنسيق وادارة جميع موارد الدولة أو مجموعة من الدول للحصول على الغرض العسكرى من الحرب ، وهو الهدف الذى تحدده السياسة الاصلية .
ومن التعاريف العالمية للاستراتيجية أنها فن استخدام المعارك ، كوسيلة للحصول على الغرض من الحرب ، وعرفت أيضا بأنها الاستعمال العلمى للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الغرض المقصود ، لذلك فان حزب الاحرار الاشتراكيين يرى كواجب قومى ، أن نعمل على استمرار تطوير وتسليح القوات المسلحة ، ورفع الكفاءة القتالية لها ، ضمانا لقوتها ومسايرتها للعصر وفقا لاحدث أساليب القتال .
هذا ويجب أن تخصص الدولة الميزانية اللازمة لقواتها المسلحة ، وفقا لمهامها وفى اطار التوزيع المتوازن للخطة العامة للدولة ، وأن تتاح لها كل الفرص لتحتل مكانها القيادى فى منطقة الشرق الاوسط ، وتدعيم السلام القائم على العدل .

٢٥ — العناية بالتصنيع والانتاج الحربى ، بالتعاون مع الدول العربية ، بغرض الوصول الى تحقيق نسبة معقولة ومقبولة من الاكتفاء الذاتى فى التسليح الى جانب اكتساب الخبرة وتطويرها :

تتأثر القدرات المتاحة للقوات المسلحة وفقا لما يتوفر لديها من اكتفاء ذاتى فى التسليح ، ولاشك ان التصنيع والانتاج المحلى يتميز بانه تحت السيطرة فى جميع الظروف ومختلف المواقف ، أما التسليح المستورد فانه يتميز بالتقدم العلمى التكنولوجى ، ولكنه يخضع لعوامل كثيرة قد تجعل الامداد به مشروطا ومؤمنا .
ومن الواضح أن عجلة التطوير العالمية فى انتاج الاسلحة ، تندفع الى الامام فى سرعة هائلة ، بينما تقف امكانياتنا الفنية فى هذا المجال عند حد معين تعجز معه عن ملاحقة التطوير الهائل ، وبناء عليه فان حزب الاحرار الاشتراكيين يرى أن تظل مصر تستورد القدر المناسب من سلاحها الحديث والمتطور من الخارج ، وتستكمل باقى احتياجاتها محليا ، وسبيلها الى ذلك العناية بالتصنيع والانتاج الحربى بالتعاون مع الدول العربية ، بغرض الوصول الى تحقيق نسبة مقبولة من الاكتفاء الذاتى فى التسليح الى جانب اكتساب العاملين للخبرة ، وتوفير الاستعداد لديهم لتطويرها على مر الزمن .

٢٦ — التطوير المستمر لاجهزة الامن والشرطة ، والاهتمام باستتباب الامن لتوفير الطمأنينة للشعب ، فينطلق فى العمل والحركة فى كافة المجالات على ان تظل السلطة بمنأى عن أى تدخل أو ضغط يقيد الحريات !

يجب أن تنال أجهزة الامن والشرطة كل اهتمام وعناية ، فتحظى بالتطوير المستمر ، وتزود بكافة الامكانات والوسائل التى تساعدها على مكافحة الجريمة واكتشافها فى الوقت المناسب والضرب بشدة ، ودون تباطؤ ، على أيدى العابثين بالقانون ، ومن ثم يستتب الامن وتتوفر الطمأنينة للشعب فينطلق للعمل ويتحرك فى كافة المجالات فتكون منه أكثر مشاركة وانجازا فى ظل أعظم ايجابية وانتاجا .

حزب الاحرار
اذا اعجبك برنامجنا
فسارع بالانضمام الينا وادع من تحب
طلب عضوية
رقم العضوية فى التنظيم (   )
الاسم الثلاثى : ____________
تاريخ ومحل الميلاد : ____________
المهنة : ________ جهة العمل ________
الموقع من :
التنظيمات السياسية : ________ التنظيمات النقابية
التنظيمات التعاونية : ________ التنظيمات الأخرى
عنوان السكن والتليفون : ____________
رقم البطاقة : العائلية / الشخصية ________ التاريخ ________
جهة الاصدار ____________
الموطن الانتخابى : محافظة ________ مركز / قسم ________ قرية / شياخة ________
فلاح | عامل | فئات
تحريرا فى   /   / ١٩   التوقيع
____

ويرى حزب الاحرار الاشتراكيين أن تظل أجهزة الامن والشرطة ، بل وجميع ممثلى السلطة ، بمنأى عن أى تدخل أو ضغط على الافراد ، فلا يقبل أى قيد على الحريات ، أو أى افساد لممارسة السليمة للحياة الديمقراطية . ولن يسمح شعبنا لاحد ، مهما كان موقعه من السلطة أن يسلبه أى حق من الحقوق أو يحرمه من التمتع بكامل الحرية .

٢٧ — الكشف عن الاهمال والانحراف والتسيب والكسب غير المشروع ، والقضاء عليها قضاء تاما ، مع التطبيق السليم لاسلوب الثواب والعقاب ، والعمل فى حزم ويقظة لحماية المال العام !

يعتبر الاهمال والانحراف والتسيب والكسب غير المشروع والتقصير فى حماية المال العام من الامراض الفتاكة القاتلة التى قد تصيب الدولة .
ولذلك فان حزب الاحرار الاشتراكيين ينظر فى يقظة وحرص الى هذه الظواهر نظرة جادة ، لا تقبل المهادنة ، لدرء هذا الوباء الخطر ، والكشف عنه أولا بأول فى الوقت المناسب ، ثم القضاء عليه قضاء تاما .
ومن الوسائل الفعالة فى مقاومة هذه الظواهر الخطيرة التطبيق السليم لاسلوب الثواب والعقاب ، الذى يوضع بعد دراسة مستفيضة تضمن العدالة عند التطبيق من خلال ضوابط دقيقة تكفل الوصول الى تحقيق الهدف المنشود

٢٨ — توفير أراضى ومواد البناء ، واقامة المساكن بكافة أنواعها ، والتى توافق مختلف احتياجات المواطنين ، مع الاخذ بالاساليب المتطورة لانشائها :

لاشك فى أن الاسكان أصبح مشكلة تواجه الغالبية من أفراد الشعب بما يجب معه بذل أقصى قدر من الاهتمام بها ، ولذلك فان حزب الاحرار الاشتراكيين يولى مشاكل الاسكان عناية بالغة ، وهو يقرر فى هذا الشأن ما يلى :—

— وجوب اهتمام الدولة بتهيئة الاراضى المناسبة للبناء ، مع تزويدها بالمرافق العامة ، على الا تزيد اسعار هذه الاراضى عن سعر تكلفتها .
— تطبيق ما ذكر على الاسلاك الاميرية ، واراضى ومبانى الاوقاف بمختلف انحاء الجمهورية .
— حظر التملك لاراضى البناء لغير المصريين ، واباحة تأجيرها أو استغلالها لفترات محددة للعرب والاجانب .
— انشاء شركات كبيرة وعديدة للاسكان ، برأس مال وطنى أو عربى أو اجنبى مشترك .
ويراعى أن تكون القيمة الايجارية للمساكن فى حدود عشرة فى المائة من تكلفة الارض والمبانى سنويا .
— عدم تقييد القطاع الخاص بحد أعلى ، يسمح له به فى مجال المقاولات المسائية .
— انشاء مصارف ، بنوك ، خاصة لتقديم القروض للمبانى السكنية ، تسهم فيها المدخرات المصرية فى داخل البلاد وخارجها ، بالاشتراك مع الاستثمارات العربية ومختلف المصارف .
— قصر نشاط الدولة فى مجال الاسكان على انشاء المساكن الاقتصادية والمتوسطة ، وأن تترك مسئولية اقامة المساكن فوق المتوسطة للقطاع الخاص مع توفير احتياجاته من القروض ومواد البناء والارض .
— امتناع الدولة عن دعم البناء ، الا بالنسبة للمبانى الاقتصادية والمتوسطة المعدة للايجار .
— تشجيع القطاع الخاص على استثمار أمواله فى مجال الاسكان ، باعفائه من الرسوم الجمركية فى هذا الشأن ، وكذلك من العوائد والضرائب لمدة مناسبة .
— تصميم المساكن بحيث تلائم روح العصر ، واستخدام الوسائل والآلات والمعدات الحديثة فى البناء .
— اعداد المعاهد التخصصية لتخريج اجيال من العمال الفنيين المهرة فى مختلف المهن المعمارية ، على أسس علمية وتكنولوجية سليمة .
— تشجيع الدولة لبناء المساكن الريفية ، ودعمها لمواد البناء الخاصة بها .
— قيام الوزارات والهيئات والشركات والنقابات المهنية والعمالية بدور ايجابى لخدمة أعضائها فى مجال الاسكان .
— الاتجاه الى اقامة مدن جديدة متكاملة ، على أسس علمية وفنية سليمة ، تكفل الدافع للاقامة الدائمة بها ، والاكتفاء الذاتى لسكانها .
— وضع سياسة اسكانية محكمة ، بالتعاون بين كل من القطاعين العام والخاص ، للتغلب على الازمة الاسكانية التى استحكمت بالبلاد ، بالاضافة الى استحداث زيادة فى الوحدات المستقبلة بمعدلات سنوية تتوافق مع مثيلاتها فى دول العالم المتقدمة فى مجال الاسكان .

٢٩ — التوسع فى تطبيق التأمين الصحى ، ورفع مستوى الخدمات الصحيه ، وتوفير الاجهزة الطبية ، وتشجيع الجمعيات والافراد على انشاء المستشفيات الخاصة :—

لما كانت المحافظة على صحة المواطنين ووقايتهم من الامراض والاوبئة من الامور البالغة الاهمية ، فانه لتحقيق هذا كله يرى حزب الاحرار الاشتراكيين الاهتمام بما يلى :
— التوسع فى التأمين الصحى ، بحيث يشمل جميع المواطنين .
— دعم المستشفيات الحكومية ، ومستشفيات الجمعيات الخيرية والخاصة بالاطباء المتخصصين والاجهزة العلمية الحديثة .
— العناية بهيئة التمريض ، وتدريبها تدريبا كافيا على أحدث الاساليب الخاصة برعاية المرضى .
— دعم أجهزة البحث العلمى فى المجال الصحى ، للكشف عن الامراض ووسائل العلاج ، وكذلك العمل على توفير الادوية من الانتاج المحلى والمستورد ، وافساح المجال للتوكيلات العالمية للاستفادة بأسعار المنشأ .

٣٠ — مد مظلة التأمينات الاجتماعية :

ان من أهم ما أنجزته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى الحياة الاجتماعية فى مصر هو انشاء نظام التأمينات الاجتماعية الذى بعث الامان والاطمئنان فى انفس العاملين بالدولة وبالقطاعين العام والخاص .
ويرى حزب الاحرار الاشتراكيين أن نجاح هذا النظام يعد دافعا الى مد آثاره الى كل أبناء الشعب ، وعدم اقتصاره على بعض فئاته .
ويخطط الحزب لبلوغ هذه الغاية ، وذلك بتدبير الموارد اللازمة لتحقيقها من الاشتراكات التى يتعين استثمارها فى كافة المجالات الاقتصادية بما يدعم الاقتصاد الوطنى ومساهمته فى تنمية الدخل القومى للبلاد ، فضلا عن الاستفادة من ريع الاستثمار فى تدعيم المركز المالى لنظام التأمينات .
ويتعين أن تشارك الدولة فى تمويل أعباء التأمينات الاجتماعية فضلا عن ضمان الوفاء بالتزاماتها خصوصا فى المدى الطويل .

٣١ — تطوير الحكم المحلى بما يحقق اللامركزية ، ويخلق القيادات ، وان يتم اختيار المجالس المحلية والشعبية بالانتخابات ، لتمارس السلطة وتتحمل مسئولياتها :

يرى حزب الاحرار الاشتراكيين انه لكى تتحقق أهداف نظم الحكم المحلى فانه يجب أن يوضع فى الاعتبار ما يلى :
— اعادة تقسيم الجمهورية الى مناطق ادارية تتناسب مع حجم السكان ، وامتداد العمران .
— تدعيم الهيئات بنقل السلطة من التنظيم المركزى ، سواء على مستوى الجمهورية ككل أو على مستوى المحافظات والمراكز ، للتخفيف على المواطنين وتوفير احتياجاتهم وحل مشاكلهم .
— دعم الديمقراطية فى الحكم المحلى بأن يكون الانتخاب الحر المباشر هو الوسيلة لاختيار أجهزة الحكم ، سواء المجالس المحلية أو المحافظين أو رؤساء المدن والقرى .

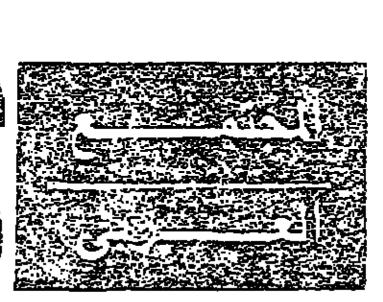
٣٢ — تنظيم الهجرة العمالية والخارجية ، وعقد اتفاقات مع الدول المضيفة ، بما يحفظ مستويات الاجور ، وذلك فى اطار سياسة سكانية متكاملة:

لقد مر على مصر عهد صارت فيه سجنا كبيرا للمصريين الذين حظر عليهم مغادرة مصر ، لاسباب تخضع فى تقديرها لعوامل السيطرة والقهر .
والاصل أن للمصريين حق الهجرة الدائمة أو المؤقتة الى الخارج ، سعيا وراء الرزق ، وأملا فى تحقيق الرفاهية ، ولا يقيد هذا الحق الا بما يكفل أمن وسلامة المجتمع المصرى ، فتكون حرية التنقل هى الاصل ولا يرد الحظر الا استثناء .
ويرى حزب الاحرار الاشتراكيين انه يجب حماية المصريين الذين يتجهون الى الهجرة ، سواء للعمل أو لغير ذلك ، حتى لا يقعوا فريسة لاستغلالهم فى البلاد الاخرى ، ولا يتأتى ذلك الا بالاستطلاع لحاجة الدول الى الخبرات والعمالة المصرية ، وعقد الاتفاقيات مع الدول التى ترغب فى الاستفادة منهم ، بيانا لمهامهم ، وتحديدا لاجورهم ، بحيث لا تقل عن الاجور المحددة لامثالهم ، مع اضافة نسبة الى الاجر تورّدها الدول المضيفة بعملتها الى الخزانة المصرية ، دون أن تقتطعها من اجور الخبراء أو العمال المصريين .
ويؤكد الاحرار الاشتراكيون أن الطاقة الخلاقة المبدعة للانسان المصرى كفيلة فى ظل التنظيم المنشود للهجرة الى الخارج ، بأن تجعل الطلب عليه من معظم الدول الاجنبية ، يتزايد ، مما يرفع من قيمة العمل الذى يقوم بادائه والخبرة التى يحسن تقديمها كسلعة متميزة فى السوق العالمية .
على أن يوضع فى الاعتبار احتياجات المجتمع المصرى من الفنيين والعمال الحرفيين والفلاحين ، فلا يسمح مثلا بهجرة غالبية العاملين فى حرفة معينة أو غالبية الفلاحين فى منطقة معينة ، مما يؤثر على الانتاج فيها .

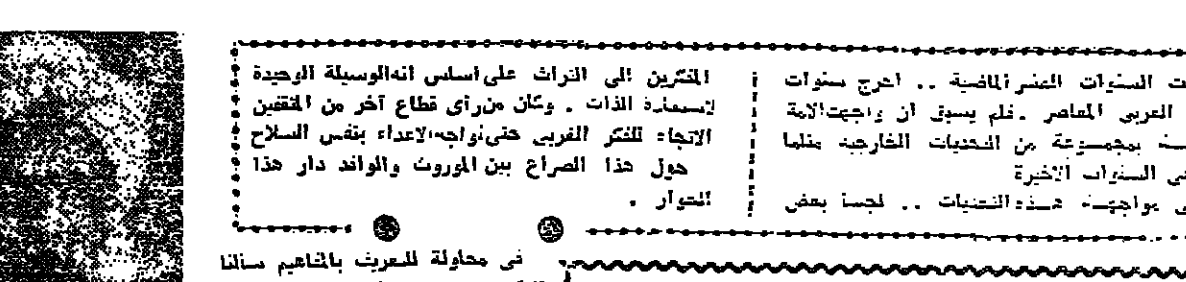
٣٣ — الاهتمام بالسياحة ، وتدعيم أوجه نشاطها المختلفة بما يمكنها من تحقيق أهدافها ، لتكون أحدى الموارد الاقتصادية الهامة للدولة :

أصبحت السياحة مصدرا يمثل ركنا اساسيا من اركان هيكل الاقتصاد القومى لكثير من الدول ، حتى أصبح يطلق عليها صناعة السياحة ، وذلك لما تجلبه من العملات الصعبة ، وقد اعتمدت دول عديدة على النشاط السياحى فى تمويل خطة تنميتها .
الا أن مصر تفوق الدول الاخرى فى ثروتها السياحية ، لما تتمتع به من جو معتدل ، وطبيعة أخاذة ، وشواطئ جميلة وآثار عظيمة .
لذلك يرى حزب الاحرار الاشتراكيين
— ضرورة الارتفاع بالسياحة الى مستوى المصادر الرئيسية للدخل القومى باعتبارها قطاعا انتاجيا ، ومورداً رئيسيا سريع العائد للعملات الصعبة فى البلاد .
— وضع خريطة لتحديد المناطق السياحية القائمة والجديدة بمصر ، وذلك لعمل أماكن المنشآت غير السياحية فى هذه المناطق .
— العمل على ازالة الاختناقات فى الخدمات السياحية ، كضيق الفنادق ، وسوء المواصلات الداخلية ، وتمكين القطاع الخاص الوطنى والعربى والاجنبى من القيام بدوره الكامل فى حل هذه الاختناقات .
— وجوب سداد السائحين لنفقات اقامتهم وتكاليف معيشتهم ومعاملاتهم بالعملات الاجنبية .
— الاهتمام بالتعليم السياحى ، لاعداد الاخصائيين السياحيين ، وذلك لاستثمار الامكانيات السياحية على الوجه الاكمل .
— تنشيط الاعلام السياحى ، والاتصال بالمؤسسات السياحية العالمية لتبادل المعلومات والابحاث السياحية .
— اصدار الشيكات السياحية ، وبيعها لشركات السياحة على أساس السعر التشجيعى للعملة المصرية .

بقية البرنامج العدد القادم



فشل التيار السلفى فى حل مشاكل المجتمع
التيار العلمانى لم يقدم جديدا



كانت السنوات العشر الماضية .. احرج سنوات تاريخنا العربى المعاصر .. فلم يسبق أن واجهت الامة العربية بمجموعة من التحديات الخارجية مثلما حدث فى السنوات الاخيرة
وفى مواجهة هذه التحديات .. لجأ بعض المتزين الى التراث على اساس انه الوسيلة الوحيدة لاستعادة الذات . وكان من رأى قطاع آخر من المثقفين الاتجاه للفكر الغربى حتى نواجه الاعداء بنفس السلاح حول هذا الصراع بين الموروث والوافد دار هذا الحوار .

فى محاولة للتعريف بالمفاهيم سألنا الدكتور محمد عمارة احد كبار مفكرينا الاسلاميين — فأجاب الموروث من وجهة نظرى هو ميراث الامة الفكرى والحضارى .. فهو تراثها الذى ورثته عن اجيالها الماضية .. والذى اكتسب فى عقلها ووعيها ووجدانها مزاجا خاصا .. فهو مألوفها .. ومخزونها الفكرى .. ووعاء ذكرياتها وتاريخها فيه تجد جذورها .. وله تهفو .. ومنه تستمد وتستلهم ، وله تمنح الولاء .. تفخر بصفحاته المجيدة وتعتبر بما فى صفحات كآبته من نكسات وسلبيات انه الجذور الفكرية لعقل الامة .. ووجدانها .. وهو الروح السارية فى هذا العقل والوجدان والتى لازالت تسهم فى تشكيل الوعى المعاصر .. ان بالسلب او بالايجاب .. هذا عن الموروث أما الوافد فهو ما تستلهمه الامة وتختاره وتستعيره من ثمرات الابداع الفكرى للامم والحضارات الاخرى ، فتضيفه الى ثمرات عبقريتها الذاتية وابداعها القومى الخاص .. وقد يكون هذا الوافد مفروضا على الامة لم تدخله هى الى بنية فكريتها باختيارها .. وانما فرضه عليها آخرون ..

الحلول الجاهزة

أما الموروث من وجهة نظر المفكر المستشار طارق البشرى فهو تعبير عام جدا .. فهو مجمل الفكر والعادات والنظم والمؤسسات التى قامت بيننا على تراخ وتيق جدا .. ان الموروث بدل على ايت الماضى ايا كان .. يمسى ان يسمى وهو فى مجتمعنا حين يسمى يصبح السلف ، هكذا كان تاريخنا ، وهكذا ارتحلت العلوم الانسانية بالتاريخ
■ أما الوافد ؟
■■ يجيب طارق البشرى : الوافد هو ما وفد الينا من فكر الغرب ونظمه ومؤسساته منذ بدء الاحتكاك الذى [illegible] والاقتحام العسكرى والتصدى لمجتمعنا منذ القرن التاسع عشر [illegible] ... ان البنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية لمصر منذ مطلع العصر الحديث [illegible]


الامام محمد عبده


جمال الدين الافغانى

اعداد
رفعت سيد أحمد

اعطانا [illegible] ، وبدلا من الاحياء قمنا بزراعة اجهزة ومؤسسات فكرية وافدة فى جسد لم يكن مهيأ لها فقامت لدينا برطانات مخالفة لما قامت به فى بنيتها الغربية الاصلية ..

اخفاق الماركسية

أما المفكر المغربى الدكتور محمد عابد الجابرى فيطرح القضية من زاوية أخرى حين يوجه انتقاده لكل النماذج والتيارات الفكرية التى استقرت فى تاريخنا العربى ، وحاولت ان تجيب عن تساؤلاته فيقول — فى حوار له بلجنة المستقبل العربى ببيروت نوفمبر ١٩٨٦ .
ان كل التيارات الفكرية فى واقعنا العربى اخفقت فى مهمة .. فالتيار السلفى كان ولايزال يتحدث عن الماضى بصورة حاضر ومستقبل ، او اذا شئنا القول : يرى المستقبل فى الماضى ، أما الحاضر فغير حاضر ، ومثل ذلك مايمكن ان يسمى التيار الليبرالى العلمانى .. فهذا ايضا كان مشغولا بالواقع الاوروبى يترا خلاله ما يجب أن يكون عليه الواقع العربى اما هذا الواقع العربى كما هو الآن [illegible] مكنسانه الفعلية ، فهذا ما كان يتجاهله تماما .. أما الماركسية .. فى الفكر العربى فقد ظلت طوال تاريخها اجنبية عن كل ما هو عربى اذ كانت امتدادا للتيارات التى تنطلق من هذا المركز او ذاك ، وبكيفية خاصة من موسكو .. وفى المرحلة الاخيرة عندما اخذت هذه الماركسية تتعرب ، أى تدخل فى منظومتها الفكرية البعد القومى هى فى هذه المرحلة أيضا لم تتمكن من التحرر بكيفية منهجية من التبعات التى تحكمت فيها خلال المرحلة الاولى ..
أما الفكر القومى — يقول الجابرى : فعلى الرغم من عاطفية فى بعض مراحله .. الا ان فكرة الوحدة تظل بالفعل هى البديل عن الوحيد للاخفاقات السابقة والبديل الوحيد والصحيح للتجزئة والتخلف ولكن التحقيق العملى للوحدة لا يمكن ان يكون الامن داخل التجزئة لا بالقفز عليها بواسطة الشعارات والعبارات العاطفية ..

■ الصحوة الاسلامية :

ولعل ابرز مظاهر التعبير على الاهتمام « بالموروث » فى مواجهة « الوافد » الغربى ، تلك الصحوة الاسلامية التى هبت على الشرق بعد النصف الثانى من عقد السبعينات ..
« وهذه الصحوة الاسلاميه » التى ميزت الحركة السياسية العربية خلال الحقبة الماضية ، كان لها احتضوها .. التى اثرت ليس فقط على ناضيته القوى والتيارات السياسية الاخرى .. بل وعليها هى ذاتها حيث سهل ضربها .. واجهاضها عندما نمت الخضوع وتحديدا التيار الغضب داخلها — كما يقول الدكتور محمد عمارة :
فى تقديرى ان ابرز سلبيات هذا التيار الغاضب من تيارات الصحوة الاسلامية انه من الامتنع الى تبنور تيار الاجتهاد العقلانى المستنير فى ميدان الصحوة الاسلامية المعاصرة .. وهذه سلبية لايحمل وزرها الشباب الاسلامى المتحمس وحده .. لقد بدأ أبرز تيارات الصحوة الاسلامية — تيار الجامعة الاسلامية — الذى قاده الافغانى بدأ هذا التيار ثورة ضد التحديات الموروثة والوافدة معه .. ولذلك كان ثورة تجديدية فى الفكر ، سعت الى تجديد دنيا المسلمين بواسطة تجديد الدين فتراسل فى ابداع هذا التيار كل من « الفكر » « والعمل » وعرفنا فى انجازاته كلا من التجديد الدينى والاجتهاد الفكرى والعقلانية الاسلامية .. والسعى والدعوة والتنظيم فقامت حركة الجامعة الاسلامية على ساقين قويتين « الفكر والاجتهاد والتجديد » والعمل الثورى او الاصلاحى لتغيير الواقع فى ضوء الفكر سعيا لسيادة البديل الاسلامى الذى جاء ثمرة للاجتهاد والتجديد .
واذا نحن قارنا حال « تيار الغضب الاسلامى » الذى استقطب ويستقطب اليوم جمهرة من شباب الامة فاذا نحن قارنا حاله بحال « تيار الجامعة الاسلامية » ادركنا ابرز سلبيات التيار الاسلامى الغاضب ، انها غياب الفكر المستنير ، وضمور العقلانية الاسلامية وشيوع النصوصية وسيادة الجمود

ما العمل ؟ ! ..

بقى السؤال الصعب .. اين نحن من « الموروث » .. ومن « الوافد » ، بعبارة اخرى ماذا نأخذ من الوافد الغربى .. وماذا نترك .. ؟ انه السؤال الذى يجيب عليه المستشار طارق البشرى بعباراته الدقيقة المعبرة
لست املك صيغة جاهزة أو جوابا شافيا على سؤالك .. ولكننى احاول مناقشة ماجرى ويجرى بيننا فى السنوات الاخيرة مجرى المسلمات .. لقد هزمنا وانكسرنا وانتكسنا فى مشروعات من نهضة الغرب ، المشروع الليبرالى ، والمشروع الثورى الذى تلاه ، وعلينا ان نقف ونتدبر أمورنا ، وننظر خلفنا لنعرف ماذا فقدنا على الطريق ونعرف منذا يمكن ان نتداركه انا لا ازعم ان العودة الى الموروث هى مجرد اقتطاع الماضى ونقله على صورته الماضية فى الكتب ، او ان ننظر الى ما سلمنا به من صيغ الغرب الجاهزة نظرة تقنية بل ان نقف على اقدامنا نحن ، وننظر بعيوننا نحن ، ونأخذ من الغرب مايمكن هضمه فى تكويننا الحضارى وما لايخفف من ادراكنا لذاتنا المتميزة وما يمكن ان نمثله ونمتز به ، لتصور ان هذا جهد كبير جدا ..
وفى ذات المعنى يقول د. محمد عمارة : ليس كل موروث بأصيل ، وليس كل وافد بنافع .. ولا كل وافد بضار .. كذلك ليس كل موروث ، وان كان أصيلا ، ضروريا لعصرنا ، حتى ولو كان نافعا وضروريا لعصر قديم .. فالمعيار والمحك هو مصلحة مجموع الامة .. التى تتطلب الحفاظ على تميزها الحضارى ، وتحقيق انتقالتها السياسى والاقتصادى ، وتنمية مصادر ثروتها لتحقيق الرخاء لجمهورها العريض وتحرير عقلها من التخلف الموروث ، ومن « الوافد الغربى الذى يسعى لمسخ هويتها القومية ونسخ ذاتيتها الحضارية وتحويلها الى هامش للحضارة الغربية الغازية .. ذلك هو معيار الموقف من الموروث ، ومن الوافد ..